

عدد
خاص

حق العودة

العدد (١٠-١١) السنة الثالثة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أيار ٢٠٠٥

الإفتتاحية

سيكون لهذا الليل آخر

بقلم: يحيى يخلف
وزير الثقافة

حق عودة أبناء الشعب الفلسطيني الى ديارهم المغتصبه هو حق تاريخي جماعي وفردى، وعلى جميع أنصار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان العمل بإرادة واحدة مخلصه من اجل إعادة هذا الحق إلى أصحابه دون شرط أو قيد.

إن حقوق الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في حق الوجود والبقاء والعودة وفي تقريره لمصيره واقامته لدولته وشكل الحكم الذي يرتضيه لنفسه هي الاركان التي يقوم عليها أي حل مستقبلي عادل ودائم للمسألة الفلسطينية.

ولن يجدي إنكار اسرائيل الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني، ولن يجزّ سوى الولايات والمزيد من المعاناة والنكبات لشعوب المنطقة، فالشعب الفلسطيني مصمم على تحقيق طموحاته الوجودية والوطنية والسياسية، وقد أثبت على مدى عقود من الزمان إصراره على تحقيق هذه الطموحات رغم كل التشريد والتبديد والعسف والجور الذي مارسه اسرائيل والقوى المساندة لها ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته ومقومات وجوده.

لقد عانى الفلسطينيون أفظع درجات الإرهاب وويلات الحرب وتعرضوا لأفظع واوسع وأطول جريمة "تنظيف عرقي" في التاريخ الحديث، وقد حاول المجتمع الدولي تخفيف بعض آثار هذه الكارثة فكان قرار رقم ١٩٤ الشهير في ١١ كانون الأول ١٩٤٨. وقد أكدت الأمم المتحدة هذا القرار أكثر من ١٣٠ مرة منذ ذلك التاريخ، ولكن الإنكار والتنكر والتعنت كانت هي الردود والممارسات الإسرائيلية، بل والإمعان المغرق فيها.

وتتسلح اسرائيل بمعاداة السامية لتفرض صوتهها على دول العالم ومؤسساته وبالتالي سيادة مقولاتها في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وإخراص الأصوات التي تجرؤ على الجهر، وتتسلح أمريكا بمحاربة الإرهاب لتضرب كل أشكال التحرر الوطني والتضامن، وللعُدوان على الشعوب وخصوصا شعوبنا العربية.

ويلتقي التحالف غير المقدس (أمريكا واسرائيل- ويجوز العكس) في العمل الدائب والمنهج لتصفية الشعب الفلسطيني بجرمائه من كل مقومات الجماعة، وإبطال حقوقه وأهدار مكاسبه، فما العمل، و(قوى الشر) هي المهيمنة، وحقوق الشعوب على مؤائدة اللثام؟ انسلم أمرنا لأصحاب الأمر في الساحة الدولية، ونقول ليس في الإمكان إلا ما يأتي به الأمريكان؟!

رغم كل ما ينتاب العالم من تردّي، ورغم كل ما يلحق بنا من معاناة، فإن تحت الرماد جمرًا سيكون له ضرام، هو إرادة الشعوب التي تلملم اليوم غاراتها المبعثرة، وتداوي جاحها المتفاوتة. وقريبًا سيكون لهذا الليل آخر، ولعل اشد ساعات الليل حلكة هي ساعات ما قبل الفجر.

وإننا لعائدون

لويعرف الزيتون غارسه...

نصار الزيتون دمعاً

محمود درويش

٥٧ عاماً على النكبة

ساهم في هذا العدد

- يحيى يخلف، وزير الثقافة (رام الله).
- د. زكريا الأغا، رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية (غزة).
- جميلة صيدم، رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي (رام الله).
- فضيلة الشيخ د. عكرمة صبري، مفتي القدس والديار الفلسطينية (القدس).
- النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين (مخيم بلاطة-سجن هداريم).
- د. عبد الله الحوراني، رئيس الدائرة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني (غزة).
- وليد العوض، أمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، (نابلس).
- الأب د. عطا الله حنا، الناطق بلسان الكنيسة الأورثوذكسية (القدس).
- الشيخ حسن يوسف، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية-حماس (رام الله).
- عيسى العزة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني (بيت لحم).
- د. واصل منصور، وزير مفوض في سفارة دولة فلسطين (الرباط).
- خالد منصور، عضو المكتب السياسي في حزب الشعب الفلسطيني (طوباس).
- د. نور مصالحة، جامعة سوري (لندن).
- د. شريف كناعنة، جامعة بير زيت (بئر زيت).
- د. روزماري صايغ، باحثة (بيروت).
- عبد الكريم أبو الهيجاء، مدير عام الدار الشرقية لدراسات الهجرة القسرية (عمان).
- شوقي العيسه، خبير قانوني (بيت لحم).
- إيزابيل همفرين، جامعة سوري في لندن (الناصرة).
- د. عبد الفتاح أبو سرور، مدير مسرح الرواد (مخيم عابدة، بيت لحم).
- جميل عرفات، باحث في شؤون المهجرين (الناصرة).
- الكاتب سلمان ناطور، مدير عام معهد إميل توما للدراسات الإسرائيلية والفلسطينية (حيفا).
- الكاتب عيسى قراق، رئيس نادي الأسير الفلسطيني (بيت لحم).
- الكاتب والناقد أنطوان شلحت (عكا).
- الكاتب سليمان شفيق (القاهرة).
- الكاتب جميل النمرى، جريدة "العرب اليوم" (عمان).
- الشاعر طه محمد علي (الناصرة).
- أمية جحا، رسامة الكاريكاتير في جريدة "الحياة الجديدة" (غزة).
- ناصر الجعفري، رسام الكاريكاتير في جريدة "القدس" (عمان).
- رجا زعاترة، جريدة "الاتحاد" (حيفا).
- الشاعر أبو الحسن الراضي (بيت لحم).

يبقى الشعب الفلسطيني صامداً على أرضه متشبهاً بـ"نبي العودة إلى دياره"

بقلم: د. زكريا الأغا *

موعد ممكن، بالإضافة إلى دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين قد يختارون عدم العودة"، كما تم التأكيد العملي والعلني على هذا القرار كل عام منذ صدوره، وتم الإجماع عليه وتكراره علماً لأكثر من ١١٢ مرة، باستثناء إسرائيل وحديداً الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٧٩ بشأن التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بل أصدرت العديد من القرارات التي أعطت اللاجئين حق النضال والكفاح من أجل استرداد حقوقه التي انتزعت منه في حرب عام ١٩٤٨ من مغنصبيه وذلك من خلال القرار ٢٦٤٩ الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين ثاني ١٩٧٠ كما أن حق العودة يستمد قوته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العمومية عام ١٩٤٨.

ورغم إعادة التأكيد عاماً بعد عام على قرارات الجمعية العامة إلا أنه لم يطبق أي منها بسبب الرفض الإسرائيلي، ولم تجبر المجموعة الدولية إسرائيل على تطبيق هذه القرارات كما فعلت في كوسوفو، البوسنة والهرسك وغيرها من المناطق علماً بأنه كان أحد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة هو اعترافها بتطبيق القرارات ١٨١ و ١٩٤ الأولى على إقامة دولة فلسطينية والآخر ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم ولم يحدث حتى الآن ولم تطبق كذلك أي من قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ومن أهم القرارات التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على الصمود والبقاء القرار الدولي ٣٠٢ القاضي بتشكيل هيئة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وذلك بعد أن أضحت قضية اللاجئين مشكلة دولية تستوجب حلاً دولياً وبالتالي جاء قرار تشكيل الأونروا لتقديم خدمات الإغاثة للاجئين إلى حين تطبيق القرار ١٩٤ الذي يعتبر مسؤولية دولية عن حل مأساتهم. ومن هذا المنطلق لن يستطيع أحد في العالم أن ينكر أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في أصقاع العالم كانوا ومازالوا ضحية قيام دولة إسرائيل، وهو الأمر الذي اعترفت به ولا تزال تؤكد الأمم المتحدة وتؤكد القيادة الفلسطينية في كل المحافل الدولية لحشد الدعم الدولي لحق اللاجئين في العودة.

والى ذلك أصبح حق العودة الهاجس الذي يدك مضاجع الإسرائيليين في كل المحافل الدولية وفي فترات التهدئة وأثناء الجلوس على طاولة المفاوضات نظراً لمواقفهم العنصرية الراضية لإقرار حق العودة والاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية عن نشوء قضية اللاجئين ونظراً لاستمرارها وتواصلها في مصادرتها للممتلكات اللاجئين في إطار تشريعاتها العنصرية التي تهدف إلى إبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية خالصة تتمتع بممتلكات اللاجئين كما تشاء لتوطين اليهود الجدد عليها، إن هذا الموقف الإسرائيلي الذي يستند على سياستها العنصرية ليس بجديد على تلك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي مارست أبشع المجازر ضد شعبنا العزل مع بدء انتفاضة الأقصى وكان هذا العدوان وفق مخططها الأثم يستهدف المخيمات التي كانت تشكل ولا تزال تشكل عنوان الصمود والمقاومة لدى الشعب الفلسطيني وكانت النوايا الإسرائيلية الخبيثة أيضاً تهدف من وراء ذلك تفريغ المخيمات وطرد اللاجئين منها للقضاء على الوجود المادي للمخيمات، والتي تمثل الرمز السياسي الذي يعكس حجم الجريمة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق شعبنا الفلسطيني، والمأساة التي يعيشها منذ أكثر من ٥٧ عاماً ولكن صمود شعبنا الفلسطيني أفضل هذا المخطط وبقي صامداً شامخاً

ارتكبت تلك العصابات وتحت غطاء دولي عشرات المجازر التي راح ضحيتها المئات من الشهداء وآلاف الجرحى، حيث تم ارتكاب ٥٢ مجزرة وتدمير ٥٣٢ قرية وبلدة فلسطينية وطمس معالمها وتشريد أهلها بشكل قسري وكان عددهم حينذاك قرابة ٨٥٠٠٠ تحولوا إلى لاجئين في مختلف أصقاع الأرض، والتي استمرت بعمر الذاكرة الفلسطينية لأكثر من ٥٧ عاماً ينتظر اللاجئين الفلسطينيون المشردون على ما تبقى من أرض فلسطين وفي الدول

العربية المضيفة - العودة ولا زالوا يحملون بها، و ينتظرون تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بحق العودة والتعويض وعلى رأسها القرار ١٩٤، وجملة القرارات الدولية التي أكدت عليه، وبقي حينها حلم العودة الأمل الذي يتطلع إليه اللاجئون هذا الحلم الذي رسمه وجسده المعلم والقائد الخالد الشهيد أبو عمار عندما ملم شمل الشعب الفلسطيني في الشتات ووحدهم في إطار منظمة التحرير وحولهم من شعب مشرد إلى مقاتلين وثوار يدافعون عن حقوقهم ويناضلون من أجل استردادها، هذه الحقوق التي أقرتها لهم الشرعية الدولية ودافعت

عنها الأمم المتحدة عندما أصدرت القرار ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨ اعترافاً منها بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، الذي تنص فقرته الحادية عشر على أن "الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تؤكد على أن اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى منازلهم للعيش بسلام مع جيرانهم يجب تمكينهم من فعل ذلك في أقرب

التقسيم)، واستمراراً لعدوانها على الشعب الفلسطيني قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الأمر الذي أدى إلى تهجير موجة جديدة من اللاجئين إلى الشتات والذي يصل عددهم اليوم إلى ٤,٩ مليون لاجئ.

لذلك أصبح الخامس عشر من أيار، يوماً يقوم فيه الشعب الفلسطيني إحياء ذكرى نكبة الأليمة عبر تنظيم المسيرات ورفع الرايات السوداء التي

تعكس مدى المرونة والألم التي أُلئت به في مثل هذا اليوم من العام ١٩٤٨ ورفع الأعلام الفلسطينية التي تحمل في مضمونها رسالة للعالم أجمع أن فلسطين باقية على الخارطة السياسة وأن المؤامرات مهما تكالبت عليها

فلن تنزع اسم فلسطين من قلوب أبنائها الذين تحملوا ولا يزالون ويلاّت ٥٧ عاماً من والتشرد واللجوء والحرمان والألم وبؤس الحياة والظروف الحياتية والمعيشية المتدنية والمجحفة داخل مخيماتهم وليؤكد أيضاً للعالم أنه لن يتخل عن تصميمه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها عام ١٩٤٨.

فالنكبة الفلسطينية بمدلولاتها السياسية والإنسانية تحمل في طياتها ودلالاتها قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تشكل قلب وجوهر القضية الفلسطينية والسبب الرئيسي لاستمرار الصراع القائم في الشرق الأوسط هذا الصراع الذي أخذ الطابع الشرعي لدى الفلسطينيين لكونه صراع من أجل استرداد الحقوق التي اغتصبتها العصابات الصهيونية في عام ٤٨ عندما

"الشيء العجيب في القضية الفلسطينية هو أن العالم قد أعطى أذنًا للجانب الذي ارتكب الإساءة وأدار الأخرى للضحية" هذا ما يقوله المؤرخ آرنولد توينبي حول المؤامرات الدولية التي تكالبت على القضية الفلسطينية، حيث كان الموقف العالمي يتمثل بالتعاطف الشديد مع اليهود وعدم إيلاء أي اعتبار لشعب فلسطين الأمر الذي أعطى لليهود الشرعية الزائفة لإقامة المستوطنات ونهب الأرض الفلسطينية باعتبار أن الأرض هي الركن الأساسي لتنفيذ المخطط الدولي في إقامة وطن قومي لليهود وإحداث انقلاب ديموغرافي من خلال طرد الفلسطينيين وتوطين اليهود على أراضيهم. واستمرت هذه السياسة التآمرية إلى ما بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨ التي كان أحد نتائجها قيام دولة إسرائيل على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية التي دمرتها العصابات الصهيونية وتهجير للغالبية العظمى من ساكنيها إلى خارج أرض فلسطين التاريخية والتي كانت بالنسبة للفلسطينيين بمثابة النكبة والكارثة التي حلت عليهم وبداية مأساة شاقة لا تعرف متى تنتهي.

فالنكبة الفلسطينية تعكس الواقع المرير الذي حل بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ و تمثل شاهداً حياً على الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق شعبنا الفلسطيني الصامد وعنواناً للألم والمأساة واللجوء التي حلت عليه، ورمزاً لصموده ونضاله من أجل إثبات هويته وكيانه الذي سعى ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي على محوها، فالنكبة ليس مجرد ذكرى يحييها شعبنا الفلسطيني أو حدثاً عابراً بل تشكل حدثاً تاريخياً لقضية وطن مسلوب وشعب مشرد يخوض نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التي اغتصبت منه عام ١٩٤٨.

كما وتعكس النكبة حجم المؤامرات الاستعمارية والصهيونية المتتالية التي تكالبت على فلسطين وشعبها منذ صدور وعد بلفور ذلك الوعد المشؤوم الذي أعطى لليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين وبعد ذلك صدور قرار تقسيم فلسطين (١٨١) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧، الذي دعا إلى إقامة دولتين واحدة يهودية قائمة الآن وأخرى عربية-فلسطينية لآزال شعبها يكافح في سبيل إنجاز قيامها بالرغم من تعرضه لأبشع أنواع القهر والاحتلال منذ ٥٧ عاماً، بعد طرده من أرضه ووطنه منذ عام ١٩٤٨ ليتشتت في منافي بقاع الأرض بحثاً عن بقعة آمنة يعيش فيها بانتظار عودته لأرضه ووطنه، بل عملت العصابات الصهيونية بعد قرار التقسيم على طرد الفلسطينيين من ديارهم بوسائل وسبل عديدة تنفيذاً لمقولاتهم الشهيرة "أن فلسطين لا تتسع لشعبين". واستكمالاً لمخطط الطرد عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إعلان قيام دولتهم على أراضي اللاجئين الفلسطينيين التي تم طردهم منها تحت تهديد السلاح إلى سن طائفة واسعة من القوانين للاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومنها قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ الذي أباح لها الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الغائبين، إلى جانب تحويل الأراضي إلى مناطق أمنية أو مغلقة. وفي عام ١٩٦٠ أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة القوانين الأساسية التي تعتبر أراضي الفلسطينيين أراضي تابعة للدولة تتولى إدارتها دائرة أراضي إسرائيل التي مارالت تدبير هذه الأراضي حتى الآن.

وهكذا استمرت إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية حتى بلغت ٧٨٪ من فلسطين التاريخية (أي ما يزيد ٢٥٪ من المساحة التي يقرها مشروع



تهجير الفلسطينيين من الرملة عام ١٩٤٨. (أرشيف الأونروا)

الموجز في نكبة فلسطين

١,٤ مليون فلسطيني أقاموا في فلسطين التاريخية قبل نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

٦٠٥,٠٠٠ يهودي أقاموا في نفس الفترة وشكلوا ٣٠ ٪ من مجمل سكان فلسطين.

٩٠ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية تبعت للفلسطينيين مع بداية حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين.

٧ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية، خضعت للصهاينة عند صدور قرار التقسيم في تشرين ثاني ١٩٤٧.

٥٦ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية منحت " للدولة اليهودية " بموجب قرار التقسيم في تشرين ثاني ١٩٤٧.

٥٠ ٪ تقريبا (نحو ٤٩٧,٠٠٠ عربي فلسطيني) من سكان " الدولة اليهودية " المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين.

٩٠ ٪ تقريبا من ملكية الأراضي في " الدولة اليهودية " المقترحة كانت تتبع للفلسطينيين.

٧٢٥٠٠٠ عربي فلسطيني مقابل ١٠٠٠٠ يهودي هم سكان " الدولة العربية " المقترحة بموجب قرار التقسيم.

٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية هجرت خلال نكبة فلسطين وتم تدميرها.

٨٥ ٪ من سكان المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل (أكثر من ٨٤٠٠٠٠ نسمة) هجروا خلال النكبة.

٩٢ ٪ من مجمل مساحة إسرائيل تعود الى اللاجئين الفلسطينيين.

٧٨ ٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، قامت عليها اسرائيل في العام ١٩٤٨.

١٧,١٧٨,٠٠٠ دونم صادرتها إسرائيل من الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

١٥٠٠٠٠ فلسطيني فقط بقوا في المناطق التي قامت عليها اسرائيل.

٣٠٠٠-٤٠٠٠٠ فلسطيني هجروا داخليا خلال نكبة فلسطين.

٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني أو ثلث تعداد الشعب الفلسطيني هجر من دياره حتى ربيع ١٩٤٨.

١٩٩ قرية فلسطينية ممتدة على ٣٣٦٣٩٦٤ دونم هجرت حتى ربيع ١٩٤٨.

١٥٠٠٠ فلسطيني قتل خلال النكبة.

أكثر من ٣٠ مذبحة " موثقة " وقعت بحق الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

٧٠٠,٠٠٠ دونم صادرتها اسرائيل من الفلسطينيين بين أعوام ١٩٤٨-١٩٦٧.

٧٠ ٪ من الاراضي التابعة للسكان الفلسطينيين تحولت للأيدي الصهيونية بين ١٩٤٨ وأوائل الخمسينيات.

٥٠ ٪ من الأراضي التابعة للفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم داخل إسرائيل تحولت للأيدي الصهيونية بين الأعوام ١٩٤٨ و ٢٠٠٠.

٧٥ ٪ تقريبا من مجمل الفلسطينيين اليوم هم لاجئون ومهجرون.

٥٠ ٪ تقريبا من مجمل تعداد الفلسطينيين يقيمون قسرا خارج حدود فلسطين التاريخية.

١٠ ٪ تقريبا من مجمل أراضي فلسطين التاريخية تتبع اليوم للفلسطينيين.

الأمريكية ورفض أي حلول تنتقص من حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والتأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن قضاياهم السياسية والخدماتية في الوطن والشتات وضرورة تفعيل مؤسساته غير المفعلة.

كما يتطلب ضرورة القيام بتحريك عربي ودولي لإحياء دور لجنة التوفيق الثلاثية الدولية التي شكلت بموجب القرار ١٩٤ بمهمة ترتيب إعادة اللاجئين إلى ديارهم والعمل على إيجاد الصيغ التنسيقية المناسبة بين الأشقاء العرب خاصة الدول العربية المضيفة للاجئين

فيما يتعلق بإيجاد الحلول لقضية اللاجئين والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المعنية بالتفاوض بشأنهم، والعمل على تفعيل وتنشيط الجهد الشعبي خاصة في مجال اللجان الشعبية وكافة الأطر واللجان والمؤسسات العاملة في مجال اللاجئين وضرورة اتساعه وشموله لكافة تجمعات شعبنا في المدن والقرى والمخيمات داخل الوطن وفي الشتات، والتأكيد على الأهمية الخاصة لتواصل تنظيم فعاليات شعبية من شأنها التأكيد والترسيخ لحقيقة الثوابت الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض والرامية إلى رفض التوطين والإمعان في التجاهل والعداء لحقوقه.

كما نتطلع إلى جماهير شعبنا وكافة المؤسسات والفعاليات الوطنية إلى المساهمة الفاعلة لإحياء ذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني من خلال المشاركة الفاعلة في البرنامج الوطني الداعي إلى تنظيم المسيرات والندوات والتظاهرات الاجتماعية في كافة المدن وقرى ومخيمات الوطن والشتات لإيصال رسالته للعالم لنصرة حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية وإنهاء مأساته عبر تأمين حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها ١٩٤٨.

*. ذكريا الآغا هو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة. د. الآغا هو أيضا عضو اللجنة المركزية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني-فتح.

إننا ونحن أمام إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة وأمام المتغيرات الدولية التي عصفت على المنطقة وكان لها التأثير الكبير على قضيتنا خاصة بعد رحيل الشهيد القائد أبو عمار فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني وصيانة حق العودة أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً غير قابل للنقاش.

ارض الوطن بقضية اللاجئين والاهتمام بأوضاع اللاجئين في المخيمات عبر توطيد علاقاتها مع الأورنوا والسعي لتوفير كافة أشكال الدعم المالي لها حتى تتمكن من الاستمرار بالقيام بدورها ، وفي إطار هذا الاهتمام أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٧ دائرة شؤون العائدين للاهتمام بأوضاع اللاجئين، وبعد العودة إلى ارض الوطن قررت القيادة أوائل

إننا نتطلع إلى جماهير شعبنا وكافة المؤسسات والفعاليات الوطنية إلى المساهمة الفاعلة لإحياء ذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني من خلال المشاركة الفاعلة في البرنامج الوطني الداعي إلى تنظيم المسيرات والندوات والتظاهرات الاجتماعية في كافة المدن وقرى ومخيمات الوطن والشتات لإيصال رسالته للعالم لنصرة حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية وإنهاء مأساته عبر تأمين حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها ١٩٤٨.

متشبثاً على أرضه مؤكداً على حقه في العودة إلى دياره وأراضيه التي طرد منها عام ١٩٤٨ متمسكاً بثوابته الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

ومن هذا المنطلق لقد كان اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية عالياً بقضية اللاجئين من حيث الاهتمام السياسي حيث تنصدر قضية اللاجئين وحقوقهم في العودة سلم الأولويات لدى القيادة الفلسطينية وهذا ساعد على بقاء قضية اللاجئين حية في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية وفي قلوب وعقول اللاجئين الفلسطينيين كما حرصت منظمة لتحرير خلال السنوات الطويلة في الشتات وأثناء عودتها إلى

ارض الوطن بقضية اللاجئين والاهتمام بأوضاع اللاجئين في المخيمات عبر توطيد علاقاتها مع الأورنوا والسعي لتوفير كافة أشكال الدعم المالي لها حتى تتمكن من الاستمرار بالقيام بدورها ، وفي إطار هذا الاهتمام أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٧ دائرة شؤون العائدين للاهتمام بأوضاع اللاجئين، وبعد العودة إلى ارض الوطن قررت القيادة أوائل عام ١٩٩٧ بإعادة تسميتها إلى دائرة شؤون اللاجئين وقد حرصت الدائرة على عدم الخلط بين ما يمكن أن تقدمه الأورنوا باعتبارها هيئة أممية تجسد الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وبين القيام بدورها بتفعيل الملف السياسي عبر تنشيط كافة الجهود لرفع مستوى الاهتمام بقضية اللاجئين عبر العلاقة بينها وبين اللجان الشعبية وكافة الأطر واللجان المهتمة بقضية اللاجئين.

إننا ونحن أمام إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة وأمام المتغيرات الدولية التي عصفت على المنطقة وكان لها التأثير الكبير على قضيتنا خاصة بعد رحيل الشهيد القائد أبو عمار فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني وصيانة حق العودة أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً غير قابل للنقاش مما يتطلب من كافة الفصائل وبدون استثناء الحفاظ على وحدة قضية اللاجئين بكل أبعادها وفي كافة المواقع تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد

لشعبنا والتمسك الحازم بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها وذلك طبقاً للقرار ١٩٤، والإصرار على عودة النازحين إلى وطنهم طبقاً للقرار ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ ورفض كافة مشاريع التوطين. ورفض الأفكار



مخيم نهر البارد شمال لبنان، عام ١٩٤٨. (ارشيف الأونروا)

اللاجئون الفلسطينيون والشرعية الدولية

بقلم: جميلة صيدم*

اللاجئون هم محور الصراع العربي الإسرائيلي وهم الطريق الصحيح للسلام، وبدون الحل العادل لا أمن ولا استقرار ولا سلام. من هنا بدأت القضية... هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية، وصاحب فكرة فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، ولم يكن مدركاً أن تلك المقولة تؤكد أن فلسطين التي كان شعبها في نظره قلة سيتنامى ويكبر، وتكبر قضيته. فهو صاحب الأرض وليس هو من جمع شتاته ليوضع في أرض مقدسة أصحابها الأصليون هم الفلسطينيون وامتدادها الإسلامي والديني يشمل العالم كله... وجاء بعد هرتزل وايزمان سنة ١٩١٤ ليؤكد على فكرة من سبقه وأصبح في ذات الوقت رئيساً للكونغرس الصهيوني العالمي الأول ورئيساً لدولة إسرائيل في بعد واقع صديقه زوبن رئيس الدائرة الإستعمارية في الوكالة اليهودية بكيفية الحصول على وعد بلفور سنة ١٩١٧ رغم أن (زوبن) كان قد أكد له بأن فلسطين ليست لهم وقد أكد له على أن البريطانيين قالوا ذلك من خلال ما أخبروهم به بقولهم أن بضعة مئات (يعني يمكن) قتلهم وطردهم لتصبح فلسطين دولة يهودية... وجاء بعد ذلك من أكد أن فلسطين لسكانها الأصليين ثم جاء رئيس الإنتداب في إطار الأمم المتحدة ليقول أن السيادة تعود إلى السكان الأصليين وخاصة عندما توضع الأرض تحت الإنتداب لأن الإنتداب ينتهي ويزول وتبقى الأرض لأصحابها وقد أكد مجلس الأمن ذلك في حينه.

وجاء قرار الإنتداب بنص واضح قال فيه أن فلسطين توضع بإدارة بريطانيا لفترة زمنية محددة حتى نهاية الإنتداب في ١٥ ايار ولكن الحق بقرار آخر وينتهي الإنتداب وتسلم الأرض لليهود ليقبموا دولتهم تلك حقائق تاريخية تؤكد دون شك على قانونية الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أرضه ولكن الإتفاق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى، وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو أعطت فلسطين لليهود ليقبموا دولتهم على حساب الشعب الفلسطيني وقد كان للواقع العربي الضعيف أثره في تدعيم المجتمع الدولي الداعم لإسرائيل.

ومن هنا بدأت حدة الصراع تتصاعد، وصدر وعد بلفور سنة ١٩١٧ بقيام أول دولة صهيونية أي بعد الإنتهاء من الحرب العالمية الأولى وبتشكيل عصبة الأمم في حزيران سنة ١٩١٩ وضع عهداً جديداً حيث تضمن الدستور الخاص بالقضية الاعتراف بأن المجتمع الفلسطيني أصبح حقوقه شأن الشعوب العربية المجاورة وذلك بمقتضى القوانين الدولية في حينه التي أكدت حق كل شعب في بلده بما فيها الشعب الفلسطيني وافر الإنتداب المؤقت على فلسطين والشعب الأصلي هو صاحب السيادة. ولكن المؤامرة استمرت بتكاثر الموجات اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى وتزايد التهجير، والترحيل لليهود الشتات إلى فلسطين وعمل الصهاينة على مدار نصف قرن بجهود متواصلة وبخطط

سرية من أجل تنفيذ المشروع الصهيوني (لإنشاء وطن قومي يهودي) وإقامة دولة لهم في فلسطين وخطوطا لترحيل الشعب الفلسطيني من أرضه، والخلاص مما سمي بالمشكلة العربية... وكان ذلك بالإبعاد المنظم للسكان الفلسطينيين إلى الأرض العربية المجاورة واستخدموا لذلك مصطلح الترحيل من أجل إحلال عرق آخر بدلاً منه... وكانت قضية الديموغرافيا والأرض هي جوهر تفكيرهم حيث كان معظم السكان حتى سنة

١٩٤٧ هم الفلسطينيون...

وكانت الجالية الصهيونية تشكل نحو ثلث مجموع السكان فقط وتعيش على جزء بسيط من الأرض الفلسطينية أي على نسبة ٧ ٪ ولكن بريطانيا صادقت على الترحيل بكل الأشكال ومنها الترحيل الطوعي والإجباري من أجل تحقيق هدفين أساسيين وهما إخلاء الأرض للمستوطنين والمهاجرين اليهود الوافدين من الخارج تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية، وقد نجح

مخططو ومؤسسو الفكرة الصهيونية وهم ثيودور هرتزل وحايم وايزمان وديفيد بن غوريون وإسرائيل زانفويل واسحق تريفي وزئيف جابوتنسكي وبيرل كابونلسون الذي وصف بأنه ضمير الصهيونية العالمية " وهو صاحب فكرة الترحيل القسري للشعب الفلسطيني وصاحب مقولة العدو البعيد أفضل من العدو القريب أي الفلسطينيين، وأكمل بن غوريون المشروع بقوله " يجب أن نعمل على استيعاب التدفق المتوقع من المهاجرين اليهود لإقامة الدولة اليهودية وخطط للترحيل السريع والقسري للعرب" وتساعد ذلك في بداية تموز ١٩٣٧م حيث تقدر بأن تكون مناطق الجليل خالية من السكان العرب، معتقدين أن العدد المتبقي من العرب سيضطر للرحيل إلى الأردن لاحقاً وبعد ذلك مارس الصهاينة الضغط على الإنتداب البريطاني لتنفيذ الترحيل القسري وفق خطة مرسومة.

وكانت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية قد لعبت دوراً تنفيذياً لما خطه بن غوريون الذي صمم على طرد الفلسطينيين مستنداً على ما نتج بعد الحرب العالمية الأولى من خدمة المخطط الصهيوني لشراء الأرض وعملوا من أجل إقامة دولتهم لأن " قيام الدولة يجلب لهم الخير..." وعملوا على السيطرة على نسبة ٧٧ ٪ من الأرض الفلسطينية التاريخية وأحكمت العصابات الصهيونية قبضتها على ٥٣١ مدينة وقرية وصولاً إلى تشريد الجزء

الأكبر من الشعب في اسقاع الأرض وقاراتها وفق ما اقترته دائرة استيطان الأراضي المكلفة من الصندوق القومي اليهودي من أجل تعزيز التحول الديموغرافي ومنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم بتدمير القرى وأجزاء من المدن وعملت على توطين اليهود بفتح الباب لاستيعاب المزيد من القادمين منهم من الشتات على حساب الفلسطينيين الذين هجروا إلى دول الجوار فكانت بداية فصول العذاب الفلسطيني وفتح ملف المساومات والبحث عن

التسويات الهادفة لتضييع ذلك الحق متمسكة بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي جاء مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقرار ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ الذي نص على دولتين فلسطين دولة عربية وأخرى يهودية وهذا القرار لم ير النور ولم ينفذ في حينه مما دفع اليهود لاحتلال مساحات واسعة وركزوا على تهجير أكبر عدد من الشعب الفلسطيني مما دفع الجمعية العامة للتأكيد على قرار ١٩٤ الذي نص على عودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم.

ومن يقرأ التاريخ يتضح له أن تلك المؤامرة المستمرة بدأت منذ مؤتمر بازل في العام ١٨٩٧ وسايكس بيكو عام ١٩١٦ ووعد بلفور عام ١٩١٧ إلى قرار الإنتداب سنة ١٩٢٣ حتى قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. لقد قال وسيط الأمم المتحدة في حينه الكونت برنادوت أن قدوم اليهود لفلسطين هو اعتداء على المبادئ الأساسية للعادلة وقدمهم يهدد الوجود العربي مؤكداً بأنهم زرعوا على حساب اللاجئين العرب الفلسطينيين وقد أشار لذلك في الوثيقة رقم ٦٤٨ الصادرة عن الأمم المتحدة كما اعتبر رئيس محكمة العدل الدولية قرار التقسيم قراراً جاثراً وأنه جاء على حساب شعب هجر من أرضه. وذلك مخالف للشرعية القانونية كما كان لصدور قرار إنشاء وكالة الغوث للاجئين سنة ١٩٤٩ أثره حيث كلفت بتقديم الخدمات الصحية والإغاثية، والتعليم، والإجتماعية للاجئين الذين انتشروا في الشتات من أجل التخفيف عنهم وإغاثتهم إلى حين عودتهم كما الحق ذلك بقرار آخر يلزم إسرائيل بالحفاظ على وضمان املاك الغائبين... ولكن حالة اليأس استمرت مروراً بنكسة حزيران سنة ١٩٦٧ لتضيف إلى المعاناة معاناة جديدة، وصدرت القرارات التي تتعلق بعودة الأرض التي احتلت سنة ١٩٦٧ حيث احتلت إسرائيل قطاع

غزة والضفة الغربية وأجزاء من الدول العربية المجاورة واستمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عقد جلساتها في الدورة الإستثنائية ثم أصدرت قراراً في تشرين ثاني سنة ١٩٦٧ بأحالة موضوع النزاع إلى مجلس الأمن الذي أصدر في سنة ١٩٦٧ قراراً جماعياً يتكون من أربعة بنود وعرف بقرار " ٢٤٢" الذي أكد على أهمية السلام العادل والمستمر لتحقيق في ظل جميع دول شعوب المنطقة في أمن كما يبين أن جميع الدول الأعضاء قبلت ميثاق الأمم المتحدة والتزمت بالعمل وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتطلب تطبيق المبادئ : وهما انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في الصراع الحديث (ويقصد بها سيناء، الجولان، الضفة وغزة) ولكن بما أن قرارات الشرعية الدولية هي كل لا يتجزأ وأنه لا يمكن الأخذ بقرار وإهمال الآخر وأنه بموجب قرارات الشرعية الدولية هناك دولة عربية هي فلسطين التي انشئت بموجب القرار ١٨١ فإن القرار ٢٤٢ أشار في البند الأول من الفقرة الثانية على إنهاء جميع ادعاءات وأحوالات الحرب واحترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها خالية من كل التهديدات أو أعمال القوة.

إن المقصود الحقيقي من تلك الفقرة هو ضرورة احترام الإستقلال السياسي لدول المنطقة بما فيها فلسطين المعترف بها ضمن دول المنطقة بموجب القرار ١٨١ الذي أنشأ دولة إسرائيل ودولة فلسطين ومضمون قرار ٢٤٢ يعني ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها من الدول العربية التي انشئت بموجب القرار ١٨١ وهنا يوجد ربط بين القرارات، حيث أن قرار ٢٤٢ يكمل القرار ١٨١ وأن القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية هي حزمة واحدة لا يجوز أن تجزأ وقد أكد على ذلك التفسير القرار ٦٧٢ سنة ١٩٩٥ الصادر عن مجلس الأمن الذي دعا إلى تطبيق ميثاق جنيف الرابع سنة ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية كما أن القرار ٢٤٢ الحق بمجموعة من القرارات كلها تعترف للشعب الفلسطيني بحق العودة وبحق تقرير المصير.

وقد أكد الشعب الفلسطيني سنة ١٩٨٨ على الإعراف بكل القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكما أكدت اتفاقية جنيف في مضمونها وكذلك ميثاق حقوق الإنسان على حق العودة حيث أكدت على الحياة الكريمة لبني البشر وتوفير الحياة الكريمة للاجئين إلى حين عودتهم إلى ديارهم ولهذا يبقى قرار حق العودة رقم ١٩٤ هو الأقوى من بين قرارات الشرعية الدولية لما تضمنته من حقوق فردية وجماعية. وسيبقى شعبنا ملتزماً بمجمل القرارات الدولية بلا تنازل أو خنوع وقد أثبت ذلك على مدار ٥٧ عاماً، وما زال نبض المشاعر الوطنية والإلتزام للأرض يتصاعد رغم كل مراحل المعاناة ينتظر تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ولن تجد مبادرات وطروحات التوطين التي حاولت الإلتفاف على الحق والقضية أي منفذ وستبقى الإجتهاادات والإقتراحات حول موضوع التوطين مرفوضة وظل شعبنا الفلسطيني يرفض كل المبادرات التي لا تشير صراحة إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى قرار ١٩٤. ومن بين هذه المبادرات تلك التي سعى لها بعض الشخصوس الفلسطينية ومنها " مبادرة جنيف" وغيرها والإقتراحات الأخيرة بإجراء التعديل على المبادرة العربية والمستهدف لحق العودة في الأساس. وكل ذلك يدور في خدمة المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة وللقفز عن حق العودة، كما تستمر إسرائيل بسياسة الهدم والتدمير والقتل والإغلاق ومواصله بناء الجدار وتوسيع المستوطنات لفرض صيغة الأمر الواقع بما يخدم الهدف الأساس وهو القفز عن حق العودة، ويساعدها بذلك إلى جانب الضعف العربي والتهاون الدولي والترويج الإعلامي من أصحاب المبادرات التي تخدم مخطط السلام "المسموم"، وسيبقى الشعب الفلسطيني يرفض تلك المواقف وستبقى بوابة الصراع وعدم الأمن مفتوحة إلى حين إحداث تغيير على نظرية إسرائيل الكبرى على حساب الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة وسيبقى التمسك بحق العودة والشرعية الدولية هو قرار الشعب الفلسطيني بأكمله... والأمن والسلام بارجاع الحقوق لأصحابها واحترام الموانيق والإتفاقيات وتطبيق الشرعية الدولية.

* جميلة صيدم هي رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي عضو المجلس الثوري لحركة التحرر الوطني الفلسطيني-فتح، وهي عضو مؤسس في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.



كانون الثاني ١٩٤٨

لنفنا، قضاء القدس. ٢٩٥٨ نسمة.
هجرت في ١ كانون الثاني ١٩٤٨.

بيت عفا، قضاء غزة. ٨١٢ نسمة.
هجرت في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

خربة المنصورة، قضاء صفد. ٢٣٢ نسمة.
هجرت في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٨

المر (محمديّة)، قضاء يافا. ١٩٧ نسمة.
هجرت في ١ شباط ١٩٤٨.

الحرم (سيدنا علي)، قضاء يافا. ١٠٣ نسمة.
هجرت في ٣ شباط ١٩٤٨.

خربة البرج، قضاء يافا.
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

قيسارية، قضاء حيفا. ١,١١٤ نسمة.
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

وادي عارة، قضاء حيفا. ٢٦٧ نسمة.
هجرت في ٢٧ شباط ١٩٤٨.

آذار ١٩٤٨

المنارة، قضاء طبريا. ٥٦٨ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

وادي قتياني، قضاء طولكرم. ٣٧١ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء طولكرم. ٨١ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة المجدل، قضاء طولكرم.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

قيرة وقمامون، قضاء حيفا. ٤٧٦ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة المنارة، قضاء حيفا.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

داليا الروحاء، قضاء حيفا. ٣٢٥ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء طبريا.
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

العبيدية، قضاء طبريا. ١,٠٠٩ نسمة.
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

دير أيوب، قضاء القدس. ٣٧١ نسمة.
هجرت في ٦ آذار ١٩٤٨.

رمل زيتا، قضاء طولكرم. ١٦٢ نسمة.
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

وادي الحوارث، قضاء طولكرم. ٢,٥٥٢ نسمة.
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

خربة الشونلا، قضاء حيفا.
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الغربي، قضاء يافا. ١,٢٥٣ نسمة.
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الشرقي، قضاء يافا.
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

أم خالد، قضاء طولكرم. ١,١٢٥ نسمة.
هجرت في ٢٠ آذار ١٩٤٨.

قوميّة، قضاء بيسان. ٥١٠ نسمة.
هجرت في ٢٦ آذار ١٩٤٨.

عرب ابو كشك، قضاء يافا. ٢,٠٤٠ نسمة.
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

عرب السوالمة، قضاء يافا. ٩٢٨ نسمة.
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

الشيخ مؤنس، قضاء يافا. ٢,٢٣٩ نسمة.
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

بيار حنون، قضاء طولكرم.
هجرت في ٣١ آذار ١٩٤٨.



في الذكرى السابعة والخمسين للنكبة

حق العودة الثابت الأكبر في ثوابتنا الوطنية

بقلم: النائب الأسير حسام خضر*

سجن هداريم/ قسم ٣

الأخبار التي تردنا من خارج السجون وعتمة الزنازين تبشّر بكل الخير، فحركة العودة والدفاع عن حقوق اللاجئين، واتساع دائرة العمل داخل أوساط اللاجئين، وتنامي خطاب العودة، وتطوير الفعاليات، والازدياد الرائع لعدد مؤسسات ومراكز وجمعيات اللاجئين، والمحاولات الجادة لبحث نوع من الائتلاف الذي يسعى الى تنظيم وضبط ايقاع حركة العودة، كل ذلك يجعلنا نشعر بالارتياح أن دماء الذين ذهبوا شهداء في معركة العودة لم تذهب سدى، وأن الذين ضحوا بحريتهم من أجل العودة كانت تضحياتهم بذورا وسنابل تنمو وترعرع وبدأت تؤتي أكلها.

وفي كل ذكرى جديدة لنكبتنا الفلسطينية عام ١٩٤٨، يتجدد الأمل بأن هناك حراسا لحلم العودة (حلم وليس وهم، فهناك فرق شاسع بين ممكن التحقيق ومستحيل التحقيق)، وبأن حجم العمل يتضاعف ويتطور، والأهم أن حركة العودة بدأت تخرج من حالة رد الفعل الى الفعل المبدع، لم يعد حراس العودة يعملون تحت وطأة رد الفعل، والتي عادة ما تكون ردود موسمية وغير مخطط لها ولا تتسم بالابداع، السنوات الأخيرة أخذت منحى جديد ومتطور، هناك استراتيجيات واضحة تصاغ في الأفق، وخطاب العودة أصبح أكثر رصانة ومتانة

وتماسك وتم ضبط المفاهيم والمصطلحات ومنهجيات العمل، وبدأ البحث الجدي في البحث عن الآليات التي توصلنا الى الانجاز الحقيقي، ومن هنا بدأنا نلمس تعميقا للبحث العلمي لكافة مستويات خطاب العودة الاجتماعية والنفسية والقانونية والتاريخية والاقتصادية والثقافية، وبدأ يبرز التخصص في كل من هذه المستويات، وهذا هو جزء من حلمنا الذي لم يكن ليتحقق لولا العمل الجاد والمتواصل والواعي، ولكن المطلوب يجب أن يتواصل هذا الجهد، وربما أن المطلوب الأكثر إلحاحا هو العمل على تجميع كل الانتاج، فوجود قاعدة بيانات أو معلومات شاملة لكل ما كتب أو بحث أو انتج في كل الموضوعات التي تخص اللاجئين يجب أن تجمع، وهذا يتطلب أعلى درجات التنسيق والتشبيك بين مؤسسات اللاجئين، ربما أن الأمر يحتاج الى انشاء مكتبة وطنية خاصة

بأبحاث النكبة واللاجئين، وتطويرها لتصبح مكتبة الكترونية أيضا حتى يسهل الوصول لها لكل مهتم على سطح هذه المعمورة.

وهذه دعوة لأن يتم عمل مشروع مشترك بين مركز بديل ومركز العودة وبرنامج الهجرة القسرية ومؤسسات وفعاليات اللاجئين ذات الاهتمام البحثي، ومشاركة الباحثين المتخصصين بقضايا الهجرة واللجوء لعمل قاعدة بيانات ومعلومات.

جزء مهم من أدوات ادارة الصراع في هذا العصر الذي نعيشه مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعلومة، والمعلومة وانتشارها خطوات أساسية على طريق الانجاز،

وقد أدركت مجموعة من مؤسسات اللاجئين هذه الفكرة ولكن بعض مؤسسات اللاجئين لا تزال بحاجة الى أن يتم احداث ثورة داخل بنية تفكيرها، وهذا الامر لا يمكن انجازة الا عبر شراكة حقيقية مع المؤسسات الفاعلة.

تأتي النكبة كحدث تاريخي مس الوجود الفلسطيني برمته على أرض فلسطين، وما نتج عنها من انقلابات سياسية وديمقراطية واجتماعية وحالة صراع دامي وتناقضات لن يكتب لها التوقيف على المستوى التاريخي إلا بإزالة النكبة وما نتج عنها من آثار. وغني عن القول أنّ التمسك بخطاب

العودة وإدراجه في أدبياتنا الثقافية والمنهجية هو أمر ضروري لتقصير عمر النكبة، وأنّ الذي يعتقد بأن أي حل ممكن أن يتم تمريره على شعبنا فهو واهم أو جاهل في التركيبة النضالية لشعبنا، لأن شعبنا الذي حمى حقوقه الوطنية عبر مختلف المراحل الصعبة سيحمي حقه الثابت في العودة، فحق العودة هو الثابت الأكبر من بين ثوابتنا الوطنية والتي لا تقبل التنازل أو التجزئة.

*حسام خضر هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. اعتقل على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي من منزله في مخيم بلاطة نابلس بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٣، ولا يزال في الأسر لغاية اليوم.



من نشاطات ائتلاف العودة في لندن، (تصوير: ائتلاف العودة-لندن)

وما زال الجرح يقتردهما

بقلم: وليد العوض*



في الخامس عشر من أيار تحل الذكرى السابعة والخمسين ليوم النكبة الكبرى التي حلت بشعبنا الفلسطيني، ففي هذه الأيام من شهر أيار تنفتح ذاكرة شعبنا على الجرح الدامي المتمثل بيوم النكبة التي لها في أذهان اللاجئين وقع خاص، فهي تعني البيت والبيارة وشجرة التين واللوز وجداول المياه وخبز الطابون والمرعى ومواسم الحصاد وكل شيء يرتبط بالأرض التي هجروا منها تحت وطأة المجازر والعدوان الصهيوني. كما تعني كذلك رحلة التشرد واللجوء والخيام والواح الصفيح والاصطفاف مكسوري الجناح في الطوابير لتلقي المعونات الدولية. وفي نفس الوقت فإن الذاكرة تنفتح على بطولات شعبنا وشهداء وأسراه وجرحاه، على صموده وتضحياته وكبريائه وإصراره على التمسك بحقوقه العادلة وفي القلب منها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

في هذا التاريخ المؤلم قبل سبعة وخمسين عاما كانت فصول المؤامرة التي تعرض لها شعبنا الفلسطيني قد بلغت منعطف مصيري ترك آثاره على مجمل حياة الشعب الفلسطيني وبنيتة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونظرا لعمق تأثيرها هذا فقد اصطلح على إطلاق وصف ما حدث بالنكبة الكبرى، كيف لا وقد تعرض شعبنا فيها لأبشع مجزرة عرفها التاريخ الإنساني الحديث وما زالت فصولها المؤلمة متواصلة حتى يومنا منذ أن نجحت العصابات الصهيونية بالاستناد إلى الدعم المباشر من الإمبريالية العالمية وعلى رأسها بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين آنذاك بتحقيق مشروعها الهادف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريد وإحلال اليهود القادمين من كل حذب وصوب على أنقاضه في كافة المدن والقرى الفلسطينية التي طرد أصحابها الأصليين عملا بالنظرية الصهيونية الشهيرة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) تلك الحقبة العنصرية البائسة التي تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، وتؤكد زيفها كافة الوثائق والخرائط التي ما مازالت حبيسة صناديق الأرشيف في بريطانيا وتركيا اللتان كانت فلسطين خاضعة لسيطرتهما لحقبة طويلة من الزمن و تؤكد تلك الوثائق بما لا يدع أي مجالاً للشك أن فلسطين لم تكن يوماً كما يدعون صحراء قاحلة بل كان يعيش بها أهلها يفلحونها ويزرعونها على مدار قرون وسنوات طويلة، ولم يخرجهم منها سوى المجازر الرهيبة وأعمال القتل والتدمير التي نفذتها العصابات الصهيونية المتمثلة بالهاغانا والارغون وشتيرن وأسفرت عن تدمير ٣٢٥ قرية ومدينة وارتكاب أكثر من اثنتين وخمسين مجزرة بحق أصحابها الأمنين حيث أحرقت البيوت والمزارع بل والمدن الأبرياء وهم إحياء كما حصل مع أهالي طيرة حيفا ولم تتورع العصابات الصهيونية عن ارتكاب أفظع الجرائم من بقر لبطون الحوامل وقتل النساء والشيوخ والأطفال وصولاً لإنتهاك الحرمات والاعتداء على الأعراض ضاربة بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية، وتحت وطأة هذه الجرائم البشعة أقدمت على طرد ما يزيد عن ٨٥٠ ألف فلسطيني تحولوا إلى لاجئين يصل عددهم هذه الأيام لما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ منتشرون في كافة بقاع الأرض يعيش غالبيتهم في المخيمات التي أقامتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا.

إن هذه الجريمة التي كان وما يزال ضحيتها شعبنا الفلسطيني لم تنحصر آثارها بتلك الفترة الحقة من الزمن بل امتدت فصولها المؤلمة حتى يومنا هذا فما زال اللاجئون يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بعد أن تشنّتوا بعيداً عن ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا منها قبل ما يزيد عن نصف قرن ونيف من الزمن، وبالرغم من ذلك والكثير غيره فإن عزيبتهم لم تلتن وتمسكهم الحازم بحق العودة لم يهتز وبفعل نضالات شعبنا وتضحياته بقيت قضية اللاجئين وحقهم في العودة متوهجة تحرق بنيران عدالتها كل من يحاول الاقتراب منها بسوء، وقد بينت السنوات الطويلة أن كافة المؤامرات التي استهدفت قضية اللاجئين كان مصيرها الفشل المحتوم وغدت هذه القضية بمثابة ركيزة أساسية من ركائز السلام والاستقرار في المنطقة، وقد بات معلوما لكل من يهمه الأمر إن أي تسوية لاتستجيب لحل قضية اللاجئين حلا عادلا طبقا للقرار ١٩٤ سيكون مصيرها الفشل المحتوم.

إن قول ذلك ليس من قبيل الترف السياسي أو الرغبة

في التطرف كما يحلو للبعض الوصف بل لان الجريمة كانت وما تزال واضحة المعالم والمجرم معلوم وكذلك الضحايا وإن أي حل عادل لابد من أن ينصف الضحايا ويلحق العقاب بالمجرم بالحد الأدنى إن استطاع، وهذا يقودني للحديث عن الحل العادل الذي ارتأته الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك انطلاقاً من دورها في البحث عن حل يمكن أن ينصف به الضحايا فأوفدت حينها مبعوثاً سويدي الجنسية هو الكونت فوكل برنادوت ليقدم تصويره عن حل للصراع في فلسطين، فقدم تقريره بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨ الذي أوصى فيه قائلاً: " أنه ليس هناك من حل عادل وشامل للصراع إذا لم يراعى حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستطرد السيد برنا دوت في توصيته قائلاً أنه من التناول والاستهانة بجميع مبادئ العدالة الإنسانية حرمان هؤلاء

اللاجئين الأبرياء الذين هم ضحايا الصراع من حقهم في العودة إلى بيوتهم بينما يواصل اليهود من مختلف أنحاء العالم هجرتهم إلى فلسطين". ومن المعروف أن الكونت برنادوت دفع حياته ثمنا لموقفه هذا بعد أقل من شهر ثلاث حيث اغتالته العصابات الصهيونية في القدس.

وعلى ضوء هذه

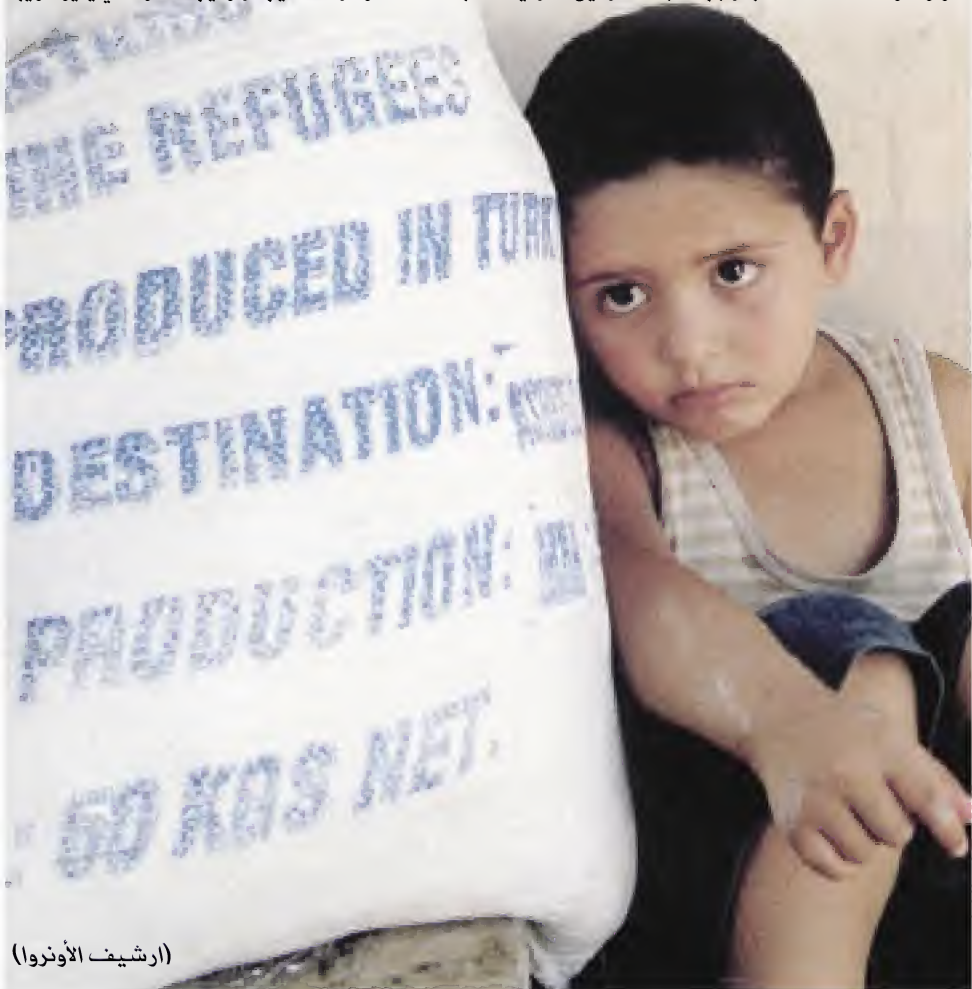
التوصية المكتوبة بدماء المبعوث الدولي برنادوت سعت الجمعية العامة لإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين عملا بتوصية مبعوثها الراحل فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ كانون أول ١٩٤٨ قرارها الذي يحمل الرقم ١٩٤ ونصت فقرته الحادية على: "إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح، في أقرب ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي، والإنصاف أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". كما و تضمن البند الثالث من القرار فقرة خاصة أنشئت بموجبها لجنة التوفيق الدولية

وأناطت بها مهمة تسهيل إعادة اللاجئين إلى ديارهم، الأمر الذي رفضته الحكومة الإسرائيلية وما تزال و حتى يومنا هذا، وفي مواجهة الرفض والتعنّت الإسرائيلي هذا تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على موقفها بالتصويت بالموافقة السنوية على القرار المذكور باعتباره يمثل الحل العادل لقضية اللاجئين والأكثر انسجاماً مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي والأقرب إلى تجسيد الشرعية الدولية وإلى جانب ذلك تتابعت القرارات الدولية المؤيدة لحق اللاجئين في العودة حيث أصدرت الجمعية العامة قرارها ٣٩٤ بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٠ المؤيد لحق العودة، كما وأيدته كذلك اتفاقية جنيف حول حقوق اللاجئين عام ١٩٥١ وجرى التأكيد عليه في القرار ١١٩١ الصادر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٥٧ والقرار ٥٣٥ عام ١٩٦٥ وكذلك في القرارين ٣٦٢٨ و ٢٦٧٢ عام ١٩٧٠، كما أكد القرار ٣٢٣٦

في فقرته الثانية على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم التي اقتلعوا وهجروا منها واعتبرت الجمعية العامة ذلك ركيزة من ركائز الأمن والسلام في المنطقة.

وبإيجاز شديد فإن الحل العادل لقضية اللاجئين يتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم فهو

حق تكفله وتقره كافة القرارات والإعراف والمواثيق الدولية وخاصة القرار ١٩٤ الذي يعتبر من أكثر قرارات الشرعية الدولية الداعمة لشرعية المطالبة بحق العودة ولذلك لابد من التمسك الحازم به والابتعاد عن أي تفسيرات يمكن أن تضعفه وتنسف جوهره المتمثل بشرعية وقانونية وإمكانية تطبيق حق العودة وتأتي أهمية ذلك في هذه الأوقات حيث تبرز من حين لآخر العديد من المواقف والمبادرات المتعلقة بالبحث عن حل لقضية اللاجئين بما يتجاوز القرار المذكور والإنفاف عليه وإفراغه من مضمونه في أفضل الحالات، ويذهب البعض لأكثر من ذلك بالمجاهرة في استحالة تحقيق هذا الحق بل وطرحه حق العودة للمقايضة في بازار المبادرات التي ينخفض سقفها بشكل مستمر دون حسيب أو رقيب، الأمر الذي يثير الريبة



(أرشيف الأونروا)

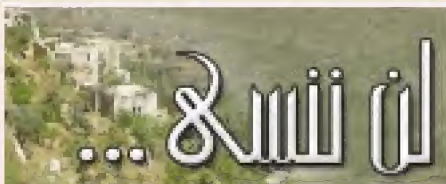
والقلق بل ويثير الشكوك كونه يأتي فيه وقت يتصاعد فيه الإصرار الإسرائيلي على الرفض المطلق لحق العودة ويتخاغم مع الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش بالضمانات الأمريكية التي قدمها لرئيس الحكومة الإسرائيلية شارون خلال زيارته للبيت الأبيض عام ٢٠٠٤ ثم أعاد التأكيد عليها خلال استقباله له في مزرعته الخاصة بولاية تكساس الشهر الماضي.

وعلى هذا الأساس فإن المطلوب فلسطينيا الحذر الشديد والحرص من الوقوع في شباك استهداف حق العودة و استبدال حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم بالعودة المجزوءة إلى الدولة المستقلة التي من المشكوك أصلا بقيامها بموافقة إسرائيل وأمريكا على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، و ما نشهده من ماطلة وتسويق إسرائيلي وتهرب من تنفيذ تفاهات شرم الشيخ في ظل دعم أمريكي واضح لبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة وعدم العودة لحدود ١٩٦٧ يؤكد المنحى الاسرائيلي الذي تتمسك به حكومة شارون، انه منحى الاستمرار في العدوان والتنكر لحقوق شعبنا العادلة ولا يغرن أحد ما تروجه حكومة الاحتلال من اقتراب موعد الانسحاب المزعوم من قطاع غزة لان الانسحاب المزعوم وفقا لما تخطط له هذه الحكومة إذا ما تم وفقا لرؤيتها سيحول قطاع غزة إلى سجن كبير يفرق به سكانه اقتصاديا واجتماعيا في وقت تواصل هي إحكام الحصار عليه وفي نفس الوقت تستمر في ابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة حيث تواصل توسيع المستوطنات وتستمر في بناء جدار الفصل العنصري وإجراءات عزل القدس وحملات الاعتقال ورفض الإفراج عن الأسرى، ويحدث كل ذلك بموافقة ورعاية أمريكية وفي ظل صمت مطبق من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي وتقايس مخجل من الدول العربية.

إن ذكرى النكبة الدامية وما تركته من آثار قاسية تعلم منها شعبنا دروس وعبر قاسية تتطلب بوضوح التأكيد على أن شعبنا الفلسطيني الذي رفض كافة مشاريع تصفية قضية اللاجئين وأصر على التمسك بحقوقه المشروعة وقدم في سبيل الدفاع عنها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين وعاش لاجئاً في ظل أقسى الظروف سوف يبقى متمسكا بها ومصرأ على تمسكه الحازم بحق العودة طبقا لما جاء في القرار ١٩٤ الذي يؤكد بكل دقة بأن العودة يجب أن تكون بناءً على الخيار الشخصي لكل لاجئ. أي أن حق العودة هو حق شخصي للاجئ نفسه لا يملك أحدا التنازل أو المساومة عليه.

وانطلاقاً مما تقدم وفي الذكرى السابعة والخمسين للنكبة لابد من تجديد التمسك بحق العودة وحشد الطاقات الشعبية الفلسطينية والقيام بأوسع حملة شعبية تتخللها المسيرات والمهرجانات وعقد المؤتمرات الشعبية تعبيراً عن ذلك، والعمل على تفعيل دور دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية وتوفير كافة المتطلبات والموارد اللازمة لها والإقلاع عن منهجية التعامل البيروقراطي معها ومع واللجان الشعبية للاجئين وضرورة الإسراع في صرف مستحقاتها المالية المتراكمة بكل أسف منذ أحياء أنشطة الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، وفي نفس الوقت تفعيل كافة اللجان والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال اللاجئين والمبادرة إلى تشكيل لجان الدفاع عن حق العودة في كافة المدن والقرى والمخيمات داخل الوطن وفي الشتات علاوة على أهمية التحركات الرسمية على الصعيدين العربي والدولي لتفعيل قضية اللاجئين وحق العودة وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومطالبتها بتنفيذ قراراتها والتأكيد على أهمية إحياء لجنة التوفيق الدولية ومطالبتها بتنفيذ واجباتها المطلوبة منها منذ ٥٧ عاماً، والتمسك في نفس الوقت بالقرار ١٩٤ والتأكيد على شرعيته وقوته القانونية التي ما تزال نافذة بالرغم من عدم التزام إسرائيل بما ورد فيه علاوة على رفضها للعديد من القرارات الدولية الأخرى، إن ذلك لا يضعف من القوة القانونية والشرعية لهذه القرارات بل على العكس من ذلك فإنه يضعف من مكانة ومصادقية إسرائيل على الصعيد العالمي ويزيد من عزلتها على هذا الصعيد.

* وليد العوض هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني ومستشاره السياسي. عاد الى أرض الوطن من لبنان في العام ١٩٩٦.



نيسان ١٩٤٨

فرديسيا، قضاء طولكرم، ٢٣ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

يردا، قضاء صفد، ٢٣ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

العريفة، قضاء صفد، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت نقوبا، قضاء القدس، ٢٧٨ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت ثول، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

والدهيم (أم العمداد)، قضاء حيفا، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

خربة راس علي، قضاء حيفا، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت لحم، قضاء حيفا، ٤٢٩ نسمة، هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

تبصر (خربة عزّون)، قضاء طولكرم، هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

قالونيا، قضاء القدس، ١٠٥٦ نسمة، هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

القسطل، قضاء القدس، ١٠٤ نسمة، هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل القبلية، قضاء يافا، ٥٤٥ نسمة، هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل الشمالية، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت ليد، قضاء طولكرم، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ٥ نيسان ١٩٤٨.

سيرين، قضاء بيسان، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

صيدون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

خلدا، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

دير محيسن، قضاء الرملة، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

أم كلخا، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة، هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت فار، قضاء الرملة، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

الغبية الفوقا، قضاء حيفا، هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

الغبية التحتا، قضاء حيفا، هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

دير ياسين، قضاء القدس، ٧٠٨ نسمة، هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء حيفا، ٨٣٥ نسمة، هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

خربة لد (لد العوادين)، قضاء حيفا، ٧٤٢ نسمة، هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

عرب الفقراء، قضاء حيفا، ٣٦٠ نسمة، هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا، هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب النفيعات، قضاء حيفا، ٩٥١ نسمة، هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة ناصر الدين، قضاء طبريا، ١٠٤ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

عين المنسي، قضاء جنين، ١٠٤ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

اللاجئون الفلسطينيون



بقلم: شوقي العيسه*

اسرائيل بطبيعتها الحالية لا يمكن ان تعمل للوصول الى حل مع الفلسطينيين لان اي حل مهما كان سيئا علينا يعني بالضرورة بعض التنازلات من اسرائيل تتناقض مع طبيعتها العنصرية والتوسعية، ولانها تعرف ان اي حل يفرض علينا ولا يحقق على الاقل الحد الادنى من حقوق الفلسطينيين لن يصمد ولن يكون حلا نهائيا. اما الحل الذي بإمكانه انهاء الصراع والوصول الى سلام حقيقي فانه بالضرورة يشترط قبل اي شيء اخر القضاء على العنصرية في اسرائيل، مما يتيح المجال لحل كل القضايا بما فيها قضية اللاجئين، وقد اثبت الدكتور سلمان ابو ستة من خلال دراساته العلمية ان حل قضية اللاجئين بعودتهم هو حل واقعي وممكن وقانوني وعادل.

امام هذا الواقع الذي يدل على انه لا مجال لحل قضية اللاجئين في المستقبل المنظور حلا عادلا، فان المهمة الآتية على اللاجئين الفلسطينيين العمل على عرقلة وافشال الحل الاسرائيلي المطروح، والقيام بطرح

برنامج عمل استراتيجي واضح المهام والخطوات والاهداف وامكانية تحقيقها، وبناء التحالفات وخاصة مع الشعوب العربية الطامحة للتغيير الديموقراطي والقوى المناصرة للعدالة والعاملة ضد الكولونيالية الجديدة في العالم، وكذلك مع القوى الاسرائيلية غير العنصرية وان كانت صغيرة الحجم. كذلك اعتقد، امام هذا الضغط الكبير من امريكا واوروبا لفرض حل غير عادل، انه اصبح من الضروري على اللاجئين حسم بعض المواقف التي من شأنها الابقاء على قضية

اللاجئين قضية حية يجب حلها، مثل، وضعهم في داخل مناطق السلطة الوطنية بهدف الحفاظ عليه كلاجئين وليس كمواطنين وهذا يعني موقفا من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي وموقفا حاسما ضد محاولات النيل من مكانة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين السياسية وابقائها حتى لو لم تعد قادرة ماليا على تقديم خدماتها، هكذا مواقف ستساعد ايضا في افشال مخططات اعادة اللاجئين من الخارج الى مناطق السلطة الوطنية وليس الى مدنها وقراها الاصلية.

ان العمل المبرمج الهادف والمخطط جيدا سيجعل حتى الاسرائيليين ومن يدعم طرحهم في امريكا واوروبا يقف ويفكر بان حلولهم المطروحة لن تنجح في انهاء الصراع ولن تحقق السلام العادل والحقيقي، ومن جهة اخرى سيدعم القوى غير الفلسطينية التي تطالب بحل بعيد عن العنصرية يحقق الامن والسلام للشعبين سواء من خلال دولتين متجاورتين ومتعاونتين او من خلال دولة واحدة تحافظ على امن وسلام الجميع، كما ان العمل من اجل حل عادل سيسخف امام الجميع المعادلة المهيمنة للشعب الفلسطيني "الارض مقابل السلام" وكان الشعب الفلسطيني مجموعة من العصابات اذا تكرمت عليها اسرائيل واعطتها جزءاً من الارض فانه ستتوقف عن العمل ضدها، في حين ان الحقيقة الساطعة هي ان اسرائيل دولة اقيمت على انقاض الشعب الفلسطيني واحتلت ارضه وضربت بعرض الحائط القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، وان الشعب الفلسطيني في كل الحلول المطروحة هو الذي يقوم بالتنازل واعطاء اراضي لاسرائيل مقابل السلام، وتصبح تلك المعادلة صحيحة في حال انها تعني ان الشعب الفلسطيني هو الذي يعطي ارضا مقابل السلام.

يحاول العالم الذي يسمى نفسه متحضرا، في هذه المرحلة التاريخية ان يظهر انه يحارب العنصرية بكل قوة، ويركز بالاساس على محاربة اللاسامية، وفي نفس الوقت يقدم الدعم بكل اشكاله لحكومة اسرائيل التي لا تخفي عنصريتها المفرطة، سواء في داخل اسرائيل ضد كل من هو غير يهودي وحتى ضد اليهود الشرقيين، او في الخارج ضد الشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين. وفي الواقع، فان تأثير جريمة الهولوكوست على الاوروبيين، من جهة، ونفوذ وتأثير الحركة الصهيونية من جهة اخرى هو ما يؤدي الى هذا التناقض الغريب في موقف الاوروبيين من العنصرية، اما في الولايات المتحدة الامريكية فالوضع مختلف حيث ان الإدارة الأمريكية لا تأبه بالقانون الدولي ولا بالاخلاق او القيم ولا تؤثر عليها مواقف عنصرية او غير عنصرية، حيث تتصرف كشركة احتكارية وفق مصالحها دون أي وازع اخلاقي او قانوني، وخاصة في ظل الادارة الحالية، أما تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الحكومة فسقفه دائما مدى تلاثم مصالح هذه الحكومة مع المصالح الصهيونية .

ويجب النظر الى قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن هذه المعطيات، كون الولايات المتحدة واوروبا هما القوتان المقررتان الى حد بعيد في مجمل قضايا الشرق الاوسط. وتبقى كل العوامل الاخرى عبارة عن عوامل تمنع او تعرقل ضمن موازين قوى معينة الحل الامريكي الاوروبي الاسرائيلي لقضايا الشرق الاوسط بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين. والحركة الصهيونية منذ بدأت العمل على تأسيس دولة لليهود في فلسطين بعد مؤتمرها في عام

١٩٠٣ الذي حسم خياره نحو فلسطين وليس أوغندا أو غيرها، وهي تخطط لتفريغ فلسطين من الفلسطينيين، والوثائق الصهيونية والاسرائيلية نفسها تثبت كيف خططوا وعملوا على تحقيق هذا الهدف طوال الوقت وخاصة في فترة النكبة، وجاءت كتابات من اصطلاح على تسميتهم "المؤرخون الجدد" في اسرائيل لتثبت من جديد هذه المخططات وتزيح جانباً الموقف الاسرائيلي الرسمي الدائم بأن اسرائيل غير مسؤولة عن قضية اللاجئين وانها لم تكن سببا في رحيلهم، وبالتالي فهي ترفض عودتهم الى ديارهم، وهذا الموقف الاسرائيلي يلقي دعما امريكي واوروبيا دون خجل كونه موقفا عنصريا لا يوجد اي تبرير اخر له، فحتى لو افترضنا جدلا انها غير مسؤولة عن رحيلهم فلماذا ترفض عودتهم كونها تدعي انها لم ترد اخراجهم.

يرتكز الحل المطروح اسرائيليا لقضية اللاجئين على المحافظة على الطابع الديموغرافي اليهودي للدولة وعلى النقاء العرقي او الديني، وهذا الحل الذي يلقي دعما امريكي واوروبيا، بل وحتى من يرفضه على الصعيد الاقليمي والمحلي يطرح موقفه بخجل (باستثناء اللاجئين ومن يدعمهم) ، انما يدل على ان اسرائيل تسير خارج نسق التطور السياسي الاجتماعي الاقتصادي الحتمي في العالم، لان هذا الحل على المدى البعيد شبه مستحيل، واسرائيل عليها ان تعي جيدا انها لن تعيش الا اذا كانت جزءا من الشرق الاوسط مقبولا من باقي دول الشرق الاوسط، وهذه لا تستطيع التعامل مع اسرائيل بشكل طبيعي الا اذا وافق الفلسطينيون على ذلك، وما يعزز هذا اكثر فاكتر تلك التفاعلات الديموقراطية في دول المنطقة والتي بالتاكيد ان عاجلا او اجلا ستمكن شعوب المنطقة من التخلص من الانظمة الديكتاتورية، مما سيقتضي على التبعية والخنوع للولايات المتحدة وبالتالي على حلولها المطروحة لقضايا الشرق الاوسط بما فيها قضية اللاجئين، ويفترض ان امريكا تعرف ذلك مما يجعلنا نشعر بالاسف على اولئك الذين يعتقدون ان الولايات المتحدة تعمل على تحقيق الديموقراطية في الدول العربية لانها ببساطة لا يمكن ان تعمل ضد نفسها وضد مصالحها.

*شوقي العيسه هو محام وخبير قانوني متخصص في مجال القانون الدولي، ويعمل في مجال الدفاع عن حقوق الانسان .

"الترانسفير" في العقيدة الصهيونية وولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: د. نور مصالحة *



يتحدث سفير الولايات المتحدة الأول في إسرائيل جيمس مكدونالد (١٩٤٨-١٩٥١) في كتابه الذي حمل عنوان "مهمتي في إسرائيل" (لندن، ١٩٥١، صفحة ١٦٠-١٦١) عن حوار دار بينه وبين الرئيس الأول لدولة إسرائيل حاييم وايزمن، حيث تحدث وايزمن بشكل "انفعالي" مستخدماً مصطلحات دينية تنبؤية حول "خروج" الفلسطينيين عام ١٩٤٨ "تبسيطاً عاجزاً لمهمة إسرائيل" وأضاف مكدونالد أنه لا أحد من "الثلاثة العظام" أي وايزمن ورئيس وزراء إسرائيل الأول دافيد بنغوريون ووزير الخارجية موشيه شاريت ولا أي قائد صهيوني مسؤول قد توقع مثل هذا "الإخلاء الإعجازي للأرض".

وفي الحقيقة كان "خروج" عام ١٩٤٨، أقل "إعجازاً" من نتائج أكثر من نصف قرن من الجهد، خطط سرية قد آلت إلى قوة متوحشة. فمنذ بداية المشروع الصهيوني القاضي بإيجاد وطن قومي أو دولة في فلسطين واجه الصهاينة بشكل دائم ما اصطالحوا عليه "المشكلة العربية"، وهي حقيقة أن فلسطين كانت مأهولة أصلاً. وكان أحد الحلول المقترحة لهذه المشكلة هو حل "الترانسفير" وهو عبارة لطيفة تشير إلى الإزالة المنظمة لسكان فلسطين ونقلهم إلى أراض عربية مجاورة. "ترانسفير" مصطلح كثيراً ما يستعمل من قبل "البيشوف" الصهيوني في فلسطين (أي المستوطنات الصهيونية في فلسطين ما قبل ١٩٤٨)، وكذلك في إسرائيل

للإشارة إلى ما يعرف هذه الأيام بالتطهير العرقي. في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨، تبنت أعلى المستويات القيادية مصطلح "ترانسفير" ومن ضمنهم كافة الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل وممثلي كافة الأطياف السياسية.

لقد أيد كافة الآباء المؤسسين تقريباً الترانسفير بصيغة أو بأخرى ومن ضمنهم ثيودور هيرتسل وليون موتسكين ونحمان سيركن ومناحيم أوسيشكن وحاييم وايزمن ودافيد بن غوريون، يتسحاق تيبنكين، أبراهام غرالوفيسكي، إسرائيل زينغوين، يتسحاك بن تسفي، انحاس روتنبرغ، آرون آرونسون، زئيف جابوتنسكي، وكذلك بيريل كاتس نيلسون. وقد وصف كاتس نيلسون الذي كان أحد أكثر القادة شعبية وتأثيراً وينتمي إلى حزب ماباي (حزب العمل فيما بعد) وصف كثيراً بأنه "إسرائيلي ليبرالي" يمثل ضمير الصهيونية العمالية. وفي إحدى المناظرات التي دارت في المؤتمر الدولي لوحدة عمال صهيون (إيحدو بوغالي تسيون) وهو أعلى المنتديات شأنًا في أوساط الحركة العمالية العالمية الصهيونية السائدة، والذي انعقد في آب ١٩٣٧ قال كاتس نيلسون: "لقد أثارت مسألة طرد السكان جدلاً بيننا: هل هو مسموح أم ممنوع؟ أما ضميري فهو مرتاح تماماً من هذا الجانب. فالجار البعيد خير من العدو القريب. فهم (الفلسطينيون) لن يخسروا جراء ذلك. وفي التحليل النهائي فهذا إصلاح سياسي واستيطاني لخدمة مصلحة الطرفين وقد كنت دائماً من أنصار الرأي القائل بأن هذا هو

الحل الأمثل.. لقد آمنت دوماً وما زلت أؤمن بأنه قدر عليهم أن يطردوا إلى سوريا أو العراق". وبعد مرور عام على ذلك النقاش الذي دار في الأوساط القيادية للوكالة اليهودية في حزيران من عام ١٩٣٨، أعلن كاتس نيلسون بأنه يؤيد مبدأ "الطرد القسري والاستيلاء على أوسع منطقة ممكنة". وشمل أنصار الانتقال الطوعي آرثر روبن أحد مؤسسي بریت شالوم وهي حركة تؤيد الدولة ثنائية القومية والحقوق

المشتركة للعرب واليهود وكذلك قادة ماباي المعتدلين مثل موشيه شيرتوك (شاريت فيما بعد) وإيلي عيزر كابلان أول وزير مالية إسرائيلي وقادة نقابة الهستدروت مثل غولدا مئير ودافيد ريميز. ولكن لعل أكثر المتطرفين ثباتاً والمؤيد المفرط للطرد القسري كان يوسف فايتس مدير قسم الاستيطان التابع للصدوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترانسفير الحكومية الرسمية عام ١٩٤٨. كان فايتس في قلب نشاطات شراء الأراضي الصهيونية لعشرات السنين، فمعرفته وانخراطه المميز في عمليات شراء الأراضي جعله يعي وبشكل دقيق محدودية قدرتها. فحتى عام ١٩٤٧ وبعد نصف قرن من المحاولات التي لم تعرف الكلل بلغ مجموع ممتلكات الصدوق القومي اليهودي والذي ضم حوالي نصف مجموع المستوطنات ("البيشوف") بلغ بالكاد ٣,٥٪ من مساحة أراضي فلسطين.

لقد كان هنالك مصادقة عامة على التبجير الأخلاقي لمفهوم الترانسفير بينما تركزت الخلافات في مسألة الطرد القسري إذا ما كانت تلك الخطة قابلة للتطبيق.

لقد تضمنت الصفحة الخاصة بيوم ٢٠ كانون الأول لعام ١٩٤٠، من يوميات فايتس ملخصاً لمعتقداته السياسية: "فيما بيننا، يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد متسعاً لكلا الشعبين في هذا البلد. ولن تتمكن أي تطورات من تقريبنا إلى هدفنا في أن نكون شعباً مستقلاً في دولة صغيرة. فبعد طرد العرب ستكون البلاد مفتوحة لنا على مصراعها، وببقاء العرب في هذا البلد سيكون ضيقاً ومحدوداً ليس هنالك متسعاً للوصل إلى تسوية حول هذه النقطة شراء الأراضي.... لن يقيم لنا دولة،.... فالطريقة الوحيدة طرد العرب من هنا إلى الدول المجاورة، جميع العرب ما عدا ربما بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب أن لا تترك حتى قرية واحدة أو قبيلة واحدة. يجب أن يتم الطرد عن طريق استيعابهم في العراق وسوريا وحتى فيما وراء نهر الأردن. لإنجاز هذا الهدف لا بد من البحث عن الأموال أعني الكثير من الأموال. وعند ذلك فقط ستمكن البلاد من استيعاب ملايين اليهود ليس هنالك أي حل آخر".

في عام ١٩٣٠ وعلى خلفية أحداث ١٩٢٩ في فلسطين بدأ وايزمن الذي كان في حينه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ومدير الوكالة اليهودية بالترويج

النشط لفكرة طرد العرب في حوارات خاصة "سرية" مع وزراء ومسؤولين بريطانيين. وفي نفس السنة قام وايزمن وبنحاس روتنبرغ الذين كانا رئيساً لمجلس الاستيطان اليهودي وعضوين تنفيذيين في الوكالة اليهودية وكذلك اللورد باسفيلد الوزير البريطاني بإعداد مشروع اقتراح رسمي وسري يهدف لطرد الفلاحين الفلسطينيين إلى ما وراء نهر الأردن. واقترح هذا المشروع أن تجمع مصادر مالية يهودية قرضاً قيمته

مليون جنيه فلسطيني لتمويل عمليات إعادة التوطين. وقد رفض اللورد باسفيلد هذا المشروع المقترح. ومع ذلك فقد استخدم تبرير وايزمن في دفاعه عن الاقتراح كحجر زاوية للدفاع الصهيوني لاحقاً عن فكرة الترانسفير. أكد وايزمن أنه لا وجود لأي منحنى "غير أخلاقي" حول مفهوم الترانسفير، وأن "الترانسفير" للسكان اليونانيين والأترك في بداية العشرينات من القرن الماضي قد شكلت سابقة لإجراءات مماثلة بحق الفلسطينيين، وأن اجتثاث الفلسطينيين ونقلهم إلى ما وراء نهر الأردن أو العراق أو سوريا أو أي بقعة أخرى من العالم العربي الواسع لا تكاد تشكل عملية نقل من منطقة عربية إلى أخرى. ومع ذلك فبالنسبة لوايزمن وقادة آخرين من الوكالة اليهودية فقد كان الترانسفير إجراءً منظماً ويتطلب التحضيرات والأموال وقدرًا هائلاً من التنظيم الذي كان لا بد من انجازه على أيدي مفكرين استراتيجيين وخبراء فنيين.

وبينما بقيت الرغبة في حل "المشكلة السكانية العربية" قائمة في أوساط القيادات الصهيونية حتى "خلو الأرض الإعجازي" في عام ١٩٤٨، تغير مدى الانشغال الذهني والتصورات الخاصة بالترانسفير عبر السنوات وذلك حسب تغير الظروف. ومع ذلك تداعت الأمنيات والأفكار الصهيونية السطحية التي رافقت السنوات الأولى للصهيونية المتمثلة في

إمكانية "دفع الفلسطينيين عبر الحدود حسب كلمات ثيودور هيرتسل. أو أنهم ببساطة "سيهدمون خيامهم ويرحلون". تداعت لصالح تقديرات أكثر واقعية. ومنذ منتصف الثلاثينات أصبح حل الترانسفير مركزياً بالنسبة لتقديرات الوكالة اليهودية (وبشكل خاص حكومة "البيشوف"). إضافة إلى ذلك فقد تطلبت تلك التقديرات تخطيطاً استراتيجياً لسلسلة الإجراءات المتعلقة بالخطط المحددة التي تضمنت بشكلها العام ما وراء نهر الأردن وسوريا والعراق. وقد تولى وضع هذه الخطط ثلاث لجان للترانسفير، أقام اللجنتين الأولى والثانية قيادة "البيشوف"

والتي نشطت بين ١٩٣٧ - ١٩٤٤. أما اللجنة الثالثة قد عينتها رسمياً الحكومة الإسرائيلية في آب سنة ١٩٤٨. منذ أواخر الثلاثينات تضمنت مشاريع اقتراحات الترانسفير تشريعات تتعلق بملكية الأراضي وقيود على حقوق المواطنة ومجموعة من الضرائب المختلفة التي صممت بهدف تشجيع الفلسطينيين على "الترانسفير الطوعي".

في الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن التاسع عشر بقيت مشاريع الاقتراحات الصهيونية المتعلقة بالترانسفير محدودة في إطار محادثات سرية وخاصة مع كبار المسؤولين البريطانيين (وأحياناً الأمريكيين). امتنعت القيادات الصهيونية من نشر هذه المقترحات شديدة الحساسية على العلن. وفي إحدى المناسبات اقترح حاييم وايزمن في اجتماع سري له مع السفير السوفيتي في لندن إيفان ميسكي في شباط ١٩٤١، نقل مليون فلسطيني إلى العراق وذلك لتوطين يهود بولنديين مكانهم. الأمر الأكثر أهمية أن الصهاينة أثناء مرحلة الانتداب البريطاني ولأسباب المنفعة السياسية اعتقدوا أن هذه الاقتراحات لا يمكن أن تطبق بدون مساندة البريطانيين أو حتى تطبيقهم لها بشكل مباشر. بذلت القيادة الصهيونية محاولات حثيثة لتقديم اقتراحات للجنة بيل الملكية سنة ١٩٣٧. وبشكل عام لم ينتبه المؤرخون إلى أن اقتراحاً مهماً للترانسفير قد قدم للجنة وهو الاقتراح الذي قدر له أن يشكل استنتاجاتها. لقد قدم هذا الاقتراح من قبل الوكالة اليهودية في سنة ١٩٣٧، في مذكرة سرية تضمنت إحدى الفقرات الخاصة بطرد العرب إلى ما وراء نهر الأردن. كانت التوصية الأساسية للجنة هي تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وقد أضاف تقرير لجنة بيل توصيات محددة بما دعي بهدف التضييل "تبادل سكاني" - مبادلة ٢٢٥ ألف عربي يسكنون في منطقة اقتطعت للدولة اليهودية في مقابل ١٢٥٠ يهودي يعيشون في منطقة قدر أنها ستلحق بالدولة العربية.

لم يكن مفاجئاً أن رفضت كافة الآراء السياسية الفلسطينية اقتراحات لجنة بيل بشدة. وقد أثارت هذه التوصيات انفجاراً للمقاومة المسلحة في أوساط الفلاحين الفلسطينيين. تصاعدت وتأثر الثورة الفلسطينية والتي كانت تشهد حالة من الهدوء. وفي المقابل قدمت لجنة بيل للصهاينة مشروعية لمفهومين أساسيين: الأول - صادقت على التفسير الصهيوني لوعدهم بلفور القاضي بأن "الوطن القومي اليهودي" يعني الدولة اليهودية. والأمر الثاني - هو إباحة حلم طائفة الصهاينة بترحيل العرب من تلك الدولة. وصادق "الثلاثة العظام"، وايزمن و شيرتوك وبن غوريون بحماس على مشروع اقتراح الترانسفير الخاص بلجنة بيل. الأمر الهام الذي أضافه بن غوريون تحديداً هو ليس الترحيل فقط بل أضاف الإكراه على الترحيل الأمر

كانت التوصية الأساسية للجنة بيل البريطانية في العام ١٩٣٧ هي تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقد أضاف تقرير لجنة بيل توصيات محددة بما دعي بهدف التضييل "تبادل سكاني" - مبادلة ٢٢٥ ألف عربي يسكنون في منطقة اقتطعت للدولة اليهودية مقابل ١٢٥٠ يهودي يعيشون في منطقة قدر أنها ستلحق بالدولة العربية.



بيار عدس. قضاء يافا. ٢٤٨ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

أبو زريق. قضاء حيفا. ٦٣٨ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

الكفرين. قضاء حيفا. ١,٠٦٧ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

نبصر (خربة عرّون). قضاء حيفا. ١,٣٩٢ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

النغفّة. قضاء حيفا. ١,٣١١ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

خربة زلفة. قضاء طولكرم. ٢٤٤ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

المنشّة. قضاء طولكرم. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الدلهمية. قضاء طبريا. ٤٧٦ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

نطاف. قضاء القدس. ٤٦ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

خربة السركس. قضاء حيفا. ٧٥١ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

عرب الغوارين (با فيها جدرو). قضاء حيفا. ٧١٩ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

هوشة. قضاء حيفا. ٤٦٤ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الطيرة. قضاء بيسان. ١٧٤ نسمة. هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

ساريس. قضاء القدس. ٦٥٠ نسمة. هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وعرة السريسن. قضاء حيفا. ٢٢٩ نسمة. هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

خربة الكساير. قضاء حيفا. هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وادي حنين. قضاء الرملة. ١,٨٧٩ نسمة. هجرت ١٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة الوعرة السوداء (عرب المواس). قضاء طبريا. ٢,١٦٩ نسمة. هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

طبريا (عرب). قضاء طبريا. ٦,١٦٠ نسمة. هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

عرب الصبيح. قضاء الناصرة. هجرت في ١٩ نيسان ١٩٤٨.

مسكة. قضاء طولكرم. ١,٠٢١ نسمة. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

بركة رمضان (وقف الشيخ رحمن). قضاء طولكرم. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب الزبيد. قضاء صفد. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

العلمانية. قضاء صفد. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المنصورة. قضاء الرملة. ١٠٤ نسمة. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

الخيزين. قضاء الرملة. ٢٣٢ نسمة. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

صرفند الخراب. قضاء الرملة. ١,٢٠٦ نسمة. هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

غوبر أبو شوشة. قضاء طبريا. ١,٤٣٨ نسمة. هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

السمرا. قضاء صفد. ٣٢٦ نسمة. هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

الحسنية. قضاء صفد. ٣٩٤ نسمة. هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

حيفا (عرب). قضاء حيفا. ٧٢,٨٤٨ نسمة. هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

كتب نشرت في السنوات الأخيرة واعتبرته الطارد الأعظم للفلسطينيين اثناء ١٩٤٨. فمن المناطق التي احتلتها اسرائيل ١٩٤٨ – ١٩٤٩ طرد حوالي ٩٠ ٪ من السكان الفلسطينيين الكثيرين منهم عن طريق الحرب النفسية و/أو الضغط العسكري. بالإضافة الى عدد كبير من الفلسطينيين الذين طردوا تحت التهديد المباشر بالسلاح: وتعتبر حالي اللد والرملة الموثقتين بشكل واسع من الأمثلة الساطعة على عمليات "الطرد المباشر". ففي تموز ١٩٤٨ حدثت هاتين العمليتين اللتين تضمنتا ما يقارب ال ١٠٪ من مجموع من خرجوا، وكذلك عملية الطرد المباشر من بلدة الفالوجة وكذلك من تبقى من سكان بلدتي بيسان والمجلد سنة ١٩٥١ وكذلك الطرد المباشر من قرى بيت صفافا وسعسع والمنصورة وطريخة والنبي روبين وكفر برعم، وإقرث والفراضية، كفر عنان ، القويدرية، وعرب الشمالينا والزغرية وعرب صياد والبصة والغابسية والطنطورة وقيسارية وخربة الشركس والضمايرة، عرب الفقرا، وعرب النقيعات ومسكا وطبصار (خربة عزون) زرنوقة ، القبيبة، يبنا، زكريا، نجد، سمس، عراق المنشية، والدوايمة، ودير ياسين وغيرها. وقد كانت دير ياسين أيضا مسرحا لأبشع المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨. مجزرة أصبحت احدى أهم العوامل المساعدة على "خروج" ١٩٤٨. وقد سجلت الدراسات التي صدرت في السنوات الماضية حوالي ٢٨ مجزرة (بين كبيرة وصغيرة) نفذت على أيدي القوات اليهودية سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩. كانت تلك الفترة التي حض فيها فاييتس (رئيس لجنة الترانسفير التابعة للحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ وزميله بن غوريون) مواطنيهما على عدم تفويت أي فرصة.

إن عدم توفر سجلات تحتوي على أوامر خطية تدعو الى الطرد الجماعي للسكان العرب بشكل لا يقبل الشك قد ذكرت في مؤلفات المؤرخ الاسرائيلي يبني موريس كمؤشر على غياب التخطيط المسبق. وكان موريس قد استنتج أن الهجرة كانت وليدة ضرورات ناشئة عن حالة الحرب، وللإجابة على السيد موريس فبان وثيقة "داليت" (دال) وهي خطة الهاجانا في أوائل آذار ١٩٤٨ هي دليل مباشر وخطة رئيسة من جوانب عدة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. لم تكن عمليات الطرد سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ نتيجة لأوامر عسكرية أصدرت من قبل القادة اليهود المحليين لاعتبارات عسكرية أو استراتيجية ولكنها كانت أيضا حصيلة للتحضيرات الجادة واستجابة للرؤيا التي دونت وعبرَ عنها مرارا وتكرارا في القرارات الداخلية للحركة الصهيونية بين عام ١٩٣٧–١٩٤٨.

*.د. نور مصالحة هو محاضر ومدير دراسات الأرض المقدسة، في كلية سانت ماري، جامعة سوريSurrey في المملكة المتحدة، وباحث مشارك في كلية الدراسات الافريقية والشرقية بجامعة لندن. وهو كذلك محرر مشارك في مجلة دراسات الأرض المقدسة، متعددة المجالات. من مؤلفاته: طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨(١٩٩٢)؛ الفلسطينيون في إسرائيل (١٩٩٣)؛ أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الاسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ (١٩٩٧)، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع ١٩٦٧-٢٠٠٠ (٢٠٠٠)، سياسة الإنكار: إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين (٢٠٠٣). ”ذكرى الكارثة: فلسطين، اسرائيل واللاجئين الداخليين: في ذكرى ادوارد سعيد“ (قريبا، صيف ٢٠٠٥).

شلايم) والذين برزت أعمالهم عبر العقود الماضية. أما إخلاء ما يقارب الثلاثة أرباع مليون فلسطيني فما زال يرجع ليس الى السياسة الصهيونية ولكن الى أوامر "خيالية وهمية" أصدرتها الجيوش العربية.

إن وثيقة "داليت" (دال) وهي خطة الهاجانا في أوائل آذار ١٩٤٨ هي دليل مباشر وخطة رئيسة من جوانب عدة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. لم تكن عمليات الطرد سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ نتيجة لأوامر عسكرية أصدرت من قبل القادة اليهود المحليين لاعتبارات عسكرية أو استراتيجية ولكنها كانت أيضا حصيلة للتحضيرات الجادة واستجابة للرؤيا التي دونت وعبرَ عنها مرارا وتكرارا في القرارات الداخلية للحركة الصهيونية بين عام ١٩٣٧–١٩٤٨.

لم تكن القضية الأساسية اثناء الجدل الطويل حول مسألة الترانسفير في أوساط الوكالة اليهودية وهيئات قيادية عليا أخرى هي القضية الأخلاقية بل كانت قابليته للتحقيق. وكان الفرق بين "الليبراليين والمتمزتين" هو الخلاف على الترحيل الطوعي أم الطرد القسري والذي يبدو ان الطرفين قد تناسوه



يافطة على مدخل قرية كثر برعم المهجرة، قضاء صفد وضعتها السلطات الاسرائيلية (ارشيف بديل)

ودفعوا به الى الخلف حيث تيوأت الصدارة التحضيرات المهوسوة التي أعدها فاييتس ولجنة الترانسفير والوكالة اليهودية بهدف انجاز "الإخلاء الإعجازي للأرض" الذي حدث عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩. وتظهر الكثير من الأدلة أن سياسات الترانسفير غير الرسمي السائدة قد تم تبنيها سنة ١٩٤٨، وأنها قد نفذت عمليا حتى وإن لم تكن منتظمة دائما أو غير رسمية على مر تلك الفترة. لا بد للمؤرخين من ملاحظة مدى تعقيد عملية الطرد متعددة المراحل والأسباب، التي ميزت خروج ١٩٤٨ الذي حدث على خلفية الحروب والحملات العسكرية. ولكن يجب أن لا تشكك هذه الحقيقة بمسؤولية الصهاينة الأساسية عن تهجير وطرد الفلسطينيين وبشكل محدد دافيد بن غوريون حيث يتجلى ذلك في عدة

الذي نشاهده في مذكراته الخاصة بيوم ١٢ تموز ١٩٣٧: ”طرد العرب الإجباري من الأودية التي اقترحت لاقامة الدولة اليهودية قد يعطينا شيئا لم نمتلكه من قبل حتى عندما كنا واقفين على أرجلنا في أيام الهيكلين الأول والثاني (جليل خال من السكان العرب).“

لقد كان مقتنعا ان حفنة من الفلسطينيين إن وجدوا سيتطوعون بترحيل انفسهم الى شرقي نهر الأردن. وكان واتقا من انه اذا صمم الصهاينة على مواصلة مساعيهم للضغط على سلطات الانتداب البريطاني لتنفيذ "الطرد القسري" لكانت الخطة ستطبق: "لا بد لنا من الالتزام بهذا الاستنتاج بنفس الطريقة التي تعلقنا بها بوعد بلفور، بل أكثر من ذلك وبنفس الطريقة التي تمسكنا بها بالصهيونية نفسها. يجب علينا أن نؤكد على هذا الاستنتاج (والدفع به الى الامام) وبتصميمنا الكامل بالقوة وبالإيمان... يجب أن نقتلع من قلوبنا فرضية أن هذا غير ممكن. يمكننا تحقيق ذلك". وقد ذهب بن غوريون الى أبعد من ذلك فكتب: "**يجب علينا أن نستعد لتنفيذ" الطرد** (التأكيد في النص الأصلي).

ومنذ عام ١٩٣٧ دارت نقاشات تتعلق بترحيل العرب في أعلى هيئات الحركة الصهيونية: اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العشرين والمؤتمر العالمي لإيحدو بوعالي تسيون بالإضافة الى حوارات مكثفة عقدت في لجان ترانسفير رسمية وغير رسمية وقد قام العديد من الشخصيات القيادية بتبرير إزالة العرب سياسيا وأخلاقيا وعرقيا باعتباره استكمالا منطقيا وطبيعيا

للاستعمار الصهيوني في فلسطين.

لقد كان هنالك مصادقة عامة على التبرير الأخلاقي لمفهوم الترانسفير بينما تركزت الخلافات في مسألة الطرد القسري وإذا ما كانت تلك الخطة قابلة للتطبيق (في أواخر الثلاثينات أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر) دون تأييد البريطانيين. النقد القلائل لمشروع الترانسفير في فترة اليشوف بشكل ملحوظ كانوا من قادة حركة هاشومير هتساعير (الحارس الشاب) ومجموعة أيحدو (الإتحاد) وعلى رأسهم موشيه سميلانسكي حيث أيد الطرفان دولة عربية يهودية ثنائية القومية. وأسقطا مفهوم الترانسفير باعتباره "معاد للاشتراكية" و "خطر". ومع أن التأييد الذي لاقته هذه المشاريع بشكل عام ومحاولات ترويجها بشكل سري عن طريق قيادات الاتجاه العمالي السائد: بن

غوريون ووايزمن وشيرتوك وكاتس نيلسون الذي توفي عام ١٩٤٤، وفايتس وكذلك غولدا مئير (حيث لعب بعض هؤلاء دورا حاسما في حرب عام ١٩٤٨) يؤكد ذلك على النوايا المؤدلجة التي جعلت من "خروج" الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ أمرا ممكنا.

وبنهاية حرب ١٩٤٨ نجح الصهاينة في تحقيق الكثير من أهدافهم وعلى كل الأحوال فقد أقاموا دولة يهودية موسعة بشكل هائل (على ٧٧٪ من فلسطين التاريخية) حيث قلل عدد الفلسطينيين بالقوة الى أقلية يسهل السيطرة عليها. ومنذ عام ١٩٤٨ والاكاديميون الاسرائيليون يذكرون بشدة مفهوم "الترانسفير" أي الطرد وعلاقته بـ "خروج" ١٩٤٨، ربما باستثناء حفنة من المؤرخين الإصلاحيين/الجدد (مثل يبني موريس وإيلان بابيه وشيما فلابان وأفي

مناقشة لمفهوم "العودة السياسية"

بقلم: جميل النمري*



لقاء بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية في مخيم عابدة، أيلول ٢٠٠٠ (أرشيف بديل)

للمطالبة بالاصلاح السياسي تطرح المبادئ الأساسية المعروفة ولا تريد للموضوع الديمغرافي أن يبرز أو يثار كمشكلة حتى لو أن بعض الاستحقاقات الخلافية مثل نوع التغيير المنشود على النظام الانتخابي ستطرح نفسها في وقت لاحق. والآن على الأقل نشهد ما يشبه انتفاضة نيابية ضد تجاهل مجلس النواب في تشكيل الحكومات، ومع أن الاحتجاجات بدأت من بعض النواب على خلو الحكومة من وزراء من محافظات جنوب الاردن فلم يلبث الاحتجاج أن تحول الى مطالبة بتغيير آلية تشكيل الحكومات وذلك بعودة الرئيس المكلف الى الكتل النيابية لمشاورتها في برنامجها وفي أسماء الطاقم الوزاري قبل عرضها على الملك وقسم اليمين والا فالحكومة لن تحصل على الثقة، وقد انضم الى هذا التحرك نواب من مختلف الدوائر بما في ذلك أغلبية النواب من أصل فلسطيني.

بعض الفعاليات السياسية التي تنحاز للمخاوف من إندماج ومشاركة فلسطينية كاملة والمتحمسة في نفس الوقت للإصلاح السياسي قررت التصدي سلفاً لهذه القضية وتقديم رؤية ضمنتها كشعار في بيان اشتهار المطالبة بالاصلاح السياسي وشرحتها في مواقع أخرى وهذه الرؤية تقول انه لاجابة لإن انتظار تحقق العودة الميدانية للاجئين بل يمكن البدء الآن بتثبيت العودة السياسية بانتساب أكبر عدد من الفلسطينيين للمؤسسة التمثيلية الفلسطينية، وبهذا يمارسون حقوقهم السياسية بالانتخاب في المؤسسات الفلسطينية وليس الاردنية لكن دون أي تغيير أو تأثير على حقوقهم المدنية ومصالحهم المعاشية والحياتية في الاردن. وفي حال تم التوصل الى حل نهائي لقضية اللاجئين القائم على أساس مبدأ خيارهم الحر والطوعي تنفيذاً للقرار ١٩٤ فإن فصل الهوية سيكون أسهل وأكثر وضوحاً. وكما هو واضح فهذه صيغة لأبقاء الثقل الفلسطيني في الحياة السياسية في الاردن بحدود ما هو قائم وبحيث لا يؤدي الإصلاح السياسي الى حدوث انقلاب ديمغرافي خصوصاً في تكوين مجلس النواب وما يتبعه من بقية مؤسسات الحكم، وتقليل المخاوف من أن يكون هذا الإصلاح لتحقيق الاندماج السياسي التام للفلسطينيين ولضمان بقاء قضية اللاجئين حية وقائمة.

نظرياً تبدو هذه وجهة نظر على قدر من التماسك، لكن واقعياً تنتمي الى الحلول الاردنية التي تتعثر عند كل واحدة من محطاتها التطبيقية. فإذا وضعنا الطرف الاسرائيلي جانبا فيجب ان تتوفر لدى السلطة الاردنية ومنظمة التحرير المصلحة والرغبة والاستعداد لهكذا حل، وهذا بالطبع ليس متوفراً، ثم بعد ذلك يجب أن تتوفر المصلحة والرغبة والاستعداد لهذا الخيار عند المواطنين من أصل فلسطيني وهذا مشكوك فيه تماماً فليس هناك من يرغب بالتخلي عن حقوقه السياسية الآن مواطن رغم تمسكه بحقوقه المستقبلية كلاجيء. وقد طرحت بصورة غير رسمية وغير علنية فكرة التوسع في إكساب المواطنة الفلسطينية أو تطبيق حق ازدواجية الجنسية بين الجانبين الاردني والفلسطيني أي استثنائهما من الاتفاق الذي يمنع هذه الازدواجية بين الدول العربية، لكن ما هي المعايير لتطبيق ذلك وإذا كان الامر اختيارياً بالكامل فإن الاستنكاف العام عن طلب الجنسية الفلسطينية سوف يبدو مسيئاً للقضية ويؤدي عكس الهدف المنشود.

* جميل النمري هو كاتب وصحفي في جريدة "العرب اليوم" الصادرة في العاصمة الأردنية عمان، وهو رئيس الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية ورئيس المجلس العام لحزب اليسار الديمقراطي الأردني وعضو المجلس الأعلى للأعلام في الأردن.

تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في إقامة كيانه السياسي وترى في الأردن البديل الاستراتيجي لتجسيد هذا الكيان. وإذا كان صحيحاً أن الفلسطينيين يشكلون أغلبية في الأردن فإن الإصلاح الديمقراطي ستكون نتيجته وفق مخاوف هؤلاء سيادة هذه الأغلبية، وهو ما يعني ضمناً تحقق واقعي لأطروحة الوطن البديل.

لا شك أن هذه أطروحة مريحة لأعداء الإصلاح الذين يرون وجوب تأجيل النظر في الإصلاحات السياسية وعلى رأسها اصلاح النظام الانتخابي الى حين حل قضية اللاجئين التي يجب ان تبقى ضاغطة على الجانب الاسرائيلي، وأنه بعد حل قضية اللاجئين بالعودة و التعويض بتحقيق فرز نهائي للمواطنة وتحقيق نهائي للإنتماء بين كيانين ودولتين. لكن هل يجوز تجميد الإصلاح السياسي الى حين استراحة قضية اللاجئين على حل نهائي؟ في الواقع إن العداء للإصلاح السياسي يبقى موجوداً بغض النظر عن قضية اللاجئين كما نرى في جميع الدول العربية. وعلى غرار المخاضات الجديدة الجارية في دول عربية، ففي الأردن أيضاً تتصاعد صيحة "كفى" ضد التفرد بالسلطة والفساد والحسوبية وانعدام المشاركة الحقيقية وضحالة تأثير صناديق الاقتراع على سلطة القرار. الموجة الجديدة

ملاحظتان حول المسؤولية العربية عن النكبة

بقلم: رجا زعاترة*

من الصدفة أن تكون قراءته أكثر وضوحاً (في هذا السياق، وربما تنسحب هذه الميزة على جوانب أخرى أيضاً). وهنا لا بد من الإشارة الى كتاب المؤرخ والمفكر د. إميل توما "جذور القضية الفلسطينية" الذي يقدم صورة شاملة متكاملة لم تتوان عن التدليل على نوعية ونطاق مسؤولية الجهات المختلفة حول النكبة. إدعائي الثاني هو إن لهذه المرحلة الحساسة من مسيرة الشعب الفلسطيني نحو انتزاع حقوقه الوطنية كاملة متطلبات مغايرة. خاصة في ظل نظام القطب الواحد المنحاز كلياً الى سياسات إسرائيليه تريد التخلص من ثمن الاحتلال دون وقف هذا الاحتلال. وما أقصده هو تحديداً دور الأنظمة العربية في المعادلة الإقليمية. وهو ما تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمحاولة الضغط على القيادة الفلسطينية للتكيف مع الانحياز الأمريكي لإسرائيل والإملاءات الإسرائيلية ومن أجل تسويق مخططاتهم السوداء المعادية لحقوق شعبنا العادلة وبالذات في قضية اللاجئين، المرتبطة بالنكبة بحبل سرتها.

واليوم، في خضم المعركة على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، علينا نحن الفلسطينيين ملقاءة مسؤولية صون هذه الحقوق، كما على الدول العربية ان تعي المخطط المحاك ضد الشعب الفلسطيني وألا تلعب على حباله التنفيذية.

* رجا زعاترة هو صحافي وناشط سياسي، يعمل محرراً في جريدة "الاتحاد" الصادرة في حيفا. شغل السيد زعاترة في السابق منصب رئيس الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب في إسرائيل.

سرعان ما تكون هوية اللاجئين وكرامتهم أيضاً في محنة مزدوجة بلا مخرج، ذلك أن تظهير هويتهم الفلسطينية يؤخذ عليهم كحجة تؤكد ضعف انتمائهم وولائهم كمواطنين للبلد الذين يعيشون فيه، والتأكيد على هويتهم كمواطنين أردنيين يؤخذ عليهم بوصفه تخلياً عن قضيتهم الوطنية. وغالباً ما كان هذا الحوار ينتهي بتعالي الاصوات التي تطالب بتنحيته لأنه بلا نتيجة ولا فائدة ويسم الاجواء ويلحق الاذى بالوحدة الوطنية.

ضرورة تسريع وتيرة إدماج الفلسطينيين وزيادة وزنهم في الحياة السياسية.

مثل هذا الجدل بين النخب السياسية كان يضع اللاجئين أنفسهم بصورة محرجة ودون وجه حق ودون إرادتهم في دائرة الاتهام مع أنهم لم يفكروا لحظة بالتخلي عن حق العودة وبقية حقوقهم الوطنية وانتمائهم الى الوطن المقيم في وجدانهم. لكن سرعان ما تكون هويتهم وكرامتهم أيضاً في محنة مزدوجة بلا مخرج، ذلك أن تظهير هويتهم الفلسطينية يؤخذ عليهم كحجة تؤكد ضعف انتمائهم وولائهم كمواطنين للبلد الذين يعيشون فيه، والتأكيد على هويتهم كمواطنين أردنيين يؤخذ عليهم بوصفه تخلياً عن قضيتهم الوطنية. وغالباً ما كان هذا الحوار ينتهي بتعالي الاصوات التي تطالب بتنحيته لأنه بلا نتيجة ولا فائدة ويسم الاجواء ويلحق الاذى بالوحدة الوطنية.

لكن النتيجة الأخرى للإقرار بأن هذه القضية ستبقى بلا مخرج حتى التوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية، هو إعطاء سلاح اضافي للمتشككين أو المترددين ازاء اصلاحات ديمقراطية جوهرية. وتختلط بهذا الشأن في الاردن على وجه الخصوص المطالب المشروعة من أجل مزيد من الحرية والمشاركة الديمقراطية مع المخاوف المشروعة من مشاريع الوطن البديل وأجندة اليمين المتطرف الاسرائيلي التي

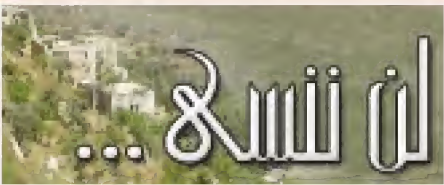
التعبير المستحدث لـ "العودة السياسية" للاجئين جاء في بيان لبعض الفعاليات الأردنية في سياق الحراك الجاري حالياً حول الإصلاح السياسي في الاردن. لكن لماذا يرد بند كهذا في بيان داخلي يضع مطالب متصلة بالاصلاح السياسي؟

كما هو معلوم فإن التداخل الديمغرافي للشعبين إنعكس باستمرار على مسار الحياة السياسية، وأن قضية اللاجئين المعلقة غالباً ما استخدمت كحجة لتأجيل النظر في مطالب الإصلاح السياسي، ومنها على سبيل المثال الإصلاح الانتخابي، فالقانون الحالي يحظى بنقد واسع من مواقع متباينة إحداهما إنعدام العدالة في توزيع المقاعد النيابية على الدوائر والمقصود بصورة خاصة الدوائر ذات الثقل السكاني الفلسطيني. وقد ظهر تعبیر الحقوق المنقوصة للإشارة الى هذه الظاهرة وضعف التمثيل الفلسطيني عموماً في دوائر السلطة، وقد واجه أصحاب هذا الطرح هجوماً مضاداً قاسياً يتهمهم بالعمل في خدمة الأجندة الامريكية الصهيونية وإستبدال الحقوق السياسية للاجئين في فلسطين بالحقوق السياسية لهم في الاردن بينما يجب إبقاء قضية اللاجئين حية وضاغطة حتى الحل النهائي، ويشيرون في هذا السياق الى ما تنتجه مراكز الدراسات في الولايات المتحدة وما يثار مع مسؤولين أردنيين حول

تعتبر نكبة العام ١٩٤٨، وبحق، المحطة الأساسية في تاريخ شعبنا العربي الفلسطيني الحديث. وتحتل النكبة، إذا جاز التعبير، حيزاً كبيراً من روايتنا التاريخية. وكما في أية رواية لأي شعب، تلعب الانتقائية دوراً ما في تشكيلها وترتيب أولوياتها. لأن هذه الرواية هي أحد العناصر التي تكون هوية شعبنا الوطنية بما يتلائم ومتطلبات القضية. أي إنها ليست منتجاً جامداً بل ديناميكي. وبطبيعة الحال لا يمكن للرواية التاريخية لشعب ذي قضية عادلة أن تتلافى الحقائق التاريخية الدامغة أو أن تمغمغها. ولكنها قد تحجّمها، تضخيماً أو تقيّماً.

وهذا بالمناسبة ليس ماخذاً على روايتنا. لأن الرواية بنفسها ليست قيمة قائمة بحد ذاتها والقداسة الوحيدة التي قد تمت لها بصلة هي خدمتها للمجموعة صاحبة الرواية ولقضيتها. الحقيقة التاريخية المقرونة بالأدلة والوقائع العينية هي أن المسؤولية السياسية والتاريخية والأخلاقية لمساة النكبة واقتلاع غالبية بنات وأبناء الشعب الفلسطيني من وطنهم وأرضهم تتحملها الإمبريالية والصهيونية بالإضافة الى المسؤولية العربية. صحيح أنه تتفاوت مسؤولية كل جهة نوعياً ولكن جميعها مسؤول بشكل أو بآخر.

رغم ذلك، لا يمكن الإدعاء بشيوع الوعي للدور العربي في نكبتنا وفي حجمها. سواء أدار الحديث عن تواطؤ مع القوى الإمبريالية والحركة الصهيونية سياسياً، أو عسكرياً، أو عن أداء القيادة العربية التقليدية التي كانت منقسمة على نفسها بين قوى مهادنة للإستعمار وأخرى أكثر مهادنة. إدعائي الأول هو إن الدور العربي لم يسقط سهواً، بل نتيجة لظروف تطوّر القضية الفلسطينية.



خربة وادي الحمام، قضاء طبريا.
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

المجلد. قضاء طبريا. ٤١٨ نسمة.
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر سبت. قضاء طبريا. ٥٥٧ نسمة.
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد البقارة. قضاء صفد. ٤١٨ نسمة.
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد الغثامة. قضاء صفد. ٤٠٦ نسمة.
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر عانة. قضاء يافا. ٣,٢٤٨ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

سلمة. قضاء يافا. ٧,٧٠٨ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ساقية قضاء يافا. ١,٢٧٦ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

الخيرية. قضاء يافا. ١,٦٤٧ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بيت دجن. قضاء يافا. ٤,٤٥٤ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ياجور قضاء حيفا. ٧٠٨ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بلد الشيخ. قضاء حيفا. ٤,٧٧٩ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

قنّير. قضاء حيفا. ٨٧٠ نسمة.
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

يافا. قضاء يافا. ٧١,٩٢٠ نسمة.
هجرت في ٢٦ نيسان ١٩٤٨.

سمخ. قضاء طبريا. ٤,٠١٤ نسمة.
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

تليل. قضاء صفد. ٣٤٩ نسمة.
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة سعسم. قضاء حيفا. ١٥١ نسمة.
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة المنصورة. قضاء حيفا. ٢٢٣ نسمة.
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

القدس. قضاء القدس. ٦٩,٦٩٣ نسمة.
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

الشونة. قضاء صفد. ١٩٧ نسمة.
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الد احل. قضاء صفد.
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الردارة (مزعة دراجة). قضاء صفد.
١١٦ نسمة. هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة الدامون. قضاء حيفا. ٣٩٤ نسمة.
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

كبّارة. قضاء حيفا. ١٣٩ نسمة.
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الريحانية. قضاء حيفا. ٢٧٨ نسمة.
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

أيار ١٩٤٨

يازور. قضاء يافا. ٤,٦٧٥ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جريشة. قضاء يافا. ٢٢٠ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الغابسية. قضاء عكا. ١,٤٣٨ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الجملة. قضاء حيفا.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

البطيّمات. قضاء حيفا. ١٢٨ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

إحياء للذكرى السابعة والخمسين للنكبة

المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة في نابلس يدعو الى تأسيس متحف للذاكرة الوطنية حول النكبة

وانتقد نصر الله وثيقة جنيف واصفاً حق العودة بالحق غير القابل للمساومة، ودعا السلطة الوطنية الفلسطينية للمتمسك بهذا الحق .

وألقى الدكتور يوسف عبد الحق، المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، وعضو لجنة "عائدون" ومدير المؤتمر، كلمة الباحث الفلسطيني، د. سلمان أبو ستة، المنسق العام للمؤتمر العالمي لحق العودة، انتقد فيها أولئك الذين يحاولون شطب حق العودة تحت غطاء الواقعية. وتسائل، لماذا أعيد اللاجئين في البوسنة والهرسك، والبنانيا، وجورجيا، وأفغانستان، والعراق فيما تعتبر عودة اللاجئين الفلسطينيين غير واقعية؟. كما تلا الدكتور عبد الحق، برقية من النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، يؤكد فيها تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة. وتلا محمد شرايع، رئيس جلسة الافتتاح، سكرتير لجنة حق العودة وشؤون اللاجئين، قسم العودة الذي رده خلفه الحضور. وتناولت الجلسة الأولى من المؤتمر التي ترأسها الدكتور وائل عناب، المحاضر في جامعة النجاح، مواقف الدول والقوى الدولية من حق العودة. وفي كلمته التي تناولت حق العودة ومشاريع التسويات السياسية، حذر د. عبدا لله الحوراني، منسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة ورئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، من دعوات بعض السياسيين الفلسطينيين لتبني خيارات بديلة عن حق العودة، لحل مشكلة اللاجئين، وقال: "إن ذلك أوحى للعالم ولإسرائيل بأن لدى الفلسطينيين استعدادا لتقديم تنازلات في موضوع العود"ة، وأشار الى أن هذا الحق "أصبح غير واضح وغير مفهوم عند المواطن العربي، لغيابه عن الخطاب الرسمي الفلسطيني".

وقال الدكتور نايف الجرار المستشار في المجلس الوطني الفلسطيني، في ورقة عمل أعدها أن أهم ملامح السياسة الإسرائيلية، تتمثل بتحويل الشعب الفلسطيني إلى أقلية في أرضه، لتسهيل السيطرة عليه، إذا تمرد وطالب بحقوقه وأن الاحتلال عمد لتكريس ذلك بارتكاب المجازر لتفريغ السكان من أرضهم.

من جانبه، أكد محمد جرادات، منسق عمل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، ومنسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن مؤسسات الدفاع عن قضايا اللاجئين، وحركة العودة عموما لا تمثل أحزابا سياسية ولا تطمح الى التمثيل السياسي. وقال في ورقة العمل التي قدمها بعنوان، "دور حركات الدفاع عن حق العودة في المرحلة السياسية الراهنة"، أن اللاجئين ليسوا بالشريحة المهمشة، ولا منفصلين عن الحركة السياسية للمجتمع الفلسطيني، لتكون لهم أحزاب سياسية خاصة، محذرا من دخول مفردات الحلول البديلة، لذهنية المجتمع الفلسطيني، والمجتمعات العربية، من خلال المبادرات الكثيرة.

خاص. أكدت شخصيات ومنظمات وفعاليات وطنية فلسطينية على ضرورة حماية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، ووجوب عدم إسقاط هذا الحق، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة. جاء هذا التأكيد في المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة الذي عقدته اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في السادس عشر من نيسان الماضي، بالتعاون مع البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية، في قاعة الشهيد ظافر المصري بالجامعة.

وقال الدكتور رامي الحمد لله، رئيس جامعة النجاح الوطنية، "أن قضية اللاجئين، وقضية العودة للذين هجروا من ديارهم وأراضيهم عام ١٩٤٨، وما تلاها من أعداد عام ١٩٦٧، تعتبر من الركائز والخوابت الأساسية لمرحلة النضال الفلسطيني. فقد جعلتها القيادة الفلسطينية على مدى جميع المراحل من أولوياتها، وناضلت من أجلها رغم كل الصعاب والضغطات. فكانت علامة مميزة من علامات النضال والثبات لها وللشعب الفلسطيني هذه بعض من مشكلات كثيرة يعاني منها اللاجئين في مخيمات الوطن ومخيمات الشتات". وللمد من تأثير هذه المشكلات، دعا الحمد لله الى تضافر جميع الجهود الفردية والجماعية والأهلية والرسمية مع الجهود العربية والدولية بالدراسة والتحليل، والابتعاد عن الشعارات والكلمات الرنانة المخفمة، ليمكن تشكيل ضغوط إنسانية على الدول المعنية. كما دعا الحمد لله إلى ضرورة رفع القيود التي تفرضها الدول العربية خاصة، بالإضافة إلى دول أخرى، فيما يتعلق فرص عمل اللاجئين الفلسطينيين.

من جانبه، أكد تيسير نصر الله، منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة "عائدون" وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، "أن المؤتمر يشكل مؤشرا بأننا انتقلنا من مرحلة رد الفعل، إلى الفعل الحقيقي، وبأننا جزء من حركة العودة الأخذة بالنمو، بشكل يفوق الوصف، وهذا المؤتمر ما هو إلا حلقة من سلسلة طويلة، لعمل دؤوب وجهد منظم لمجموعة كبيرة من الفعاليات، واللجان والمؤسسات، والقوى في محافظة نابلس، المؤمنة بالدفاع عن حقوق اللاجئين، كحقوق مقدسة لا يمكن التنازل عنها، ولا تسقط بالتقادم. فقد شهدت السنوات الأخيرة، حالة وعي والتفاف، لم يسبق لهما مثيل حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين. فقد تم تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والكونفدرالية الأوروبية للدفاع عن حق العودة، وأعداد اللجان المدافعة عن هذا الحق، أخذة بالنمو والازدياد في كل أماكن التواجد الفلسطيني، على أرض فلسطين، وفي المنافي والشتات، بصورة تعبر عن وعي وقوة العلاقة ما بين الإنسان الفلسطيني، وأرضه". وشدد نصر الله على أن "هذه العلاقة تمس بكل ما هو ثقافي، واجتماعي، وديني، وسياسي، بل تمس الوجود الفلسطيني برمته".

خلال مؤتمره السنوي الثالث

تحالف حق العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية يؤكد على وحدة قضية اللاجئين

تحت عنوان "نحو تعزيز وتطوير حركة الدفاع عن حق العودة " عقد تحالف العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية أعمال مؤتمره السنوي الثالث في مدينة لوس أنجلوس الامريكية بولاية كاليفورنيا، وذلك يومي ١٥ - ١٧ نيسان الماضي وذلك بحضور المئات من النشطاء الفلسطينيين والعرب والأجانب، وممثلوا مؤسسات التضامن مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن مشاركة عدد من الوفود والشخصيات الفلسطينية من الوطن ومواقع الشتات المختلفة وعشرات الطلبة العرب في الجامعات الامريكية.

وتعددت عناوين ورش العمل الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والتي تناولت حاض النضال الفلسطيني من اجل حق العودة وصون الحقوق السياسية والمدنية للاجئين في الدول المضيفة وكافة مواقع الشتات وكذلك دور وفاعلية القانون الدولي والقرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين، كما خصص المؤتمر بعض ورش العمل والندوات المستديرة حول مواجهة الارهاب الاسرائيلي وسياسة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفرد المؤتمر ورشة عمل خاصة حول تفعيل المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وفرض عقوبات اقتصادية عليها وربط تلك الحملات بقضية حقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم ووطنهم، والدعوة لمقاطعة شاملة ضد اسرائيل تماما كما حدث في جنوب افريقيا ابان حكم نظام الابارتهايد العنصري. وقد اكد المؤتمر على مركزية وجوه حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأهمية وحدة خطاب حركة العودة وتوحيد كل لجانها وفروعها لكي تصب في خدمة اللاجئين وحقوقهم الوطنية والتاريخية والمشروعة.

وأحيا المشاركون معا " ليلة فلسطينية ترائية قدمها عدد من الفنانين الفلسطينيين بالإضافة الى فرقة جمعية بير زيت حزمة وفرقة الجالية. كما استضاف المؤتمر لوحات وجداريات فلسطينية تذكر بالمعاناة اليومية للاجئين الفلسطينيين والحنين الى الوطن والارض، ومعرض خاص لأعمال الفنان الفلسطيني الكبير اسماعيل شموط".

التوصيات الصادرة عن المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة

أولا: السعي لتوحيد جميع الجهود والفعاليات العاملة في الدفاع عن حق العودة في إطار تنسيقي منظم.

ثانيا: تفعيل وتقوية العلاقات مع لجان حق العودة في الشتات وتشكيل حركة تضامن دولي حقيقية.

ثالثا: حشد وتحشيد كافة الجهود الشعبية والسياسية للمحاسبة الديمقراطية لكل من يسيئ إلى حق العودة.

رابعا: الضغط من أجل عدم انتخاب أي مرشح في إنتخابات المجلسين الوطني والتشريعي لا يلتزم بحق العودة.

خامسا: تدعيم مراكز الأبحاث العاملة في مجال حق العودة واللاجئين، وفي مقدمتها البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية من أجل نشر ثقافة حق العودة في المجتمع الفلسطيني والمؤسسات التعليمية.

سادسا: العمل على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وفق التمثيل النسبي بما يسمح بمشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات في صناعة القرار السياسي، وبما يضمن حماية حق العودة.

سابعا: تأسيس متحف للذاكرة الوطنية حول النكبة، يوثق تاريخ النكبة والمجازر الإرهابية الإسرائيلية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني.

ثامنا: لا يحق لأي جهة فلسطينية التنازل عن حق العودة باعتباره حقا فرديا ودستوريا وجماعيا مرتبط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

تاسعا: بذل الجهود من أجل العمل على تنمية الوعي الثقافي بحق العودة باعتباره حقا أساسيا أقرته الشرائع السماوية ومبادئ القانون الدولي.

عاشرا: اعتماد قسم العودة التالي وتعميمه في مختلف تواجد الشعب الفلسطيني: "أقسم بالله العلي العظيم أن أظل مخلصا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، تنفيذاً للشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وأن ابذل قصارى جهدي لحماية هذا الحق والدفاع عنه والعمل على تطبيقه، باعتباره حقا أساسيا من حقوق الشعب الفلسطيني، لا يقبل الإنابة، أو التفاوض، أو الاستفتاء، أو التقادم. والله على ما أقول شهيد".

اللاجئون الفلسطينيون

مستقبل غائب وحاضر في الوجدان؟

بقلم: عبد الكريم أبو الهيجاء *



ثمة علاقة وثيقة تربط بين اللاجئين وفلسطين ليس من السهل تجاوز مفرداتها وألغازها ذلك أن حالة التميز (غير الإيجابي) الذي اقترن مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين وتداعياتها مقارنة مع قضايا اللجوء الأخرى في هذا الكون خلقت مفاهيم وقيم روحانية لدى اللاجئين ومن انحدر من أصلابهم شكلت في مجموعها تكويننا وجدانيا ترك بحكم خصائصه المختلفة آثاراً بالغة في الذهن الفلسطيني والعربي ولعلها قد ساعدت الى حد كبير على إبقاء هذه القضية حاضرة على المسرح السياسي المحلي والإقليمي والدولي، بالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود ونصف على حدوثها.

قصة اللجوء الفلسطيني على هذا النحو القسري والاحلالي أضفت عليها أبعاداً إنسانية عظيمة الى جانب ذاك الكم الهائل من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. الذاكرة الشفوية المعاشة للاجئين ظلت تحكي أدب المعاناة وروايات الرحيل، ظلت تذكر لمن أراد أن يتذكر بأن أرضهم ما زالت تحوي

آثار الأنبياء والرسول "عليهم السلام جميعاً" وقصصهم في التبشير والدعوة الى الله والى التسامح والعفو والنأي عن الظلم والعدوان، وما زالت تضم في جنباتها قبور آبائهم وأجدادهم.

اللاجئون ممن عايشوا النكبة ومارسوا اللجوء لا ينسون وطنهم، لا تسمع منهم إلا أمات الحسرة والتلوي على أرض ما كان لها أن تغتصب، لا ترشح ذاكرتهم إلا بحكاياتهم مع

الأرض وأعشابها وعن مواسم الحصاد، وعن بحرهم وما احتوى من لحم طري سائغ للأكلين، هم على أهميته، يتجنبون الحديث كثيراً عما خسروه من متاع مادي منقول ولكنهم يحكون أكثر عن تاريخهم وعن قدسية الأرض التي اقتلعوا منها، ولجزيل ما يرددون من روايات الذاكرة أصبحت أجيالهم المتعاقبة تحفظ عن ظهر قلب جغرافية وطوبوغرافية فلسطين وأنساب أهلها ومعظم مدنها وقراها وبدايتها، وأسماء بعض من أعشابها وقيماتها الدوائية، كل ذلك خلق حالة من الإذكاء المتواصل للأحاسيس والمشاعر والحنين، ظلت توظف في النفس دون غلو أو إسراف معنى أن يعود للأرض أصحابها، هذه الوجدانيات بكل مضامينها شكلت عوامل قوة مضافة للمستوى السياسي وجعلت قضية اللاجئين تحتل أولوية متقدمة في عملية الصراع العربي الإسرائيلي.

فمنذ بدء المسار السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩٠ وحتى اليوم كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين وموضوع تقرير مصيرهم هي الأكثر جدلاً من بين القضايا الأخرى. ولعل فيما ذهب اليه بعض السياسيين في تحليل الحرب الإسرائيلية على الانتفاضة الثانية يستحق النظر اليه بغض النظر عن العناوين من زاوية أن الحرب الإسرائيلية التي بدأت قبل ما يقارب الأربع سنوات ضد الفلسطينيين استهدفت بشكل واضح مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية بقصد تطويع وتغيير رؤية اللاجئين في الداخل نحو عملية السلام باتجاه القبول بما هو مطروح اسرائيلياً.

ولا ريب أن طبيعة قضية اللاجئين وحجمها وعلاقتها بمحيطها العربي والإسلامي والإنساني دفعت بشكل حاسم الى إخراج هذه القضية من السمة الثنائية الى المتعددة، بمعنى أنها لم تعد مسألة يمكن التفاوض حولها بين طرفين مباشرين بالرغم من الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإمتدادات هذه القضية غير بها من إطارها الثنائي الى المتعدد علماً أن الطرف الفلسطيني هو الذي يجلس ثنائياً مع الإسرائيليين حول مختلف قضايا الوضع النهائي، فهناك الدول المضيفة للاجئين والتي تمتلك رؤى سياسية حول قضية اللاجئين تتصل بالمصالح العليا لهذه الدول، مع أن الرؤية التي تستقطب إجماعاً عالياً بين الأطراف العربية تتمحور حول نص القرار ١٩٤، أضف الى ذلك بأن دولا عربية وإسلامية أخرى وإن كانت غير واضحة في مواقفها الحقيقية من مسألة اللاجئين إلا أنها تعتبر نفسها طرفاً في الصراع حول الموضوع الفلسطيني برمته، كل ذلك يشكل قيماً مضافة لموقف اللاجئين أنفسهم وإن اختلفت مناطق تواجدهم، فرضاهم على صيغة الحل شأن جدير بالأهمية، وجدير بأن يؤخذ به.

تحديات تواجه اللاجئين

لا شك أن هناك تفاوت في مستويات الظروف الحياتية والمعيشية للاجئين في الدول المضيفة لهم، وفي مناطق الشتات وذلك على ضوء الواقع القانوني لهذا المجتمع أو ذاك من اللاجئين في هذه الدول، وحسب ما توفره الدولة المضيفة من تسهيلات للاجئين على أراضيها، لكن هناك عدد من التحديات العامة التي يتشارك بها معظم اللاجئين الفلسطينيين وتؤثر بصورة مباشرة على استقرار ورفاه معيشة عائلاتهم في جميع مناطق اللجوء.

فقد ظلت المخيمات منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨ وما بعد ذلك من القرن الماضي، ترمز بصورة واضحة من خلال مؤقتة هيكلها الى تطلعات اللاجئين وطموحاتهم نحو ممارسة حق العودة الى ديارهم ومنازلهم التي خرجوا منها كرها وقسراً، وفي الوقت الذي استطاع فيه بعض اللاجئين تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وسط ظروف صعبة في مخيمات يسودها الازدحام والاكتظاظ السكاني إلا أن الأغلبية منهم ما زالت تواجه التحديات وسط قيود

مفروضة لأسباب عدة ومنها "السياسية" من جانب الدول المضيفة وأول هذه القيود عدم توسعة رقعة المخيمات، الأمر الذي أبقى السواد الأعظم منهم يعانون الفقر والعوز، حيث مازال حوالي ٦٥٪ من العائلات في المخيمات يقطن أربعة الى خمسة أشخاص منهم في الغرفة الواحدة، ومع أن أكثرية اللاجئين يقطنون خارج المخيمات إلا أن الأحياء التي يسكنوها تحمل نفس مواصفات وميزات المخيمات من حيث الاكتظاظ وضيق المكان ومستويات البيئة الخدمية الأساسية المتدنية الى ذلك نضيف نكبة المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة الثانية حيث تشير التقارير الدولية الى أن أكثر من (١٦) ألف لاجئ فقدوا وحداتهم السكنية بسبب الاجتياحات والقصف الإسرائيلي لمخيمات اللاجئين، حيث تم تدمير (٩٠١) وحدة سكنية بشكل كامل و (١٤١٠) وحدة بشكل جزئي، أضف الى ذلك أن حوالي (١٥٠٠٠) وحدة سكنية لأصحاب حالات الفقر الشديد ما زالت بحاجة الى صيانة أو إعادة بناء بشكل كامل، لم تتمكن وكالة الغوث الدولية-الاونروا من المساعدة كثيراً في إصلاحها نظراً لما تواجهه من مصاعب في موازنتاتها بشكل عام وعلى وجه الخصوص برنامج إعادة تأهيل المنازل، مثلما أن الدول المضيفة أو المنظمات الدولية غير الحكومية لم تحقق انجازات ملموسة على هذا الصعيد.

وما زال اللاجئين في المخيمات يعانون من بيئة وخدمات صحية دون المستوى الإنساني الذي لا يتناسب مع الحد الأدنى من مقاييس العصر، ناجمة عن مشاكل تتعلق بالنمو السكاني الكبير، أضف الى ذلك أن أعداد من اللاجئين تتوجه للسكن في المخيمات بحثاً عن سكن أقل كلفة من الخارج مما زاد من تراكم الضغوط الإنسانية التي صاحبها قلة في الموارد، وقلة في فرص العمل المعروضة، وقلما تتقدم الجهات المعنية سواء وكالة الاونروا أو الدول المضيفة بوضع الحلول الناجعة لحل هذه المشاكل.

وفي مجال الكهرباء والماء وشبكات المجاري المتوفرة في مخيمات الأردن على سبيل المثال، إلا أن بقية المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا ما زالت تعاني وبصورة واضحة من الأضرار الناجمة عن الحفر الامتصاصية والقنوات المكشوفة للمياه العادمة، تحتاج معها الى تنفيذ برامج خدمية على مستوى البنية الأساسية سواء عن طريق الاونروا أو الدول المضيفة ذاتها.

فلا يجوز تأجيل مثل هذه البرامج والمشاريع لصلتها المباشرة بصحة

الانسان اللاجئ، الجهات المعنية بالإشراف على المخيمات سواء كانت دول مضيفة أو مؤسسات دولية عليها واجب أساسي في دفع الأذى والخطر



أطفال في مخيم برج البراجنة في لبنان (أرشيف الأونروا)

الصحي عن اللاجئين وبيئتهم، الوضع المؤقت للمخيمات يجب أن لا يكون على حساب كرامة اللاجئين وصحة ابنائهم.

إن سعي اللاجئين في المخيمات للتعويض عن ذلك بالبناء العمودي والاعتداء على الأزقة والممرات، بسبب الحاجة لتوسيع السكن ولد ظروفها غير صحية وبيئة غير مناسبة من حيث التهوية وضوء الشمس ومستوى الرطوبة، وخلق عوائق أمام عمليات التنظيف وهو نظام بيئي تنفذه وكالة الغوث الدولية-الاونروا ولا يفي بالغرض والدول المضيفة لا تساعد كثيراً من جانبها في هذا المجال. وفي الأراضي الفلسطينية وقع أكثر من نصف الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر في ضوء استمرار الصراع وفشل المجتمع الدولي في إيجاد الحلول المنصفة والعادلة لمكونات القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية اللاجئين، حيث مكن ذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الإمعان في سياساتها وممارساتها القمعية والتي تتجلى في العقوبات الجماعية المحرمة دولياً. وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني والتي نشأت لتقديم برامج خدمية للاجئين وما زالت غير قادرة على أداء دورها فهذه المنظمات الشعبية بحاجة الى مساحة أكبر من حرية العمل والى دعم مالي يتناسب مع حجم برامجها لتتمكن من تقديم خدماتها على أفضل وجه.

أما الخدمات التعليمية للاجئين في المخيمات وخارجها بقيت غير ملائمة للتطور الحاصل في برامج وأدوات التعليم، المباني ما زالت مستأجرة وما زالت الرؤية العامة تؤثر باتجاه البرامج المؤقتة، تعاني مدارس الوكالة من الاكتظاظ الحاد والعمل بنظام الفترتين، وأعداد المعلمين المدربين والمؤهلين لدى الاونروا ظل في حده الأدنى، كذلك فإن مراكز التدريب تعاني من قلة الإمكانيات مقارنة مع الطلب المتزايد على التدريب لدى أبناء اللاجئين، وذلك ينطبق على التعليم العالي ومؤسساته.

وبالنسبة لمرافق وكالة الاونروا فإن التجمعات الخاصة باللاجئين خارج المخيمات تواجه صعوبات في الوصول الى هذه المرافق الخدمية التي توفرها الاونروا أو سلطات الدول المضيفة، في العقبة/ الأردن على سبيل المثال هناك تجمع لأبناء قطاع غزة يقدر عددهم بـ (١٦٠٠٠) لاجئ لا يستفيدون من خدمات الاونروا لعدم وجود هذه المرافق، وهم لا يستفيدون من خدمات الدول المضيفة باستثناء التعليم لانهم لا يحملون الجنسية الأردنية، التوزع في مجتمعات اللاجئين وعددهم المتزايد باضطراد ظل عنواناً دائماً ومسؤولية على عاتق الاونروا نيابة عن المجتمع الدولي والدول المضيفة على حد سواء.

ولعل ما نحن بصدد الوصول اليه في هذه المقالة هو التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ترتبط بصورة مباشرة بقيم العدالة الإنسانية والسياسية فهي أحد الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليه السلام العادل، وأن الفشل في الوصول الى حل عادل يقبل به اللاجئين سيؤثر سلباً، دون ريب، على السلام والاستقرار في هذه المنطقة التي لم تهدأ منذ أن بدأت

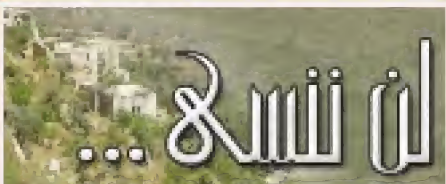
لا شك أن الأبعاد والمكونات الأخرى للقضية الفلسطينية لا تقل شأنًا عن قضية اللاجئين، إلا أن خصوصية هذه المسألة باعتبارها الأصل المادي للقضية الكبرى أضفى عليها لون آخر ليس فقط بسبب حجم الخسائر الكبيرة المترتبة عليها بل على ضوء ما تمثله فلسطين كإرض وتاريخ في الوجدان العربي وحضارته أيضاً.

قضية اللجوء القسري للشعب الفلسطيني وأصبحت في ضوء ذلك هي المعيار والمقياس للعدالة وركائز هذه العدالة هو كل بنود قرار المجتمع الدولي رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ وفي مقدمة ذلك الفقرة (١١) من القرار.

ومن ضمن جملة التحديات التي تواجه اللاجئين موضوع الحماية حيث ظل اللاجئين دون جسم دولي موكل بحمايتهم بعد أن توقفت لجنة التوفيق الدولية عن العمل. وكالة الغوث الدولية وإن كانت قد استخدمت عدد من السياسات والاستراتيجيات لحماية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها قد عملت خارج اطار ولايتها الحقيقية وهو جهد لا شك تشكر الاونروا عليه ولا بد من إحياء لجنة التوفيق الدولية لتتولى مثل هذه المسألة نظراً لحاجة اللاجئين الفلسطينيين لحماية دولية وذلك لحين الوصول الى حل دائم وعادل لقضيتهم وفق نص القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

لا شك أن الأبعاد والمكونات الأخرى للقضية الفلسطينية لا تقل شأنًا عن قضية اللاجئين، إلا أن خصوصية هذه المسألة باعتبارها الأصل المادي للقضية الكبرى أضفى عليها لون آخر ليس فقط بسبب حجم الخسائر الكبيرة المترتبة عليها بل في ضوء ما تمثله فلسطين كإرض وتاريخ في الوجدان العربي وحضارته، اللاجئين من أهل فلسطين لجأوا لمحيطها وظلوا على قرب من المكان، حيث ظل الإطلال على فلسطين أمراً ميسوراً، مما أضاف الى الحالة الوجدانية وذاكرتها بعداً جديداً يزيد من تفاعلاتها.

* عبد الكريم ابو الهيجاء هو مدير عام الدار الشرقية لدراسات الهجرة القسرية، ومقرها العاصمة الأردنية عمان. شغل السيد أبو الهيجاء في السابق منصب المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية التي تتولى رعاية اللاجئين والمخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية، كما كان عضواً في الوفد الاردني في مجموعة عمل اللاجئين المنبثقة عن عملية السلام متعددة الأطراف واللجنة الرباعية الخاصة بالنازحين. كما كان محاضراً في الشأن الفلسطيني بشكل عام في عدد من المؤسسات العربية والدولية.



كتببت: هبة الطحان

رفض جماهيري مطلق للمبادرات والمشاريع الخارجة عن إطار القرارات الأممية

يعتبر موقفاً تاريخياً وحقاً، ومن أبسط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتمسك بالثوابت نابع من الأسس التي انطلقت من أجلها الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥، فلم تنطلق الثورة للتنازل عن هذه الحقوق في النهاية، ودروب النضال تحتاج إلى جهد وعمل وتضحيات من أجل التحرير والقدس وحق العودة.

لا تنازل عن حق العودة

المبادرات «المشبوّهة» سلسلة متكاملة وكأنها

جرعات، وباختلاف اللغة التي كتبت بها فالهدف

والمضمون واحد هو إرضاء إسرائيل، دون أن تلامس

مطالب الفلسطينيين أو الاستحقاقات السياسية أو

الاقتصادية أو الاجتماعية وبالتالي هي مرفوضة

ولدى سؤال خديجة فرحان رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية قلنديا النسائية التعاونية، عن المبادرات المطروحة، أجابت هي أيضاً بسؤال «هل يعقل أن يتنازل من عاش في المطار وفي المدارس، أو في الخيام التي انهدمت على رؤوس أطفالهم عن حقهم في العودة؟ لماذا قدم الفلسطينيون كل هذه التضحيات على مدار أكثر من ٥٠ عاماً، إذا كانوا في النهاية سستنازلون عن حق العودة؟؟ وتضيف: لن يتنازل اللاجئين عن الأراضي والبيوت التي تم تهجيرهم منها، ولا اعتقد أن أحداً سينتازل عن حقه الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة، فامنية كل لاجئ العودة إلى بلده الأصلي، وبهذه الطريقة يربي الآباء والأجداد أبناءهم على الحب والانتماء لبلداتهم الأصلية.

حق متوارث لا يسقط بالتقادم

وعلى الصعيد ذاته يؤكد حمدي الريحان أمين سر جمعية الامعري الخيرية، أن أية مبادرات تستثني حق اللاجئين في العودة هي مبادرات مرفوضة منذ جيل النكبة، وحتى الأجيال المتعاقبة التي تلت هذا الجيل، فهذا الحق متوارث من جيل إلى آخر.

ويضيف: رغم أننا لم نولد في مدننا وقرانا الأصلية، لكننا شربنا الحب والانتماء إلى الأرض من أجدادنا وآبائنا، لم نرها، ولكنها تمثل الأصل والجذر، لذلك لن نسمح لأحد أن يتنازل عن حقوقنا، وفي حال لم نحصل عليها في الفترة الحالية، ستقوم الأجيال القادمة بمواصلة المسيرة لتحقيق حلمنا في العودة، فحق العودة لا يسقط بالتقادم.

ويوضح ريحان أن المبادرات المطروحة تركز على حل مشكلة اللاجئين عبر توطينهم في الدول العربية أو الأجنبية، أما اللاجئين في الداخل، فقد تم عرض إغراءات

حق العودة مدعم من قبل القانون الدولي،

ومثبت بالقرارات الأممية وأهمها قرار

الجمعية العامة رقم ١٩٤، الذي اعتبر

موافقة إسرائيل على القرار شرطاً لوجودها،

وهو حق تاريخي لا يمكن التنازل عنه

مادية وفرص عمل لتعويضهم وتوطينهم في أماكن أخرى بديلة عن المخيمات.

فرق كبير بين حرية الرأي والتفريط بالحقوق

وحول رأيه في المبادرات المطروحة لحل قضية اللاجئين يذكر وجهه عطا الله مدير مراكز اتحاد الشباب، أنه يتم تقويم المبادرات بمسطرة، تدعى مسطرة حق العودة واستعادة الملكية، حيث تقوم بقياس إذا ما كانت المبادرة قريبة من تحقيق، أو في طريقها لتطبيق حق العودة واستعادة الملكية، وأن كانت كذلك لا مانع من أن نتعامل معها، وفي حال كانت المبادرة تستثني أو تحاول إسقاط حق العودة نقوم بمهاجمة هذه المبادرة كوثيقة جنيف، أو مبادرة الهدف، أو خارطة الطريق، أو رسالة الضمانات الأميركية إلى شارون، أو قرار الكنيست الإسرائيلي في ٢٥/٥/٢٠٠٢، وما سبقها من مبادرات سواء محلية أو عربية أو دولية، لأن الشرط الأساسي لأيّة تسوية يتطلب تطبيق حق العودة، واستعادة الملكية، ومن ثم تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

ويعتبر عطا الله أن المبادرات في مجملها تهدف للانحراف عن الهدف الأساسي، أو محاولة لتدجين الرأي العام الفلسطيني للقبول بالواقع محذراً في الوقت ذاته من أن تصبح حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية تعني التفريط في الحقوق الأساسية.

ويعتقد عطا الله أن المبادرات المطروحة تتمتع بتنظيم عال وبدعم مالي غير محدود، ما يمكنها من العمل بحرية، خاصة في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تستغل هذه المبادرات المطالب اليومية لحياة المواطنين، كما أن بعضها يستخدم أساليب التحايل لحصد تواقيع ومؤيدين، ومنها كذلك ما يقوم باستغلال بعض مشاريع المنظمات الأهلية تحت شعارات عدة للظهور بمظهر الوطنية والدفاع عن ثوابت فلسطينية أخرى، بالرغم من أن الثوابت الفلسطينية لا يمكن تجزئتها أو انتقاؤها.

تبسيط المشكلة وحصرها بالمال استفزاز للمشاعر الوطنية
ويؤكد عطا الله أن المبادرات تتعامل مع حق العودة وكأنه مسألة اقتصادية، بمعنى استعادة الملكية من باب التعويض، وليس من العودة إلى الديار التي تم اقتلاع اللاجئين منها، عام ١٩٤٨، وبذلك يظهر حق العودة أمام العالم بسيطاً جداً، والحل يكمن في أن تشترك مجموعة من الدول في دفع مبالغ محددة في صندوق معين لدى دولة ما، لتعويض اللاجئين عن خسائرهم؟!، موضحاً أن المبادرات المطروحة ما هي إلا عملية تسخيف واستفزاز للمشاعر الوطنية، وتسويق وتعويم للقضايا الجوهرية التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها، ويكمل: لا يستطيع أحد منعي كلاجئ من المطالبة والدفاع عن حقوقي، ولا يعقل أن استجدي الاحتلال بالطريقة المذلة لإنهاء قضيتي، فهذه المشاريع مذلة ومشروطة وتسطاد في الماء العكر وتحاول تجنيد الرأي العام الفلسطيني من أجل إسقاط الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة.

ويشير عطا الله إلى أن بعض هذه المبادرات تكتب بلغتين متناقضتين بحيث أن ما يتم مثلاً كتابته باللغة العربية يختلف عن المكتوب بالانكليزية، كما أنها تتحدث بأسلوب مختلف لدرجة لا تستطيع التفريق من خلالها إن كانت المبادرة تسقط حق العودة أم لا، خاصة وأنهم يؤكدون على ثوابت فلسطينية أخرى.

اللاجنون فقط يتحدثون باسمهم

ويقول يونس أبو الريش مدير مركز شباب الامعري، "أرفض كلاجئ أن يتحدث أحد باسمنا، وأن يتم التفاوض عن قضيتنا كلاجئين، فقد تم تهجيرنا من أراضينا رغماً عنا، وسلبت حقوقنا وانتكح كل ما هو إنساني بحقنا، وبالتالي ما يطرح من خلال المبادرات مرفوض، ويفقد اللاجئين جزءاً كبيراً من حقوقهم، كما نرفض التعاطي معها، لأنها لا يمكن أن تعيد ولو حقاً واحداً على الأقل من حقوقنا".

ويشير أبو الريش إلى محاولة بعض المؤسسات القائمة على هذه المبادرات التدخل والتعاطي مع المركز من خلال دعم عدد من الأنشطة، أو تقديم الدعم المالي، لكننا كنا نعي أهدافها، وقمنا بمواجهة العديد من المحاولات رغم العروض والإغراءات بالسفر والمشاركة في بعض المؤتمرات الدولية.

ويرى ناصر سجدية أمين صندوق اللجنة المحلية للتأهيل في مخيم قلنديا، أن أية مبادرة لا تشمل تطبيق قرار ١٩٤، تعتبر مرفوضة، فلا تقبل أن يتم التعويض دون «عودة»، وأن يتم تهديم هذا الحق، فجميع الحلول التي يتم طرحها تركز بالدرجة الأولى على التعويض بديلاً عن «العودة»، مشيراً إلى أن مصيرها الفشل في حال استمرت بطرح نفس البدائل.

ويؤكد احمد طمليه رئيس اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين في مخيم الأمعري، على أن جميع المبادرات المطروحة خارج الإطار الأممي لا تفي اللاجئين حقهم، وتفقّد ما تم تحقيقه من مكاسب من خلال الاعترافات الدولية بحق العودة، فالمبادرات التي تم طرحها مؤخراً ستسلبنا الحق الذي نصت عليه جميع اللوائح الدولية.

ويشير طمليه إلى أهمية إعطاء اللاجئين حقهم في العودة ويشمل ذلك جميع اللاجئين في الدول العربية وفي الخارج، وكذلك الحق في التعويض كما نصت عليه الوثائق الدولية. وعلى الصعيد ذاته يرى ناصر رمانة، مدير جمعية الدد أن المبادرة الشخصية أو الجهوية هي محاولات لإسقاط حق العودة، وطرح حلول مرفوضة سواء توفرت المرجعية أو لم تتوفر.

ويحذر رمانة من أن هذه المبادرات لاقت وستلاقي ردود فعل عكسية من اللاجئين الذين يؤمنون بحق العودة، ضمن قرارات الشرعية الدولية وقرار ١٩٤، والذي ينص على حق العودة للاجئين، وحق التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء عملية التهجير من أراضيهم.

ويشير إلى أن المبادرات المطروحة تفقد المواطن الفلسطيني نضاله وانتماؤه الوطني من خلال محاولات لتوطين اللاجئين في دول عديدة، وهو مبدأ مرفوض جملة وتفصيلاً.

لاقت المبادرات المشبوّهة المطروحة من قبل بعض الشخصيات الفلسطينية لحل قضية اللاجئين رفضاً جماهيرياً واسعاً، لأنها تمس بالمقدسات والثوابت، وتهدد الوحدة والخروج عن الإجماع الوطني الفلسطيني.

موضوع اللاجئين يمثل جوهر الصراع الدائر على أرض فلسطين التاريخية، من منطلق ثوابت أساسية تعتمد على حقائق وقعت في العام ٤٨، وهي: أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن خلق قضية اللاجئين، وهي التي عمدت إلى اقتلاعهم من أراضيهم وبيوتهم، ومصادر رزقهم، تحت قوة الإرهاب والقتل والتهديد والخوف، محدثة عملية اقتلاع وتهجير لشعب وإحلال مهاجرين من شتى أنحاء العالم مكانه، ومن أجل ذلك ينبع الإصرار بتطبيق حق العودة، كما أقرته الجمعية العامة في قرارها رقم ١٩٤، ومحاربة جميع أشكال المبادرات التي تخرج بطريقة أو بأخرى عن هذا الإطار باعتبارها من المحرمات، وكذلك رفض المقترحات الإسرائيلية حول التبادل السكاني، أو تبادلية الأراضي، كحلول لحق العودة.

وفي الوقت الذي تم فيه الإعلان عن هذه المبادرات، بدأ اللاجئون الفلسطينيون عبر قواهم ومؤسساتهم بالعمل بوتيرة أقوى للتصدي لجميع المبادرات التي لا تلبى حقوق اللاجئين.

حق فردي وجماعي

تقول رفعة أبو الريش مديرة المركز النسوي في مخيم الامعري، إن حق اللاجئين هو حق فردي، وحق جماعي، ولا يسقط بمجرد توقيع اتفاقية أو طرح مبادرة لحلول بديلة لحق العودة، وهو ما يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وما يتضمنه القرار ١٩٤.

وتضيف: تطرح المبادرات المشبوّهة «العودة» بمفهوم عام وغير محدد، ولا تعني العودة إلى فلسطين التاريخية التي تم تشريد أهلها قسراً، إضافة إلى أنها تطرح حلولاً شكلية، وليس حلاً جذرياً لقضية اللاجئين، ومن أجل ذلك لا تمتلك النفاذاً جماهيرياً حول ما تطرحه من حلول واقتراحات.

وتنوه أبو الريش إلى أن الدفاع عن حق العودة لا يحتاج إلى دعم مادي، أو سياسي، فابناء اللاجئين يدافعون عن كيانهم، وحقهم في تقرير المصير.

وتقول: تجريد اللاجئين من هذا الحق، يعتبر أمراً مستحيلاً، حتى في حال توقيع السلطة الوطنية على اتفاقية سياسية تنهي أو تتجاهل حق العودة لأنه يبقى هناك حق فردي لكل لاجئ، والتوقيع على أية اتفاقية لا يلغي الحق الفردي لأي لاجئ يطالب بالعودة للأرض التي اقتلع منها.

مبادرات تتجاهل الحق التاريخي

ويرى طه البس مدير المكتب التنفيذي لشؤون اللاجئين، أن معظم المبادرات السياسية التي تم طرحها منذ العام ٢٠٠١، حتى الآن، تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والمتغيرات السياسية، مغيبة الحق التاريخي والقانوني للاجئين، أو القرارات الدولية والحقوق السياسية المتعلقة بقضية اللاجئين، وبالتالي فهي مبادرات مرفوضة، الهدف منها هو الالتفاف على حق اللاجئين.

ويضيف: لم تقر المبادرات بالحق التاريخي، حيث لم يتم التفاهم على صيغة تقر بالحق الفلسطيني في العودة، ولا توجد صيغ تحمل إسرائيل فيها المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية والأدبية عما جرى للاجئين منذ العام ١٩٤٨ وحتى هذا التاريخ، فمعظم المبادرات تهدف إلى الالتفاف عن حق العودة ومقايضته بحق سياسي آخر. وبلغت البس إلى أن الجهات التي تقف خلف هذه المبادرات فلسطينياً أو إسرائيلياً لا تمثل الجانب الرسمي، حيث لا يوجد إقرار داخل إسرائيل بموضوع حق «العودة»، وهناك اتفاق بين مختلف الأحزاب على رفض موضوع العودة واعتباره أمراً له علاقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وبالتالي الجانب الإسرائيلي الذي يشارك في هذه المؤتمرات والمبادرات لا يمثل الشارع الإسرائيلي ولا يملك أي تأثير عليه، وبهذا تبقى المبادرات نظرية لا تأخذ الطابع العملي.

المبادرات تمثل شخوصها ولا تعبر عن موقف اللاجئين

ويعتبر جمال لافي مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم قلنديا، أن ما يتم طرحه من مبادرات فردية لا يمثل سوى الشخوص القائمين عليها في الوقت الذي يعتبر اللاجئين تلك المبادرات قائمة على أساس إلغاء حقوقهم الوطنية والتاريخية في أرض فلسطين.

ويرى لافي أن مصيرها الفشل، فالتمسك بحق العودة

الحمراء، قضاء صفد.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الدرباشية، قضاء صفد. ٣٦٠ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جاحولا، قضاء صفد. ٤٨٧ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

خيام الوليد، قضاء صفد. ٣٢٥ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

السنبرية، قضاء صفد. ١٥١ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الوزيرية، قضاء صفد. ١١٦ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

طيطبا، قضاء صفد. ٦١٥ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

ياقوق، قضاء طبريا. ٢٤٤ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

بيرتأ، قضاء صفد. ٢٧٨ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

عين الزيتون، قضاء صفد. ٩٥١ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

مغر الخيط، قضاء صفد. ٥٦٨ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

هونين، قضاء صفد. ١,٨٧٩ نسمة.
هجرت في ٣ أيار ١٩٤٨.

الزغرية (زحلق)، قضاء صفد. ٩٧٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

جب يوسف (عرب الستّاد)، قضاء صفد.
١٩٧ نسمة. هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب الشمالنة، قضاء صفد. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

القديرية، قضاء صفد. ٤٥٢ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

خربة كراّة، قضاء صفد.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

البطيحة، قضاء صفد. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

الطايغة، قضاء طبريا. ٣٨٣ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب السمكية، قضاء طبريا. ٤٤١ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

بريكة، قضاء حيفا. ٣٣٦ نسمة.
هجرت في ٥ أيار ١٩٤٨.

الشجرة، قضاء طبريا. ٨٩٣ نسمة.
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨.

عافر، قضاء الرملة. ٢,٨٧٧ نسمة.
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨.

بير سالم، قضاء الرملة. ٤٧٦ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

ابو الفضل (عرب الستريّة)، قضاء الرملة.
٥٩٢ نسمة. هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

الجامعونة، قضاء صفد. ١,٣٣٤ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

عكبرة، قضاء صفد. ٣٠٢ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء طبريا. ٢,٤٨٢ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

ميرون، قضاء صفد. ٣٣٦ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

آبل القمح، قضاء صفد. ٣٨٣ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

بيت محسير، قضاء القدس. ٢,٧٨٤ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٨٤.

منظمة التحرير الفلسطينية؛ أين صارت، وكيف تعود؟

بقلم: د. عبد الله الحوراني*



نظراً للتدهور الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، فإن غالبية أجيالنا الشابة لم تعد تعرف عنها وعن تاريخها ودورها شيئاً. مع أن المنظمة هي التكوين السياسي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وإطارها، وقيادتها. وهي من أحيا القضية الوطنية، وعبا شعبنا ونظمه حولها منذ أواسط الستينات من القرن الماضي، وهي من حمى القضية، وحملها إلى العالم، وعرفه بها، واستقطب تأييده لها. وهي من شكل الوطن المعنوي الذي على أرضيته مارس الشعب الفلسطيني حياته السياسية والثقافية.

ولا أظن أن الجهل بالمنظمة، وتجاهلها، يقف عند حدود الأجيال الشابة، بل إن الكثير من أبنائها، ممن كانت المنظمة هي الرافعة التي ارتقت بهم إلى مواقع القيادة والمسؤولية، قد نسوها أو تناسوها، وتصرفوا على أساس أن دور المنظمة قد انتهى مع قيام السلطة، وأن الحقوق والثوابت الوطنية التي حملتها المنظمة، وناضلت في سبيلها، قد تحققت بقيام السلطة، متجاهلين أن السلطة هي جزء من المنظمة وليست بديلاً لها، وأنها أحد المؤسسات التي أقامت المنظمة لرعاية وإدارة شؤون أهلنا في الداخل والمناطق التي يجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي فقط، وأن المنظمة هي مرجعية هذه السلطة، وهي المسؤولة عنها وعن أدائها، وأن على عاتق المنظمة تقع المسؤولية السياسية عن القضية الفلسطينية بكل جوانبها، كما تقع عليها مسؤولية رعاية شؤون شعبنا الفلسطيني في كل مناطق الشتات، وهو الذي يشكل ٥٣٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. كما أن المنظمة، وليس السلطة، هي من يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، ومن يتحدث ويفاوض باسمه، وهي من يوقع أية اتفاقات تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره.

ومن المؤسف أن من أوجد هذا المفهوم الخاطئ، حول تراجع مكانة المنظمة ودورها، هي قيادة المنظمة نفسها، التي ألغت دوائر المنظمة العديدة، وأذابتها في دوائر السلطة ووزاراتها، وعطلت دور المنظمات الشعبية حتى انتهت فعاليتها، وعوّمت بنية ودور المؤسسات

السياسية والتشريعية والتنفيذية للمنظمة. فالمجلس الوطني الفلسطيني أصبح عدده يتجاوز الـ ٧٥٠ عضواً لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أي اعتبار لموضوع الكفاءة أو الاختصاص، ولم يعقد أي اجتماع له منذ نيسان ١٩٩٦، مع أن النظام الأساسي ينص على ضرورة انعقاده سنوياً، كما ينص على

ضرورة تجديد العضوية (إعادة النظر في الأعضاء) كل ثلاث سنوات. والمجلس المركزي أيضاً، الذي ينص النظام على تجديده مع تجديد المجلس الوطني مضت عليه المدة نفسها دون تغيير، كما أنه لم يجتمع خلال السنوات التسع الماضية أكثر من أربع أو خمس مرات، مع أن نظامه

ينص على ضرورة انعقاده كل ثلاثة أشهر، هذا فضلاً عن أن كثيراً من قراراته، إن لم نقل كلها، لم ينفذ، خاصة تلك التي تتعلق بإصلاح واقع

المنظمة وتأكيد مرجعيتها، وتعزيز الوحدة الوطنية. وبالطبع فإن حال اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهي أعلى هيئة قيادية سياسية للشعب الفلسطيني، هو انعكاس لحال المجلسين، الوطني والمركزي. فلم يجر تجديد انتخابها منذ تسع سنوات، رغم ما جرى لها وعليها من أحداث. فمن بين أعضائها الثمانية عشر، هناك أربعة استشهدوا، وأحد الأخوة الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال، وبعض الأعضاء ترك أو جمد عضويته، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفية خارجها، رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة للنظام الأساسي للمنظمة. وآخرون لا يتولون أية مهمات، ولا يقومون بأية أعمال غير حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية. وبدلاً من معالجة هذا الوضع، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي، بما يعيد لها دورها وأهليتها ومكانتها القيادية، وشمولية تمثيلها لكل

التيارات السياسية، بما يضيف مصداقية أكبر على وحدة ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني، جرى تعويمها أكثر، بفتح أبواب اجتماعاتها لكل من رغب، أو تواجد في مبنى الاجتماع من ممثلي فصائل، أو وزراء في السلطة، أو أعضاء في المجلس التشريعي أو حتى بعض موظفي المقر. لدرجة أن اجتماعاتها

باتت أقل انضباطاً ونظاماً من اجتماع أي مكتب سياسي أو أي هيئة قيادية لأي فصيل من فصائلها. وهكذا تهلّل وضعها أكثر، ولم تعد بياناتها أو قراراتها تحمل معنى أو موقفاً محدداً، أو تحظى باهتمام واحترام الرأي العام. هذا الحال الذي وصلت إليه منظمة التحرير، بكل مؤسساتها، انعكس سلباً عليها وعلى دورها

القيادي، وعلى الحياة السياسية الفلسطينية عموماً. وكان من أبرز هذه الانعكاسات السلبية، انقطاع الصلة بين المنظمة وأهلنا في الخارج، وخاصة في مخيمات الشتات، وتوقف اهتمامها بالمشاكل الكثيرة والكبيرة التي يتعرض لها هؤلاء الأهل.

كما أفقدها واقعها المتردي هذا مكانتها القيادية ومرجعيتها السياسية. وأضعف من صفتها التمثيلية مما فتح الباب أمام دعوات لتشكيل إطار قيادي موحد. مما يعني القفز عن المنظمة، وتجاوز كونها إطاراً سياسياً قيادياً الواحد الموحد. كما قلل هذا الحال من مكانة المنظمة على الصعيدين العربي والدولي، ولدى المنظمات والهيئات السياسية والبرلمانية والشعبية الإقليمية والدولية. وفي كثير من الحالات تعاملت هذه الهيئات مع مؤسسات سلطتنا الوطنية كمؤسسات بديلة للمنظمة نتيجة غياب المنظمة.

ونتيجة لاستمرار هذه الحالة، وتراكم الأخطاء والسلبات، وعدم التجاوب مع دعوات الإصلاح، على مدى

أكثر من عشر سنوات، أصبحت مسألة إصلاح المنظمة، وإعادة الاعتبار لها، واستعادتها لمكانتها ودورها، مسألة ليست بالسهلة. فهي تحتاج أولاً إلى استعادة أهلها إيمانهم بها وبدورها. وتوفر نية صادقة وتوجه حقيقي نحو إصلاحها وإعادة بنائها ثانياً، وبذل جهود مخلصّة وصادقة من قبل أناس معينين فعلاً بإعادة الاعتبار للمنظمة ثالثاً. وإخراجها من دائرة التبعية للسلطة، بما في ذلك استقلال ميزانيتها، رابعاً. إن توفر هذه الأرصّة من صدق النوايا والتوجهات في الدعوة الجديدة لإصلاح المنظمة هي شرط أساسي لنجاح هذه الدعوة، والتغلب على كل الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقها، ذلك أن غيابها في السابق هو الذي أدى إلى عدم نجاح دعوات الإصلاح في السنوات الماضية. وبالنظر إلى الواقع المتردي الذي وصلت إليه المنظمة، والخلل الذي طال بنيتها التنظيمية ومكانتها السياسية، فإن عملية إصلاحها تحتاج من وجهة نظري، إلى فترة زمنية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى وتقوم على إعادة إحياء المنظمة؛ والثانية وتقوم على إعادة بنائها.

وتبدأ عملية الإحياء بتصحيح وضع اللجنة التنفيذية واستكمال النواقص فيها، وإعادة إحياء دوائرها وتنشيطها، وتحديد مهمات أعضائها، وتوزيع المسؤوليات بينهم، وضبط وتنظيم اجتماعاتها، والحرص على دورية هذه الاجتماعات وهيبته، بحيث لا يحضرها إلا أعضاء اللجنة إلا في حالات معينة تقتضي الموضوعات المطروحة على جدول الاجتماع حضور أشخاص معينين والاستماع إلى وجهة نظرهم، واستعادة دورها المرجعي في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية، ومراقبة أداء السلطة الوطنية، ودعوة ومتابعة المنظمات الشعبية الفلسطينية العمالية والطلابية والنسائية والمهنية وغيرها ممن غاب دورها، إلى تفعيل وتنشيط مؤسساتها، وإجراء انتخاباتها التي توقفت منذ سنين طويلة، وتجديد قياداتها، وإعادة صلاتها مع مثيلاتها من المنظمات العربية والدولية لحشد الدعم والتأييد لقضيتنا الوطنية.

ومن مهمات اللجنة التنفيذية العاجلة تجديد وتنظيم وتعقيم الصلة مع أبناء شعبنا في الخارج سواء كانوا في المخيمات أو مع الجاليات في بلدان الشتات، لمتابعة أحوالهم وقضاياهم وإشراكهم في حياتنا السياسية ومؤسساتها. وكذلك إعادة ربط الصلة مع الأحزاب والقوى السياسية في البلدان العربية، وتفعيل دورها في دعم وإسناد نضالنا الوطني، واستعادة العمق العربي القومي لقضيتنا. فلقد غابت هذه العلاقة الشعبية العربية، واقتصرت علاقاتنا العربية على الاتصال مع النظام الرسمي العربي فقط. وكذلك تنشيط العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية على الساحتين الإسلامية والدولية. وتبقى المهمة الأهم التي تقع مسؤولية إنجازها على اللجنة التنفيذية بعد تصحيح وضعها واستكمال عضويتها، هي التحضير للمرحلة الثانية، وهي إعادة بناء المنظمة وفق أسس ديمقراطية وتمثيلية صحيحة تعزز حضورها، وتمكنها من القيام بمسؤولياتها. أما كيف تتم عملية تصحيح وضع اللجنة التنفيذية، واستكمال عضويتها لتكون قادرة على إنجاز المرحلة الأولى من إصلاح المنظمة وهي التي سميناهم مرحلة إحياء المنظمة، والبدء في إنجاز المرحلة الثانية التي سميناهم إعادة بناء المنظمة، فإن ذلك لا بد أن يتم بالاستناد إلى النظام الأساسي للمنظمة. وتنص المادة ١٤ (معدلة) من النظام الأساسي على ما يلي: "إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ. إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب. إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني، في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ج. في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر، لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية، ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في اجتماع مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين." وفي الحالة الراهنة التي تعيشها اللجنة التنفيذية



مساهمة الفنان ناصر الجعفري



الظاهرية التحنا. قضاء صفد. ٤٠٦ نسمة. هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

دلّآة. قضاء صفد. ٤١٨ نسمة. هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق التحتاني. قضاء صفد. ١,٢١٨ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

صفد (عرب). قضاء صفد. ١١,٠٥٥ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

الخالصة. قضاء صفد. ٢,١٣٤ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

قدّيتا. قضاء صفد. ٢٧٨ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

البوبيزة. قضاء صفد. ٥٩٢ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

بيت دراس. قضاء غزة. ٣,١٩٠ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

فرّونة. قضاء بيسان. ٣٨٣ نسمة. هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

السموعي. قضاء صفد. ٣٦٠ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

معذر. قضاء طبريا. ٥٥٧ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حدثا. قضاء طبريا. ٦٠٣ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

عولم. قضاء طبريا. ٨٢٥ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الجوفي. قضاء جنين. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

أم الشوف. قضاء حيفا. ٥٥٧ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

السنديانة. قضاء حيفا. ١,٤٥٠ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

صبارين. قضاء حيفا. ١,٩٧٢ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

خبيزة قضاء حيفا. ٣٣٦ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

كوكبا. قضاء غزة. ٧٨٩ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حليقات. قضاء غزة. ٤٨٧ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

بربر. قضاء غزة. ٣,١٧٨ نسمة. هجرت قس ١٢ أيار ١٩٤٨.

الفاتور. قضاء بيسان. ١٢٨ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

تل الشوك. قضاء بيسان. ١٣٩ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الساخنة. قضاء بيسان. ٦١٥ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

زبعة. قضاء بيسان. ١٩٧ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الحמידية. قضاء بيسان. ٢٥٥ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الأشرفية. قضاء بيسان. ٢٦٧ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

بيسان. قضاء بيسان. ٦,٠٠٩ نسمة. هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

سمسم. قضاء غزة. ١,٤٩٦ نسمة. هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

جُد. قضاء غزة. ٧١٩ نسمة. هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

برقة. قضاء غزة. ١,٠٣٢ نسمة. هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.



مساهمة الفنان ناصر الجعفري

الامنية والقضائية، ومتابعة أداء وزاراتها، أو انشغال عدد غير قليل منهم بالسعي لمواقع وزارية. بحيث لم يكن لديه الحد الأدنى من الوقت لصرفه في الاهتمام بشؤون المنظمة، والقضايا التي تمثلها. وهذا ما يعزز الدعوة للفصل بينهما، بحيث يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في الضفة والقطاع ولهماتهم المتعلقة بمتابعة شؤون السلطة. كما تتم انتخابات أخرى في الضفة والقطاع لأعضاء المجلس الوطني، وذلك وفق النظام الانتخابي الذي تضعه اللجنة التنفيذية، كما نص على ذلك النظام الأساسي للمنظمة. ويمكن أن تجري الانتخابات للمجلسين في آن واحد، أي يتقدم الناخب الفلسطيني لانتخاب قائمتين. واحدة للتشريعي، وأخرى للوطني، حسب القانون الانتخابي لكل منهما، كما يمكن أن يتم الفصل زمنياً بين الانتخابين، أي أن تجري انتخابات التشريعي هذا العام، وانتخابات الوطني في العام القادم. وقد يكون تأجيل انتخابات الوطني للعام القادم أنسب لظرفنا الحالي الذي نحتاج فيه لوقت غير قليل لإصلاح وضع المنظمة وإعادة بنائها، ووضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك، خاصة وأن عملية تجديد وربط الصلة بجماهيرنا في الخارج تحتاج إلى وقت كاف.

كما أن الأخذ بهذه الصيغة يعطي الفرصة لأهلنا في الداخل للمشاركة في المؤسسات القيادية للمنظمة من الوطني إلى المركزي إلى اللجنة التنفيذية، إذ لا يمكن بعد اعتماد مبدأ الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج أن تكون هناك فرصة لأي شخص غير منتخب أن يحتل أي موقع في هذه المؤسسات. ومثالنا على ذلك أن كل أعضاء اللجنة التنفيذية الحاليين المتواجدين في الداخل

ربما باستثناء الرئيس الذي جرى انتخابه مباشرة من الشعب، رغم أنه انتخب كرئيس للسلطة وليس للمنظمة، ولكنه منتخب واقعياً. لن تكون أمامهم فرصة مستقبلاً لاحتلال هذا الموقع القيادي إلا إذا جاءوا للمجلس الوطني منتخبين. وإذا لم يتم الفصل في الانتخابات بين عضوية التشريعي، وعضوية الوطني، فإن أعضاء المجلس التشريعي . كمنتخبين

. سيكون لهم وحدهم حق عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ورئاسة دوائر المنظمة ومؤسساتها، بالإضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق في السلطة من الوزارة إلى المؤسسات الأخرى.

إنني إذ أطرح هذا التصور لتصحيح وضع المنظمة، وإعادة بنائها لتأخذ دورها الحقيقي، إنما يدفعني إلى ذلك هو القلق على وضع مؤسستنا الوطنية الكبرى، والخوف على القضايا التي تمثلها، والحرص على مستقبلها وبقائها فاعلة ومؤثرة حتى تتحقق أهدافنا الوطنية الثابتة التي أنشأت من أجلها، وهي العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

* الكاتب والفكر د. عبد الله الحوراني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة. للحوراني العديد من الإصدارات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

أيضاً، وإن كانت الحالة ستختلف من مكان إلى آخر. فالتجمعات الفلسطينية الموجودة في لبنان وسوريا بشكل خاص، وفي بقية البلدان العربية (باستثناء الأردن) يمكن بالاتفاق مع الحكومات العربية إجراء هذه الانتخابات، وتوضع لها آلية خاصة، وإن اختلفت من بلد لآخر. وأبناء الجاليات الموجودون في البلدان الأجنبية يمكن حصرهم عن طريق سفارتنا في هذه البلدان بالتعاون مع ممثلي هذه الجاليات وقياداتها، ومن ثم اختيار ممثليهم في المجلس عن طريق الانتخاب وفق آلية توضع لذلك.

أما حالة أبناء شعبنا في الساحة الأردنية، وهم أكبر تجمع فلسطيني في الخارج، فإن التعامل مع قضية تمثيلهم في المجلس الوطني، يجب أن يوضع لها ترتيب خاص فلسطيني-أردني يتفق عليه مع الحكومة الأردنية. ذلك أن الأغلبية الساحقة من هذا التجمع الذي يزيد عدده عن المليونين، أصبحوا

يحملون الجنسية الأردنية، ويعتبرون مواطنين أردنيين، ويشاركون في الانتخابات البرلمانية الأردنية، وفي عضوية البرلمان والحكومة في الأردن. من هنا يجب التوصل إلى صيغة لتمثيلهم في المجلس الوطني، تحفظ لهم، من جهة، حقوقهم السياسية، وكل الحقوق الأخرى التي يتمتعون بها ويمارسونها في الأردن، وتبقى من جهة أخرى على انتمائهم الفلسطيني، وحقوقهم، كلاجئين، في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨، وتعطيهم الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة.

بهذا التصور لكيفية انتخاب أو اختيار أعضاء المجلس الوطني في مختلف الساحات نكون قد ضمنا مشاركة جميع أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم السياسية وفي تقرير مصيرهم، كما نكون قد ضمنا أوسع تمثيل لمختلف التيارات والقوى السياسية الفلسطينية، كل حسب حجمه وتأثيره، وبأسلوب ديموقراطي، ونكون أيضاً قد عززنا من صفة منظمة التحرير، ومكانتها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ولتعزيز دور المنظمة وهيئاتها التشريعية والقيادية، وعدم إغراقها في الشؤون اليومية للسلطة الوطنية ومؤسساتها، وتركيز مهماتها في الاهتمام بالقضية الوطنية ككل، فإني أقترح أن يكون نظامنا السياسي قائماً على مجلسين تشريعيين، أو ما يسمى

بغرفتين برلمانيتين، يختص أولهما بمتابعة شؤون السلطة الوطنية، وهو المجلس التشريعي، ويتولى ثانيهما الإشراف على منظمة التحرير، وهو المجلس الوطني، ولا يكون أحدهما جزءاً من الآخر كما هي الحال الآن التي تجعل من المجلس التشريعي جزءاً من المجلس الوطني. إن تجربة المجلس التشريعي خلال السنوات التسع الماضية، أكدت انشغاله وانغماسه كلياً في شؤون السلطة، سواء ما يتعلق بقوانينها وأنظمتها وشؤونها

فإن أكثر من ثلث أعضائها، البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً، يعتبر شاغراً. بالاستشهاد، أو الاعتقال، أو تجميد العضوية، أو التغيب.. وهذا يقتضي، كما ينص النظام، على ضرورة الدعوة الفورية للمجلس الوطني لاجتماع غير عادي ملء هذه الشواغر.

وإذا ما قبل بتعذر انعقاد المجلس نظراً لظروف الاحتلال القاهرة، ونظراً لكثرة عدد أعضاء المجلس (أكثر من ٧٥٠)، ووجود أعداد غير قليلة منهم خارج الوطن ولا يسمح لهم بالدخول، ونظراً لانقطاع دورات المجلس عن الانعقاد لمدة تجاوزت التسع سنوات (مع أن النظام ينص على انعقاده سنوياً، ويتم تجديد المجلس أو تأكيد العضوية أو إعادة النظر فيها كل ثلاث سنوات)، ونظراً لتراكم العديد من القضايا التي تتطلب البحث، بما في ذلك الأنظمة والقوانين، وطريقة تركيب المجلس، واستيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة، فإنه قد يكون من الصعب عقد المجلس في وقت قريب، أو عقد دورة استثنائية ملء شواغر اللجنة التنفيذية فقط، وتأجيل بقية القضايا.

من هنا، ولسرعة معالجة وضع اللجنة التنفيذية التي منها وبها تنطلق عملية الإصلاح والتجديد والبناء، يمكن اعتماد النص الوارد في الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة، لمعالجة النقص في اللجنة التنفيذية، ويمكن اعتبار المجلس المركزي هو الإطار الذي يجمع الجهات التي نصت عليها الفقرة (ج) لأنه يضمها بالفعل، وبالتالي يمكن دعوة المجلس المركزي للانعقاد فوراً ملء الشواغر في التنفيذية (ويمكن تعطيم اجتماعه. إذا ارتؤى ذلك. بحضور عدد إضافي من أعضاء المجلس الوطني الذين يمكن أن يغنوا اجتماع المركزي). مع الأخذ بالاعتبار تمثيل أهلنا في الخارج في التنفيذية، عند ملء الشواغر. ومن ثم تكلف اللجنة التنفيذية، بوضعها المكتمل، بممارسة مهماتها في إجراء الإصلاحات والخطوات اللازمة لاستعادة المنظمة لدورها، وتفعيل مؤسساتها. وفي البدء بالتحضير لإنجاز

المرحلة الثانية، مرحلة إعادة بناء المنظمة.. على أن تحدد لذلك فترة زمنية معينة.. خلال هذه الفترة المؤقتة أو التحضيرية من عمل اللجنة التنفيذية، لا يجوز أن يظل التيار الإسلامي غائباً، وبالتالي يمكن إشراك ممثلين عنه في اللجان التحضيرية للمرحلة القادمة، كما يمكن

إشراك ممثلين عنه (يتم الاتفاق على عددهم) في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كمراقبين لهم حق النقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات، وبخاصة ذات البعد السياسي، وفق صيغة يتفق عليها، وذلك إلى أن يتم دخولهم للمنظمة بصفة رسمية عند انعقاد أول دورة للمجلس الوطني الجديد والمنتخب.

وتبدأ المرحلة الثانية والمتمثلة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره المؤسسة الأم التي انطلقت منها منظمة التحرير، وهو المرجعية الأساسية لكل القرارات المصيرية. وحسب النظام الأساسي فإن المادة الخامسة من الباب الثاني تنص على "انتخاب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية". كما تنص المادة السادسة "أ" من الباب نفسه على أنه "إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تنتهي ظروف الانتخابات". ورغم أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب، إلا أنه منذ تأسيس المنظمة وحتى الآن، لم يجر اعتماد مبدأ الانتخاب في تشكيل المجلس بسبب تعذر ذلك نتيجة لظروف الشتات من جهة، والاحتلال من جهة أخرى. وجرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة، وهذه الطريقة استندت إلى نظام الكوتا.

وعلى مدى السنوات التي مرت منذ قيام منظمة التحرير في الخارج، وحتى عودتها للداخل وقيام السلطة الوطنية، لم يكن الداخل (غزة والضفة) ممثلاً في المجلس الوطني بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لذلك، والآن، وأمام المتغيرات والمستجدات التي حدثت في الساحة الفلسطينية، وإمكانية إجراء انتخابات في مناطق السلطة، والتوجه نحو ترسيخ مبدأ الديموقراطية في اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، فإن الطريقة التي كان يتم بها تشكيل المجلس الوطني، لم تعد هي الطريقة المناسبة أو التي تتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن الخيار الأمثل هو إلغاء نظام الكوتا والعودة لمبدأ الانتخاب المباشر، كما ينص النظام الأساسي.

فالانتخابات في الداخل أصبحت ممكنة، وتجربة المجلس التشريعي، وانتخابات المجالس المحلية، والرئاسة، أكدت ذلك. أما التعامل مع أبناء شعبنا في الخارج، فإن مبدأ الانتخاب يجب أن يكون هو الأساس

كتاب ومفكرون يدعون الى تطوير الآليات الشعبية للدفاع عن حق العودة

كتب: حسن جبر

هل نحن راضون عن العمل الشعبي للدفاع عن حق العودة؟ وهل وصل هذا العمل الى ما هو مطلوب منه، وأصبح حق العودة قضية كل فلسطيني أينما تواجد؟ وقبل هذا كله، كيف يمكن أن تدفع قضية العودة الى المستويين الرسمي والأهلي عالياً وعربياً؟ هذه الأسئلة وغيرها يجب عليها عدد من المدافعين عن حق العودة والأكاديميين والباحثين الذين يتفقون على أهمية العمل الشعبي بصفته الرافعة الأهم لحق العودة. هذا الحق الذي يحتاج الى عمل شعبي فلسطيني منظم وواع وفعل لمواجهة الأخطار المحدقة به.

مطالبة بتوحيد الجهود والأطر المدافعة عن حق العودة
يقول عبد الله حوراني منسق التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة، ان التحركات الشعبية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، مؤخراً، لمواجهة الأخطار المحدقة بحق العودة، جاءت استمراراً لعمل شعبي بدأ منذ عدة سنوات.

وأضاف: على الرغم من النتائج الإيجابية والنجاحات التي حققتها هذه التحركات في مجال التوعية، والتعبئة، وفي توجيه رسائل سياسية للقيادة الفلسطينية عن مدى تمسك الشعب الفلسطيني وجماهير اللاجئين بحق العودة، الا أن الحركة الشعبية لم تكتمل بعد وبحاجة الى مزيد من التنظيم وتوحيد الجهود، والمواقف، والتكامل والتنسيق بينها في مختلف الساحات.

وبعد أن يطالب حوراني بالخروج من دائرة ردود الفعل العفوية غير المنظمة يدعو الى تحويل المبادرات الفردية والمحلية المؤكدة على حق العودة الى عمل جماعي منظم.

ويقول: يجب توحيد الأطر المتعددة في كل ساحة في اطار تنسيقي موحد يضم كل الطاقات مع وضع برنامج شامل ومتواصل للنشاط والتحرك على المستوى المحلي والعربي والدولي تتم بموجبه عمليات التوعية والتعبئة والتنظيم، مؤكداً الحاجة الى تنشيط ودعم مراكز الاعلام والدراسات المهتمة بحق العودة وأي مراكز أخرى مختصة لمواجهة النشاطات المضادة التي تحظى بدعم كبير من الجهات المعادية والرافضة لهذا الحق.

ويعتقد الحوراني بالحاجة الى تكليف مجموعة من الحقوقيين البارزين والسياسيين الناشطين في مجال الدفاع عن حق العودة لصوغ نص قانوني وسياسي يحيط بمختلف جوانب قضية اللاجئين، وحقوقهم في العودة ليكون النص المعتمد لهذا الحق في كل الهيئات الفلسطينية والعربية والدولية.

جهود لعقد مؤتمر للأطر المدافعة عن حق العودة
من جانبها، تعتقد جميلة صيدم رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي والناشطة في الدفاع عن حقوق اللاجئين بضرورة تجاوز التحرك الموسمي للحركة الشعبية المؤيدة لحق العودة.

وتقول: يجب أن لا تتأثر حركتنا وفعلنا بالظروحات السياسية المختلفة، فهذا العمل لا يجوز القبول به من خلال حشد كل الطاقات، وممارسة عمل مستمر، تشارك به كل المؤسسات واللجان العاملة في الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وتؤكد صيدم الحاجة الى وجود خطة عمل مشتركة لتنسيق العمل القادم من خلال عقد مؤتمرات تعقد دورياً داخل الوطن وخارجه، مشيرة الى ضرورة أن يكون العمل مشتركاً عن جميع اللجان والمنظمات المدافعة عن حق العودة داخل الوطن وخارجه

وبعد أن تدعو الى ايلاء دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الاهتمام والرعاية تطالب كل المهتمين بتوحيد جهودهم لخدمة قضية اللاجئين ضمن منهجية عمل واسع.

وتقول: هناك جهود لعقد مؤتمر موحد يشمل كل الأطر المعنية بالدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين من أجل وضع أسس التحرك الشعبي والرسمي في مجالات مختلفة.

خطاب سياسي موحد

ويأخذ رمزي رباح الباحث والكتائب المختص في قضايا اللاجئين على الأطراف الفلسطينية المتمسكة بحق العودة عدم توحيدها في خطاب سياسي، ويؤكد ان

أطرها المنظمة بحاجة الى خطوات جدية لترتيب أوضاعها ورص صفوفها بهدف انهاض حركة جماهيرية منظمة وديمقراطية للاجئين.

ويقول: المراجعة الموضوعية تؤكد أن تجربة حركة اللاجئين في الوطن والشتات زاحرة بالإنجازات، والخبرات الفنية، والوتائر المتصاعدة في كفاحها لصيانة حق العودة.

ويدعو رباح الى تعزيز بناء حركة اللاجئين وتعميق سماتها كحركة جماهيرية مستقلة وموحدة الاتجاه والهدف من خلال مؤتمرات شعبية وطنية.

ويقول: الدعوة لبناء حركة لاجئين مستقلة وموحدة لا تعني الانفصال عن بني الحركة الوطنية الفلسطينية، بل هي جزء منها، ومن مرجعيتها الوطنية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

ويتفق مع الدعوات المطالبة بتشكيل هيئة تنسيق وطنية بين مختلف هيئات ولجان اللاجئين، داخل الوطن وفي بلدان الشتات والمهجر، مؤكداً الحاجة لتطوير استراتيجيات عمل مشتركة.

وطالب القيادة الفلسطينية برفع الغطاء السياسي وسائر أشكال الدعم المادي عن الشخصيات أو المؤسسات التي تنخرط في حملة الترويج لاسقاط حق العودة أو تشويهه.

وبعد أن يشير رباح الى عدم انتظام حركة شعبية عربية مؤيدة لحق اللاجئين في العودة، يدعو الى توفير امكانات الاعداد لعقد مؤتمر لعدد من القوى العربية الفاعلة للاعلان عن قيام تجمع عربي لدعم حق العودة.

ويؤكد رباح الحاجة لتنظيم وتوثيق العلاقة مع التيارات الدولية الشعبية بشكل خاص المؤيدة للحقوق الفلسطينية وحق اللاجئين في العودة، ويخص بالذكر مؤسسات المجتمع المدني في أوروبا، بحيث تتوج هذه الاتصالات بعقد مؤتمر دولي لهذه المؤسسات تصدر عنه وثيقة لصالح حق العودة وضد المشاريع البديلة.

من جانبه، يقول يونس الكتري عضو المجلس الوطني، وأحد مؤسسي منظمة التحرير والناشط في الدفاع عن حق العودة: ليس كافياً أن تأخذ الأطر الرسمية في الحديث عن حق العودة ولكن لا بد من اعطاء دور للمؤسسات الشعبية والنقابات والاتحادات.

ويدعو الكتري الى أن يكون للتجمع الشعبي الفلسطيني الذي يستعد الى عقد مؤتمره الأول في غزة نقطة ارتكاز تجتمع حولها كل المؤسسات العاملة مع اللاجئين من أجل تشكيل اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة.

ويقول: يجب أن ترسم هذه المؤسسات والجهات لنفسها برنامج حركة فلسطينياً وطنياً وإقليمياً، عربياً، وعالمياً.

ويتحدث الكتري عن أهمية أن تتصلل الاتحادات والنقابات الفلسطينية العاملة بممثلاتها في الدول العربية والأجنبية من أجل الاتفاق على آلية للعمل المشترك لتعزيز حق العودة.

ويشدد على أهمية الحديث بلغة سياسية مشتركة موحدة تحدد مفهوم حق العودة وتحدد التمسك بهذا الحق.

وطالب الكتري بالتمحور حول التجمع الشعبي، مؤكداً أنه لا يقلل من أهمية اللجان الشعبية للاجئين وعملها في مجال الدفاع عن حق العودة واللاجئين.

ويقول: يجب النهوض بعمل التجمع الشعبي وتعديل مساره حتى يظل «مايسترو» الحركة في رفع راية الدفاع عن حق العودة.

ويتابع: يجب أن تكون خطواتنا مدروسة ومنظمة وليست انفصالية.

ويؤكد الكتري الحاجة الى التوصل الى برنامج عمل لشرح مفهوم حق العودة، وآلية تنفيذه، ودعوة المواطنين للاشتراك فيه، الى جانب أصحاب القرار الرسمي.

تفعيل آليات العمل الشعبي

من جانبه، يشير جمال أبو حبل منسق اللجان الشعبية في قطاع غزة ورئيس اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا الى أن أهم وسيلة لتحقيق حق العودة هي العمل الشعبي.

ويقول: خلال ٥٧ عاماً من اللجوء لم يتم الاهتمام بالعمل الشعبي لتفعيل قضية اللاجئين على المستويات المحلية والعربية، والدولية.

ويؤكد أبو حبل الحاجة للعمل في الخارج على الصعيدين العربي، والدولي، الأمر الذي تنبعت له اللجان الشعبية واستطاعت من خلال علاقاتها في دول أوروبا،

خاصة فرنسا، وبلجيكا، من تشكيل لوبي داعم ومناصر لهذا الحق.

وقال: بدأنا نعمل الآن في ايطاليا، وبدأ الناس هناك يفهمون أن هناك مشكلة لاجئين يريدون العودة.

ويؤكد أبو حبل أن العمل مع بعض القوى والتيارات في أوروبا جعل كثيراً من المواطنين هناك يؤمنون بحق العودة أكثر من بعض الشخصيات عندنا بهذا الحق مثل اتجاه سري نسبية وجماعة «وثيقة جنيف».

وفي معرض حديثه عن آليات العمل المستقبلية، شدد على الدور المهم، الذي يجب أن يلعبه الباحثون الفلسطينيون في نقل الرواية الفلسطينية الحقيقية لما حدث العام ١٩٤٨، باعتبار ذلك يساهم في نشر الوعي، وحشد الاصطفاف العربي، والعالمي حول حق العودة.

خطة رسمية وشعبية لتفعيل القضية

من جانبه، يقدم د. يوسف ابراهيم استاذ الجغرافيا البشرية في جامعة الأقصى، المتخصص بشؤون اللاجئين ما أسماه خطة رسمية وشعبية للنهوض وتفعيل قضية اللاجئين وحق العودة ضمن خمسة مستويات تشمل المستوى السياسي، والاعلامي، والأكاديمي العلمي، والاجتماعي، والدولي.

وعلى المستوى السياسي، يدعو ابراهيم الى تشكيل لجنة خاصة بهدف إقامة جسور العلاقة مع الجهات السياسية الرسمية، وإطلاعا على كل ما هو جديد يخص قضية اللاجئين، وإقناع الجهات السياسية بالتشاور والنقاش في كل ما يخص قضية اللاجئين، مع ضرورة الاتصال بالجهات السياسية الرسمية لتقديم الدعم بجميع أشكاله للجان الشعبية.

وطالب بتحديد أشكال العمل ووسائل التحرك السلمي والديمقراطي للاجئين من أجل تذكير العالم بوجودهم وماساتهم والدفاع عن حقوقهم، ويتم تحديد أوجه هذا التحرك مع اللجان المختصة والجهات الرسمية والشعبية.

أما على المستوى الاعلامي، فيؤكد الحاجة الى تشكيل لجنة من أصحاب الأقلام، والخبرة الصحافية والإعلامية لتسليط الأضواء على قضية اللاجئين، وتفعيل الحوار اللازم لإظهار قضية اللاجئين وإبرازها في المحافل المحلية والدولية، ويمكن تشكيل اللجنة بحيث تضم جميع المراسلين في مناطق السلطة الوطنية، كي تقوم هذه اللجنة بعقد حوارات وتسليط الأضواء على قضية اللاجئين في الدول العربية والأجنبية من خلال الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها، ومن خلال أن يقترح هؤلاء المراسلون على إدارة صحفهم ووكالات الأنباء والفصائيات تبني برامج تخصص لإظهار قضية اللاجئين.

وطالب باستغلال المناسبات في طرح قضية اللاجئين على المنابر الدولية، وإبراز قضايا اللاجئين ومشكلاتهم وحقوقهم وما يخدم الأهداف المتوخاة وذلك في وسائل الاعلام المختلفة المحلية والعربية والأجنبية، والعمل بالتعاون مع اللجان المتخصصة على إصدار نشرة شهرية باسم «اللاجئين الفلسطينيين» باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعها على أوسع نطاق.

وعلى المستوى الأكاديمي والعلمي يدعو ابراهيم الى اعداد أرشيف خاص باللاجئين وفقاً لأحدث تقنيات تخزين المعلومات، بحيث يتضمن المعلومات الأساسية الخاصة باللاجئين، ويشتمل هذا الأرشيف على معلومات عن (المدن والقرى) التي شردوا منها في فلسطين، والأقضية والألوية، ومساحة كل قرية ومدينة، والأعلام فيها، وملامحها الرئيسية، وأماكن الإقامة في مناطق اللجوء، والفئات العمرية، والجنس، ورصد التزايد المستمر في أعدادهم، ومجالات العمل والمشكلات التي تواجههم والخدمات المقدمة للاجئين مع إقامة صفحة إلكترونية خاصة تشمل جميع المعلومات التي يتم جمعها من خلال الأرشيف.

ويدعو الى «إقامة غرفة محادثة» وبالتعاون مع اللجنة الإعلامية يتم فيها استضافة مسؤولين وأكاديميين للحديث في قضايا ومحاو حول موضوع اللاجئين ويمكن تسميتها غرفة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الندوات والأيام الدراسية لشرح المعلومات والأحداث الخاصة باللاجئين وقضيتهم، الى جانب إصدار الكتب والكتيبات والنشرات الخاصة بجميع أوجه قضية اللاجئين، منها: إصدار نشرة شهرية تخص أخبار ومواضيع خاصة باللاجئين.

ودعا ابراهيم الى فتح قنوات اتصال وتعاون مع مراكز البحوث، التي تعنى بقضية اللاجئين في العالم وخاصة مراكز بحوث اللاجئين في جامعة «إكسפורد» و«النجاح» والعمل على إقامة مركز دراسات خاص باللاجئين في قطاع

غزة في إحدى جامعات قطاع غزة، مع رصد المشكلات التي تواجه اللاجئين ودراستها وتبنيها وعرضها على الجهات المعنية من أجل حل هذه المشاكل.

وشدد على الاتصال بجميع الأكاديميين ومن لديهم القدرة على الكتابة لحضهم على تقديم دراسات وبحوث وأوراق عمل تخص موضوع اللاجئين.

وعلى المستوى الاجتماعي، لفت ابراهيم الى ضرورة الاتصال بمخاتير وكبار العائلات والعشائر لحضهم على التفاعل مع قضية اللاجئين، وإقامة أيام دراسية تخص قرية أو مدينة معينة وذلك بالتنسيق مع مخاتير وكبار هذه العائلات، مع تشكيل لجان الأحياء والتي من مهامها متابعة مشاكل الأحياء.

وعلى المستوى الدولي، دعا الى تشكيل لجنة من الخبراء في القانون الدولي المتخصص تضم أعضاء من الفلسطينيين والعرب والأوروبيين والمتطوعين الدوليين، تقوم بوضع خطة لتفعيل حق العودة الطوعية للاجئين الفلسطينيين وتوفير الحماية الدولية على أن يقوم أعضاء من اللجنة بتمثيل اللاجئين أمام المؤسسات الدولية.

وقال ان مهمة اللجنة القيام بالاتصال مع البرلمانات العربية لتقديم مشروعات ومقترحات تصب في مصلحة قضية اللاجئين، وذلك بغية إيجاد رأي عام يتفهم ويساند حق العودة، الى جانب واجبات كل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا»، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء اللاجئين الفلسطينيين، وبيان تقصيراتها واقتراح الحلول والإجراءات التي يتوجب عليها اتخاذها كي تقوم بمسؤوليتها إزاءهم وفقاً للتفويض الممنوح لكل منها من المجتمع الدولي والتنسيق مع الجامعات العربية لحضها على عقد الأيام والمؤتمرات العلمية الخاصة بقضية اللاجئين.

من جانبه، يدعو محمد خلف نائب رئيس اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج للجان الشعبية بجميع أعضائها والناشطين في هذا المجال الى توحيد الجهود لصوغ برنامج وطني طموح يوحد الأطر والجهود المبعثرة، مؤكداً حيوية مهمة استقطاع القطاعات الشابة من المثقفين الفلسطينيين ليكونوا النواة الصلبة والاساسية في تحمل مسؤولية تعبئة وتحشيد الجماهير في المخيمات.

من جانبه، يشير الكاتب والباحث ناهض زقوت الى أن الجهود الشعبية في الدفاع عن حق العودة تتطلب تجاوز التعدد، والمنافسة في اتجاه بناء ثلاث لجان في الوطن، وأوروبا، والدول العربية تكون مرجعيتها منظمة التحرير الفلسطينية.

دعوة إلى تفعيل دور القطاع الطلابي

ويقول أن من أهم أولويات العمل الشعبي أن تكون له خصوصية مستقلة عن العمل الرسمي للدولة، حتى لا يكون ذيلاً من ذبول السلطة السياسية وبالضرورة أن يكون العمل السياسي الرسمي في قضية اللاجئين تابعاً للعمل الشعبي وليس العكس.

ودعا الى تنشيط قطاع الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، حيث ان هذا القطاع الكبير الذي يمثل جيل الشباب المعتمد عليه في بناء المستقبل، مهمش تماماً من التحركات الشعبية في الدفاع عن حق العودة، ويعود ذلك الى ضعف بنية الأطر الطلابية ومجالس اتحاد الطلبة، ما يؤدي الى تقاعسها عن أداء دورها في العمل الشعبي.

ويدعو د. وليد حمامي عضو التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة الى دعم هذا التجمع المشكل عن كل شرائح المجتمع المؤمنة بحق العودة باعتباره أفضل شكل من أشكال التنسيق والتأطير وتصليب جبهة الدفاع عن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم ووطنهم.

من جانبه، يدعو واصف أبو مشايخ مدير لجنة شؤون اللاجئين في مخيم المغازي الى اقامة الجمعيات واللجان الأهلية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، بالتعاون مع اللجان الشعبية للدفاع عن حق العودة، ورفع صوت الشعب الحقيقي، وإبلاغ مطالبه الى كل المنابر المحلية والعالمية.

وشدد على أهمية تعليم الأجيال الفلسطينية كل شيء عن تاريخها وهويتها بعيداً عن لغة العاطفة. ولم يستبعد اللجوء الى المجتمع الدولي بكل أطيافه في محاولة جادة لحشد أوسع تأييد لقضية حق العودة.



البطاني الغربي، قضاء غزة، ١,١٣٧ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

البطاني الشرقي، قضاء غزة، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

عرب العمارة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بيت نبالا، قضاء الرملة، ٢,٦٨٠ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بشّيت، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء الرملة، ١,٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الشوكة التحتا، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الناعمة، قضاء صفد، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الزيب، قضاء عكا، ٢,٢١٦ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

السميرية، قضاء عكا، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

المنشبة، قضاء، قضاء عكا، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

النعاني، قضاء الرملة، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

شحمة، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

البصة، قضاء عكا، ٣,٤٢٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

خربة الزبابة، قضاء طولكرم، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

كفر سابا، قضاء طولكرم، ١,٤٧٣ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

غابة كفر صور، قضاء طولكرم، ٨٥٨ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النقيب، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

سارونة، قضاء يافا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

فجّة، قضاء يافا، ١,٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

أم الزينات، قضاء حيفا، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة قمبرة، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

بزة قيسارية، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عتليت، قضاء حيفا، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

القباب، قضاء الرملة، ٢,٢٩٧ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة الطاقا، قضاء بيسان، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النبي يوشع، قضاء صفد، ٨١ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

الفتخرة، قضاء صفد، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المرصص، قضاء بيسان، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

البيرة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

دراسة جديدة صادرة عن مركز بديل ومركز حقوق السكن والتهجير في جنيف تؤكد:

استيلاء إسرائيل على الأراضي والبيوت الفلسطينية، جعل من حل الدولتين غير ممكن

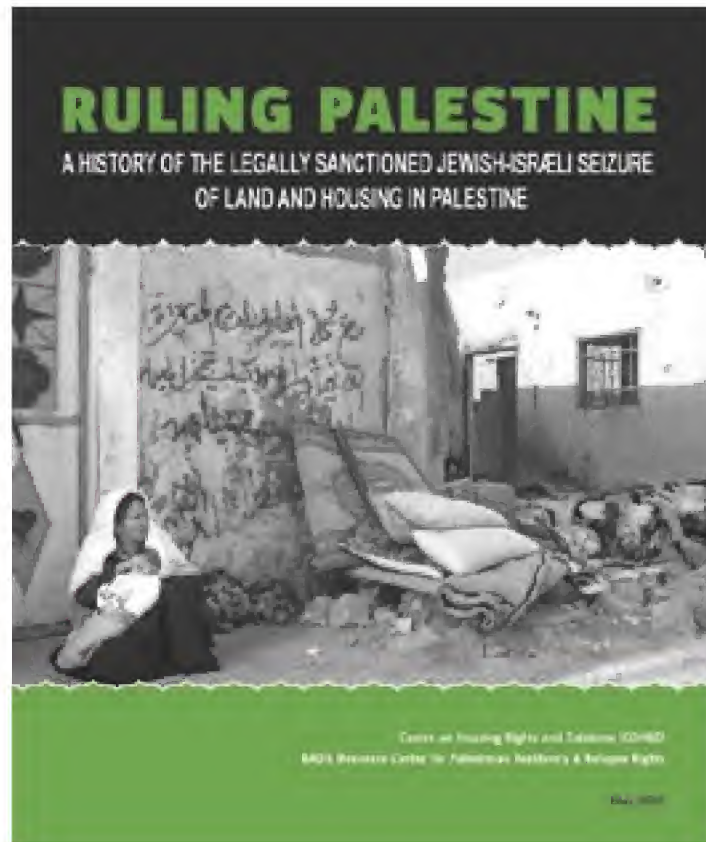
الفلسطينيين في العودة هم أيضاً. هذا النفاق الأمريكي لا يمكن تبريره خاصة في ظل الحديث عن المعايير الدولية لمصطلحات مثل حقوق الانسان وسلطة القانون". يضيف ليكي.

تظهر الدراسة أيضاً كيف قامت اسرائيل باستغلال قانون "منع التسلل، لسنة ١٩٥٤" من أجل إبعاد مهجري الداخل "المهجرون الفلسطينيون الذين تركوا قراهم واعتبروا غائبين عنها ولكنهم بقوا داخل المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل هؤلاء "الغائبين" اعتبروا متسللين وعند القبض عليهم كان يتم ابعادهم عن قراهم وعن وطنهم. في الفترة الأخيرة وبين أيلول ٢٠٠٠ وأيار ٢٠٠٣ قدرت الأراضي الفلسطينية المصادرة بنحو ٨٤٨ كم مربع. وحالياً داخل اسرائيل يعيش ١,٢ مليون فلسطيني ممن بقوا في وطنهم ويشكلون حوالي خمس سكان اسرائيل ولكنهم يملكون أقل من ٣٪ من الأرض.

التقرير يكشف ايضاً على أن اسرائيل طبقت قوانينها الخاصة بالسيطرة على الأراضي، أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما مكنها من السيطرة على ٤,٧٠٠ كم مربع من الأرض في هذه المناطق أيضاً. كذلك فإن بناء الجدار العازل الإسرائيلي قد أضر بعدة مدن فلسطينية مثل طولكرم وقلقيلية وجنين والقرى المحيطة بها، وعند اكتمال الجدار - والذي من المفروض أن يحيط بكل الضفة الغربية - فإن الأراضي المصادرة من أجل إقامته ستقلص مساحة الضفة الغربية بنحو ١٥٪.

"في السنوات الأخيرة ومرة أخرى وباستعمال قوانينها الخاصة - مغلفة بهيمنتها العسكرية - قامت اسرائيل بالضم غير القانوني للمزيد من الأراضي الفلسطينية المتبقية، متجاوزة القوانين والأعراف الدولية وعلى الرغم من كل الاحتجاجات الدولية فإن اسرائيل مستمرة في سياساتها المتعلقة بالأراضي، وهي بذلك جعلت من إمكانية احلال السلام الدائم والعدل امراً مستحيلاً" أضاف ليكي.

كما يخلص التقرير إلا انه وحتى لو تم التفاوض حول حل نهائي فإنه سيكون من الصعب إقامة دولة فلسطينية طبيعية، وذلك لقلة الأراضي والبنى التحتية ومشكلة التواصل الجغرافي. هذه المشاكل تتفاقم تحت وجود المئات من المستوطنات الاسرائيلية في النقاط الاستراتيجية وخاصة في الضفة الغربية. وبشكل خاص الكتل الاستيطانية في القدس الشرقية والتي تقسم الضفة الغربية إلى قسمان منعزلان - شمالي وجنوبي. - ووفق مخطط E-1 فإنه سيتم ضم مستوطنة معاليه أدوميم الضخمة إلى القدس وهذا سيقوي سيطرة اسرائيل على القدس الشرقية كما أنه سيشكل معبراً اسرائيلياً من تل أبيب إلى البحر الميت. ويضيف ليكي ويحذر " إن استنتاجات هذه الدراسة تظهر ان القليل المتبقي من فلسطين آخذ بالاختفاء من امام أعيننا كما وأن اسرائيل تقوم بمحوه عن الخريطة ".



" حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أصبح مستحيلاً عملياً، وذلك بسبب سياسات إسرائيل المستمرة بمصادرة أملاك الفلسطينيين وإنكار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. " هذا هو أحد الاستنتاجات الرئيسية التي يخلص إليها تقرير يحمل عنوان " إدارة فلسطين: تاريخ من التشريع اليهودي-الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والبيوت في فلسطين"، هذا التقرير صدر حديثاً عن "مركز حقوق السكن والتهجير في جنيف" COHRE وعن مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. يقع التقرير في ٢٤٢ صفحة من القطع الكبير.

ويكشف التقرير التفاصيل الدقيقة عن كيفية قيام القادة الصهيونيون ومن بعدهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستغلال بعض القوانين العثمانية والبريطانية بالإضافة إلى الجهاز القانوني الإسرائيلي من أجل تجريد الفلسطينيين من املاتهم وأراضيهم. كما يوثق التقرير أيضاً كيف قامت اسرائيل ببناء إطار قانوني كامل يحاول تبرير سياساتها الجلية في مصادرة الأراضي.

إذا ما استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي بنفس الوتيرة الحالية، وعند اكتمال بناء ما تسميه اسرائيل "بالجدار الأمني"، فإن الأراضي الفلسطينية - بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة - سستقلص إلى ما دون ٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

كان اليهود يملكون أقل من ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية عند قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، أما اليوم فإن هذه الأرقام قد انعكست، حيث ان إسرائيل تسيطر عسكرياً على كل مساحة فلسطين التاريخية وتملك، تستعمل أو تدير ما يقرب من ٩٠٪ من فلسطين الانتدابية او التاريخية والتي تشمل اسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ويفيد سكوت ليكي، المدير التنفيذي لـ COHRE: " يكشف التقرير عن أن القانون الإسرائيلي بعيد كل البعد عن منح الحماية والمساواة لهؤلاء الذين يخضعون له، وقد جاء منذ إعلان قيام دولة إسرائيل من أجل تجريد الفلسطينيين من اراضيهم وممتلكاتهم. القوانين الإسرائيلية صممت لتبرر المطالبة الاسرائيلية بأراضي وأملك "الغائبين" - وهو التعبير اللطيف الذي يطلقه الإسرائيليون على اللاجئين الفلسطينيين - قانون أملاك الغائبين هذا، مكن الاسرائيليين من مصادرة الأراضي الفلسطينية ونقلها للملكية الاسرائيلية بشكل واسع.

ويضيف ليكي: " في الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٤٩، فترة تأسيس دولة اسرائيل والتي رافقها أكثر من ثلاثين عملية عسكرية مستقلة شنت من قبل القوات اليهودية-إسرائيلية والتي كانت محصلتها تهجير أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني وتدمير ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية. إن احتساب سرقة الأرض الفلسطينية وفق المعايير القانونية والعسكرية، بالإضافة إلى عملية هدم البيوت وتطبيق قوانين " شبه الفصل العنصري"، كل هذا لا يمكن اعتباره إلا صورة قاسية من التطهير العرقي.

اليوم هنالك ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، لا زالوا محرومين من العودة لأراضيهم بيوتهم وممتلكاتهم، وذلك في الوقت الذي عاد فيه الملايين من اللاجئين في جميع أنحاء العالم إلى بيوتهم خلال السنوات القليلة الماضية، ومثال على ذلك قضية البوسنة والهرسك، أفغانستان، جنوب أفريقيا، الموزمبيق وكوسوفو. رغم هذا، ما زالت إسرائيل تعارض حصول اللاجئين الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في العودة إلى ديارهم.

والسخرية في الموضوع، أن إسرائيل إن كانت تنوي إعادة الأرض المصادرة إلى أصحابها الأصليين، فإن هذا يكون بالمقارنة، أسهل منه في الحالات الأخرى، حيث أن هذه الأراضي ما زالت للآن ملك عام لدولة إسرائيل ولم تنتقل للملكية الخاصة للمواطنين الاسرائيليين. ومن جهة أخرى فإن مساحات كبيرة من الأراضي المصادرة عام ١٩٤٨ ما زالت فارغة ومعظم العائلات الفلسطينية اللاجئة ما زالت تحمل وثائق ملكيتها لتلك الأراضي.

يظهر التقرير أنه في سنة ١٩٤٩ قامت إسرائيل بمصادرة ما يقارب ٢٠,٥٠٠ كم مربع من اراضي فلسطين التاريخية، اعتماداً على القوانين التي صممت من أجل تبرير عملية "تأميم" الأراضي والممتلكات. ومن هذه الأراضي كان الفلسطينيون يملكون — بشكل شخصي أو جماعي - حوالي ٩٠٪ أي ما يقارب ال ١٨,٨٥٠ كم مربع، منها حوالي ٨٥٪ (١٦,٠٠٠ كم مربع) كانت تتبع للقرى المهجرة.

" على الرغم من أن الولايات المتحدة بشكل عام تؤيد حق اللاجئين في كل أنحاء العالم في العودة إلى ديارهم، إلا انها لا تعترف بحق اللاجئين

حق العودة بين الموقف الديني والتسويات السياسية

بقلم: الشيخ حسن يوسف*

ملخص لورقة عمل قدمها الشيخ يوسف الى المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة والذي عقد في جامعة النجاح بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٥.

كما يرون. ولذلك تحرك الموقف الصهيوني ليبدى أغرب طروحات لأخطر قضية مرتكزا على عدد من المحددات ومنها عدم الاعتراف بالمسؤولية الصهيونية المباشرة عن قضية اللاجئين واعتبارها أحد نتائج الحرب التي "شنها" العرب على "إسرائيل" عام ١٩٤٨، بهدف عدم الالتزام باستحقاقات هذا الاعتراف من عودة وتعويض. كما أن هنالك محاولة الى تجريد قضية اللاجئين من بعدها السياسي والوطني واعتبارها قضية إنسانية بحتة يقع حلها على عاتق الدول العربية التي تسببت في حدوثها، وعلى عاتق المجتمع الدولي بحكم اهتمامه بالقضايا الإنسانية. ومن ثم حل القضية عبر توطين لاجئي عام ١٩٤٨ في الدول العربية وإعادة بعض نازحي عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك حسب اتفاق أوسلو. وإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ من أجندة الأمم المتحدة وحل وكالة الغوث الدولية-الأونروا لإنهاء الاعتراف الدولي بوجود قضية أسمها "قضية اللاجئين الفلسطينيين"، وتحظى هذه المرتكزات على إجماع مختلف ألوان الطيف السياسي الصهيوني، ولذا عمل الكيان الصهيوني على إخراج ملف اللاجئين الفلسطينيين من نظام المفاوضات الثنائية وضمه إلى لجان المفاوضات المتعددة برئاسة الحكومة الكندية.

تاسعا: يرفض اللاجئون الفلسطينيون كل من هذه الوثائق رفضاً قاطعاً، ويرفضون المساومات الرخيصة على حقهم في العودة كما وترى الجماهير أن الاتفاقيات الرسمية وهذه الجهود والوثائق "غير الرسمية شكلاً" والرسمية ضمناً تمثل انحرافاً خطيراً عن الخط الوطني وتفريطاً مرفوضاً بحقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف.

وعاشرا: الدعوة إلى برنامج مواجهة شامل.

خلاصة

من الواضح إن القاعدة التي ترتكز إليها مشاريع التسوية المطروحة هي الالتفاف على حق العودة وتجاوزه وحرمان ثلثي شعبنا من حقه في العودة الى أرضه الأصلية. كما أنه من الواضح أيضاً أن حق العودة مع الأرض يعدان جوهر قضيتنا الوطنية، وأن شعبنا يتمسك بأرضه ووطنه ويتشبث بحقه في العودة إليها. إن جوهر الشريعة وأساسها يستند على تحقيق مصالح الأمة والأفراد ودرء المفاسد عنها وهي بذلك- اي الشريعة- ليست مفصولة عن تقدير مصالح الأمة وحقوقها بل إنها تتحرك خلف هذه المصالح والحقوق وتعمل على حراستها وتحسينها، مما يجعل الرأي الفقهي ثمرة جهد ذهني متنوع ومتكامل لتقدير الموقف وفق المصالح العليا للأمة والشعب.

ويقول ابن تيمية رحمه الله بهذا الخصوص "الشريعة مصلحة كلها ورحمة كلها وحكمة كلها"، ويقول أيضاً "ابحث عن الشرع فإنك ستجده يحرس مصالح الأمة"، وتأسيساً على ذلك فإن الموقف الشرعي من موضوع حق العودة يستند إلى إدراكنا أن قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وبلداتهم التي اخرجوا منها تشكل- مع قضية الأرض والإحتلال- جوهر قضية فلسطين التي تعد بدورها قضية الامة المركزية ولا يمكن لأحد كائناً من كان المساومة عليها او التلاعب بها أو التفريط بها.

* الشيخ حسن يوسف من مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية- حماس. أنهى دراسته للقب الأول في المعهد الإسلامي بجامعة القدس، وأكمل دراسته للقب الثاني في جامعة بيرزيت. مكث ست سنوات في السجون الإسرائيلية، وكان من بين المبعدين الذين أبعدهم حكومة إسحاق رابين الى مخيم مرج الزهور في جنوب لبنان.

بالاضافة الى ذاك، فقد حددت هذه الوثائق والمبادرات وحصرت اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين الموجودين خارج حدود فلسطين التاريخية وتم استثناء لاجئي الداخل الفلسطيني وهذا يحمل خطورة على حق العودة ومفهومه. وفيما يتعلق بالتعويضات التي يتم الحديث عنها للاجئين فستكون -كما تنص المبادرات والوثائق- ثمن أراضيهم ومنازلهم وسيفرض على اللاجئين بيع أراضيهم أو التنازل عنها متجاهلة حق اللاجئين في تعويضات عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم منذ هجروا عام ١٩٤٨ وعن استغلال إسرائيل لهذه الأرض والممتلكات.

سابعاً: إن ما يزيد الوضع خطورة هو أن هذه الشخصيات الفلسطينية التي شاركت في التوصل إلى هذه الاتفاقيات والمبادرات هي شخصيات تقف في أعلى مستويات المسؤولية سواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثامناً: لقد أدرك الصهاينة أنه يستحيل شطب شعب أو إلغاؤه من صفحات التاريخ مهما كانت الوسائل والإمكانات المستخدمة، ولأن قضية اللاجئين هي نقض المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحتلالي، والشاهد الحي على عدم شرعيته، فقد برزت حاجة صهيونية ملحة للتعامل مع هذه القضية بهدف تصفيتنها والإسراع في إغلاق ملفها على أن يكون ذلك خارج إطار الحقوق المشروعة أو الشرعية التاريخية أو حتى الشرعية الدولية وخارج حدود الكيان الصهيوني لأن ذلك يهدد مشروعهم ويهدد نقاء "دولتهم العنصرية"

الضغوط الأمريكية الصهيونية بهذا الخصوص، وقد بدا ذلك واضحاً في قمة بيروت عندما نصت المبادرة العربية على أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتم التوصل إليه بالتوافق خلال المفاوضات ولم تتعامل مع حق العودة باعتباره حقاً ثابتاً وإساسياً للاجئين الفلسطينيين.

سادساً: رغم خطورة الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي حول قضية اللاجئين بحد ذاته، إلا أنه الأخطر من ذلك

أنها وفرت مناخات لأن تخرج من الصف الوطني الفلسطيني شخصيات ومؤسسات بالتعاون مع مؤسسات وشخصيات صهيونية وبتشجيع من مراكز دولية لإطلاق مبادرات ووثائق وتفاهمات مثل وثيقة ايلون- سري نسيية أو وثيقة جنيف وغيرها محل خطورة كبيرة على حق العودة، وكان القاسم المشترك بين هذه الوثائق جميعاً أنها لم تحمل إسرائيل مسؤولية سياسية أو أخلاقية على جريمتها في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه بل نصت على "عودة" الى الدولة الفلسطينية المزمع

إقامتها على بعض الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٧٦ في أحسن الأحوال (وهو ما يحول قضية اللاجئين إلى قضية جواز سفر وتأشيرة دخول، أو حرية تنقل أحياناً أخرى). كما لم تعترف هذه المبادرات بحق اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم، ولكنها تتحدث عن مكان إقامة إحياناً من خلال تحديد خيارات ستوضع امام اللاجئين كالتوطين، الهجرة الى دولة أجنبية او اختيار مناطق السلطة كأماكن سكن دائمة.

"رغم أن حق العودة يتعرض منذ اتفاقات أوسلو وربما قبلها لمحاولات حثيثة للشطب والتضييع والاحتواء والتميع والتحويل، إلا أنه يتعرض في هذه المرحلة لخطر حقيقي في ظل محاولة جدية تستهدف تصفية قضيتنا بكل عناصرها في ظل ميزان قوى دولي يميل للمصالح الصهيوني. لذا فإن التمسك بحق العودة والالتفاف حوله في هذه المرحلة يكتسب أهمية استثنائية ويُعد ضرورة وطنية بل أولوية وطنية لقطع الطريق على كل الجهود البائسة بشكل خاص".

وفي سياق الحديث عن قضية حق العودة يجدر الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: تشير الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في ساحات الشتات المختلفة قد تجاوز الستة ملايين نسمة، أي ما يزيد على ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، ويتركز وجودهم في ستة تجمعات رئيسية وهي (الأردن، الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سوريا، الخليج العربي والغرب) ويعيش نحو نصف هذا العدد في الأردن في حين يتوزع النصف الآخر على التجمعات الخمسة الأخرى وأن هناك ما يزيد على ربع مليون مهجر يعيشون خلف الخط الأخضر وأن ٧٠٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، وأن ٢٥٪ من سكان الضفة الغربية هم لاجئون أيضاً.

ثانياً: إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمتلك قوة قانونية وسياسية وأخلاقية استثنائية، وهي محمولة على حق تاريخي واضح وثابت، أكدته المواثيق الدولية وأكدته الأمم المتحدة أكثر من (١١٠) مرات خلال النصف الثاني من القرن الماضي وهو حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن، وهو حق نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال او حتى بالسيادة (الدولة) ولا يملك احد التصرف به او التنازل عنه أو المفاضة عليه لأي سبب وفي أي اتفاق أو معاهدة كانت.

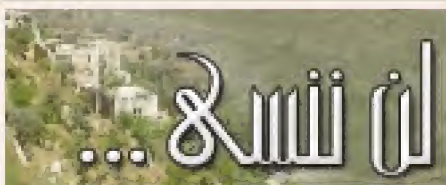
ثالثاً: إن حق العودة ليس فقط من الحقوق غير القابلة للتصرف، إنما يعد أيضاً من الحقوق الأساسية التي تعتبر شرطاً مسبقاً ومتطلباً أساسياً لحق تقرير المصير للشعوب، وهذا يعين انه لا يحق لأية سلطة سواء كانت منتخبة أم معينة التصرف بهذا الحق كما لا يجوز لأية دولة او جهة أخرى التصرف بهذا الحق لأن محاولة إلغاء هذا الحق أو الالتفاف عليه تعد جريمة بحق ٧٠٪ من أبناء الشعب الفلسطيني بحرمانه من العودة الى أرضه ووطنه، فضلاً عن أنه لا يمكن الحديث عن تقرير مصير الشعب وهو خارج وطنه.

رابعاً: إن مجمل التطورات التي أُستجِدت على الصراع العربي-الصهيوني وخصوصاً عملية التسوية والاتفاقات التي عقدت مع الحكومة الصهيونية تثير مخاوفاً وقلقاً حقيقياً على مستقبل حق العودة ويشعر اللاجئون بأن قضيتهم أصبحت في مهب الريح وأنهم قد يصبحون ضحية للترتيبات الإقليمية والدولية، فاتفق أوسلو لم يعتمد قضية اللاجئين بوصفها قضية مركزية أو أساسية بل تعامل معها بطريقة ضبابية وغامضة عبر فكرة هامشية وأحالها للجنة فرعية وإلى جدول أعمال المستقبل وبذلك تكون السلطة عبر اتفاق أوسلو قد دفعت قضية اللاجئين للوراء وعملت على إضعافها.

خامساً: إتسم الموقف العربي بالتباين الشديد بين الخطاب السياسي والإعلامي من جهة، وبين السلوك السياسي والممارسة من جهة أخرى. هذا التباين يصل حد التناقض أحياناً، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب السياسي العربي عن التمسك بحق العودة والعمل على تجسيده على الأرض كما ويتجاوب النظام العربي مع



أحد مهجري قرية بيت جبرين في قضاء الخليل، يصلي في مسجد القرية (ارشيف بديل)



خربة الزاوية (البشتاوي). قضاء بيسان.
١,٨١٠ نسمة. هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

بيلي. قضاء بيسان. ٢٤٤ نسمة.
هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كوكب الهول. قضاء بيسان. ٣٤٨ نسمة.
هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كفرة. قضاء بيسان. ٤٩٩ نسمة.
هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عرب البواطي. قضاء بيسان. ٦٠٣ نسمة.
هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عكا. قضاء عكا. ١٤,٢٨٠ نسمة.
هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

قطرة. قضاء الرملة. ١,٤٠٤ نسمة.
هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

السوافير الغربية. قضاء غزة. ١,١٩٥ نسمة.
هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السوافير الشمالية. قضاء غزة. ٧٨٩ نسمة.
هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السوافير الشرقية. قضاء غزة. ١,١٢٥ نسمة.
هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

المغار. قضاء الرملة. ٢,٠١٨ نسمة.
هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

جبول. قضاء بيسان. ٢٩٠ نسمة.
هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

قبطية. قضاء صفد. ١,٠٩٠ نسمة.
هجرت في ١٩ أيار ١٩٤٨.

السفيرة. قضاء يافا. ٣,٥٦١ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

صرفند العمار. قضاء الرملة. ٢,٢٦٢ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الزراعة. قضاء بيسان. ٣٠٢ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الصفا. قضاء بيسان. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الخنزير. قضاء بيسان. ٣٠٢ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الغزاوية. قضاء بيسان. ١,١٨٣ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب العريضة. قضاء بيسان. ١٧٤ نسمة.
هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق الفوقاني. قضاء صفد. ١٨٦ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الزّارة. قضاء صفد. ٢٦٧ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم صابونة (خربة عرب الصقر) قضاء بيسان.
٨٦٨ نسمة. هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الطنطورة. قضاء حيفا. ١,٧٢٨ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

خربة المنار. قضاء حيفا.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

النهر. قضاء عكا. ٧٠٨ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الكابري. قضاء عكا. ٦,٢١٨ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

التل. قضاء عكا. ٣٤٨ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم الفرج. قضاء عكا. ٩,٢٢٨ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

السوامير. قضاء حيفا.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

عرب الجمامة. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

حق العودة لا يقل قدسية عن القدس

بقلم: الأرشمندريت الأب د. د. عطا الله حنا*



احتفالات عيد أحد الشعانين في قرية كفر برعم المهجرة (ارشيف بديل)

يسرني أن أتوجه بتحية خالصة من الأعماق لمؤسسة بديل " المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين " على جهودهم الجبارة الهادفة لإبراز حقوقنا الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة، وجريدة حق العودة في الذكرى ٥٧ للنكبة إنما تهدف إلى إبراز تأكيدنا المبدئي الذي لا رجعة عنه بأن من حق الفلسطيني المهجر من أرضه ووطنه أن يعود إلى أرض الآباء والأجداد، فلا يحق لأي جهة أن تساوم أو تتنازل أو تغير شيئاً من حقنا الشرعي في العودة إلى وطننا وأرضنا ومقدساتنا. ولعل الحديث عن حق العودة اليوم له أهمية كبرى في خضم الجدل والسجال الذي يتحدث عنه البعض وكان حق العودة هو شيء قابل للتعديل أو التغيير.

ونحن في السياق نؤكد بأن حق العودة هو من الثوابت الوطنية ومن الثوابت الانسانية والأخلاقية أيضاً، ومسألة المهجرين والمشردين الفلسطينيين ليست شيئاً هامشياً في المسألة الفلسطينية، فهذه القضية الوطنية بنيت أصلاً على ما لحق بشعبنا من تهجير ونكبات متتالية فالدولة الإسرائيلية بنيت على أنقاض وطننا، والذاكرة الفلسطينية مليئة بالأحزان لأن هنالك من أقتلع من أرضه وبيته وقريته ومدينته، فكيف يحق للبعض أن يتحدث عن سلام مزعوم وعن حوار وتفاوض بمعزل عن مسألة المشردين والمهجريين الذين نعتقد بأنهم لب الصراع لا بل نحن المقدسيون نقول بأن القدس مقدسة ويجب أن تعود إلى أصحابها ولكن حق العودة لا يقل قدسية عن القدس لأن القدس هي للمقدسين كما أن المقدسين هم للقدس، فالأرض للشعب كما أن الشعب للأرض وكلاهما يجسدان الوطن الواحد والقضية الواحدة.

وعلينا كفلسطينيين أن نتحدث دائماً عن حق العودة وألا يكون الحديث مقصوراً على مناسبات أو لقاءات أو خطابات أو بيانات، فخطابنا السياسي يجب أن يركز على حق العودة كما أن مناهجنا الدراسية ووسائلنا الإعلامية وكافة الفعاليات الثقافية والدينية يجب أن يكون فيها حيزاً للحديث عن الإنسان المشرّد المقتلع من أرضه ووطنه، والتأكيد على حقه المشروع في العودة إلى الأرض التي أقتلع منها قسراً.

أتمنى من مؤسستكم أن يكون هذا هو هاجسها وأتمنى من كافة الفعاليات والهيئات والمؤسسات الوطنية والدينية أن لا تنسى اللاجئ الذي يتوق إلى يوم الحرية والعودة إلى دياره، فلا سلام إلا بتحقيق الثوابت الوطنية وفي مقدمتها تحرير الوطن من الاحتلال وعودة اللاجئين وتحرير القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

*الأرشمندريت الأب د. د. عطا الله حنا هو الناطق الرسمي باسم الكنيسة الأرثوذكسية في القدس والأراضي المقدسة.

الرقم: ١٢٩٨-٢٠٠٠-٢ ف

التاريخ ٢٠ ربيع ثاني ١٤٢١

الموافق: ٢٢ تموز ٢٠٠٠

الموضوع: تحريم التعويض عن الأرض

فتوى شرعية صادرة عن مفتي القدس والديار الفلسطينية، فضيلة الشيخ د. عكرمة صبري التعويض عن الأرض كبيعها لا يجوز شرعاً

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن التعويض عن الأرض الفلسطينية كبيعها سواء بسواء ولا يجوز
مطلقاً شرعاً، وينطبق على الذي يأخذ التعويض عن ممتلكاته الفتوى
الصادرة عن علماء فلسطين منذ الثلاثينات من القرن الماضي والتي تنص
على التحريم القطعي لأن الأرض الفلسطينية ليست سلعة للبيع والشراء
فهي وقفية مباركة مقدسة، كما أن علماء الأمة الإسلامية وقتئذ وحتى يومنا
هذا قد أصدروا فتاوى مؤيدة لهذه الفتوى.

وهذا فرق شاسع بين التعويض عن الأرض وبين التعويض عن الأضرار
التي لحقت باللاجئين الذين هجروا عن ديارهم بغير حق.

لذا فإن عبارة " حق العودة والتعويض معاً " جائزة شرعاً أي أن اللاجئ
له الحق في العودة إلى دياره كما أن له الحق أيضاً في المطالبة بالتعويض
عن الأضرار والمعاناة والخسائر التي لحقت به وبأولاده وأحفاده، في
حين أن العبارة التي تقول " حق العودة أو التعويض " لا تجوز شرعاً لأن
المحظور قائم فيها لأن التعويض عن الأرض محرم شرعاً.

أما الذي لا يرغب في العودة فليس له الحق بأخذ التعويض مطلقاً مهما
كانت الأسباب ومهما كانت المبررات.

وستبقى أرض فلسطين لأهلها ولجميع المسلمين إلى ما شاء الله وإلى أن
يرث الله الأرض ومن عليها.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته.

حرر بتاريخ: ٢٠ ربيع ثاني ١٤٢١ هـ
الموافق في ٢٢ تموز ٢٠٠٠ م
القدس



مفتي القدس والديار الفلسطينية
عكرمة سعيد صبري

دعوة ثانية "للسباق ضد الزمن"

بقلم: د. روزماري صايغ*

ان نعزز فيه الصلات، ليس فقط بين منظمات البحث، ولكن أيضا في أوساط المجتمع، وذلك لتجسيد أهمية تنسيق العمل في مجال التاريخ الشفوي. وفي خضم العجلة لإنجاز هذا المشروع، يجب أن لا ننسى هدفه السياسي وهو حماية حقوق اللاجئين الآن وفي المستقبل.

ليس هنالك أي جدل، حول مسألة اننا نعيش الآن آخر السنوات التي يمكننا فيها توثيق قصص كبار السن من الفلسطينيين. هذا هو الوقت الذي يجب ان نعزز فيه الصلات، ليس فقط بين منظمات البحث، ولكن أيضا في أوساط المجتمع، وذلك لتجسيد أهمية تنسيق العمل في مجال التاريخ الشفوي. وفي خضم العجلة لإنجاز هذا المشروع، يجب أن لا ننسى هدفه السياسي وهو حماية حقوق اللاجئين الآن وفي المستقبل.

هوامش

* لا بد لي من الاعتراف بأن مصطلح "السباق ضد الزمن" أول من استخدمه منسوباً للتاريخ الشفوي الفلسطيني هو المحاضر في جامعة بير زيت صالح عبد الجواد وذلك كعنوان لمشروع اقترح يهدف الى توثيقه من خلال استجواب من تبقى من الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم عام ١٩٤٨. هذا المشروع الذي لم يلاقى من يتبناه أو المؤسسة التي ترعاه. Interview in Al-Jana, special issue, 2002 on Palestinian oral history.

1 Ronald Fraser, Blood of Spain: The Experience of Civil War 1936-1939, London: Allen Lane, 1979, p 29.
2 Sahera Dirbas in Al-Jana, special issue on Palestinian oral history, 2002, p 23.
3 Michael Palumbo, The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland (London: Faber, 1987).

٤ تطرق بني مورييس الى وثائق جديدة تكشف عن اعتداءات حدثت في الحسينية في الجليل وفي برير بالقرب من بئر السبع. انظر الى:

“Revisiting the Palestinian Exodus of 1948”, The War for Palestine, p 49.

٥ كان صبري جريس واحدا من الكتاب الأوائل الذين بحثوا هذا الموضوع (بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨). المذكرات الشخصية انظر مثلا

Fawzi al-Asmar, To be an Arab in Israel (London: Frances Pintner, 1975).

وكذلك الإجراءات القانونية والعسكرية والإدارية التي اتبعتها الدولة الإسرائيلية الجديدة للسيطرة على الفلسطينيين: انظر الى

The Arabs of Israel 1948-1966- Gaby Abed, Jamil Arafat, Sahera Dirbas, Sharif Kanaana, and Awatef Shiekh in Al-Jana, 2002.

6 Rawan and Dima Damen in Al-Jana, 2002, p 17, 18.

٧ المصدر السابق

٨ مثلا التاريخ الشفوي للنشاطات النسوية، انظر الى فيحاء عبد الهادي، ١٩٩٩، المرأة الفلسطينية والذاكرة: أوراق ورشة عمل حول التاريخ الشفوي السياسي للمرأة الفلسطينية (رام الله). لقد ساعدت السير الذاتية على ملء بعض الفجوات، مثلا،

Fawaz al-Turki, The Disinherited: Journal of a Palestinian Exile (New York: Monthly Review Press, 1972); Fawzi al-Asmar, op cit; Ghada Karmi, In Search of Fatima (London: Verso Press, 2002).

٩ يعود هذا التقدير لعام ١٩٩٥ ويتوزع العدد الى ٣٩٣٩٣ نسمة في الأردن، و٦٢٩٧٠ نسمة من سوريا، ١٨٤٩٣ نسمة في لبنان، و ٧٩٤٧٩ في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، و٦٦٧٧٤ نسمة في إسرائيل. يشمل الرقم الخاص بإسرائيل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم ٧٠ عاما من مجموع عدد سكان إسرائيل وليس من السكان الفلسطينيين فقط. Marwan Khawaja: personal communication

* د. روزماري صايغ باحثة متخصصة في مجال الأنثروبولوجيا والتاريخ الشفوي. تقيم في بيروت ولها عدد من الإصدارات ومنها "الفلسطينيون من فلاحين الى ثوار"، (Palestinians: From Peasants to Revolutionaries) (1979) وكذلك كتاب "كثير من الأعداء، التجربة الفلسطينية في لبنان"، (Too Many Enemies, The Palestinian) (1994) (Experience in Lebanon). هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمتها صايغ الى مؤتمر عقد في معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بير زيت في تاريخ ٢١ - ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

الفردية، لدراسات خاصة بقطاعات معينة ^(١) قد غطت جزءا منها. ومن بين النقاط التي لا بد من استعراضها:

أولا: أنماط الاستقرار في الشتات. ما هي القوى والدوافع التي أثرت في حركة اللاجئين؟ وماذا كانت سياسات الحكومات المضيقّة؟ وما هو مدى تحكمهم في اللاجئين وأماكن تجمعهم؟ ثانيا: كيف تأثرت العلاقات الاجتماعية للاجئين بالشتات والفرقة (الانفصال)؟ كيف أعادت العائلات والمجتمعات الصغيرة التي تشتتت الاتصال ببعضها؟

ثالثا: لماذا ساد الصمت الجماعي أوساط الفلسطينيين فيما يتعلق بالمذابح، وفي بعض حالات الإغتصاب الذي رافق عملية الطرد؟ لماذا تم تذكر مذبحه دير ياسين ونسيان المذابح الأخرى؟

رابعا: كيف تم الحفاظ على صلات اللاجئين بفلسطين في السنوات الأولى؟ وكيف تمكن البعض من العودة؟ وكيف تمكن البعض من البقاء؟ وكيف طردت البقية؟

إن هذه الأسئلة بالإضافة الى مجموعة كبيرة أخرى لا تزال تنتظر أجوبة شافية، حول تدمير المجتمع الفلسطيني في وطنه، وإعادة بنائه في الشتات أو تحت الاحتلال.

سباق ضد الزمن

يطرح العدد الآخذ بالتضائل للفلسطينيين الذين ما زالوا على قيد الحياة ممن يتذكرون مرحلة الانتداب البريطاني أو التهجير عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، أو الفترة التي تلت النكبة مباشرة، أهمية خاصة لمسألة توثيق قصصهم. كان صالح عبد الجواد مصيبا عندما أسمى هذا المشروع "بسباق ضد الزمن". فالتقديرات تشير الى أن عدد الفلسطينيين الذين زادت أعمارهم عن ٧٠ عاما في عام ٢٠٠٣ يقترب من حوالي ٢ ٪ من مجموع السكان، (مع وجود فوارق بسيطة بين منطقة وأخرى). وهذا يجعل مجمل تعدادهم بحوالي ٢٠٥ آلاف، يعيشون في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وكذلك في إسرائيل. ^(٢) يبدو هذا الرقم كبيرا الى أن نذكر أنه يتناقص بشكل يومي. ليس هنالك أي جدل، حول مسألة اننا نعيش الآن آخر السنوات التي يمكننا فيها توثيق قصص كبار السن من الفلسطينيين. هذا هو الوقت الذي يجب

على تدمير القرى، مع العلم أن وسائلأ أخرى قد استخدمت، مثل قذف أماكن تواجد اللاجئين بالمتفجرات، وزرع الألغام في البيوت.

يطرح العدد الآخذ بالتضائل للفلسطينيين الذين ما زالوا على قيد الحياة ممن يتذكرون مرحلة الانتداب البريطاني أو التهجير عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، أو الفترة التي تلت النكبة مباشرة، أهمية خاصة لمسألة توثيق قصصهم.

سابعاً: اختلاف ردود فعل الفلسطينيين. فمثلا لماذا اتخذ سكان نفس المنطقة قرارات مختلفة، حيث قرر بعضهم الهرب فيما قرر البعض الآخر البقاء؟ والى أين توجه الذين غادروا فلسطين؟ إلى أين ذهب الناس؟ ولماذا؟

ثامنا: الخبرات المبكرة لهؤلاء الذين بقوا في ما أصبحت إسرائيل. لقد تم بذل بعض الجهد في هذا المجال من قبل باحثين منفردين. ^(٣)

تاسعا: لم تتضمن معظم الأعمال التي أنجزت أشخاصا أصليين من القرى مدار البحث، ماعدا أعمال بعض الباحثين المنفردين في القدس، يافا وحيفا ونابلس. هنالك حاجة ملء الفراغات المعرفية، من خلال توثيق مدى أوسع من القطاعات الاجتماعية. نحتاج أن نضيف الى السجلات ذكريات النساء عن الهجرة وما بعدها، والتي تختلف بالتأكيد عن ذكريات الرجال. وكذلك من كانوا سكان المدن بكافة طبقاتهم ومستوياتهم، والبدو من مختلف المناطق، والأقليات من مختلف الأطياف، مثل البهائيين والأرمن وكذلك أسرى الحرب وأسرى معسكرات العمل، وكذلك المكفوفين أو أصحاب الإعاقات الأخرى، ^(٤) ولاجئين كانوا أطفالا أثناء هجرتهم. ^(٥)

وما زال البحث في السنة الأولى التي تلت سنة ١٩٤٨، حقلا لم تشمله الدراسات الفلسطينية، علما بأن الذكريات



قرية لوبيا المهجرة في قضاء طبريا (ارشيف بديل)



تهجير عام ١٩٤٨

في مقدمته لأحد أعظم أعمال التاريخ الشفوي الذي حمل عنوان "دمّ اسبانيا"، وهو كتاب حول الحرب الأهلية الإسبانية بين أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، كتب روي فوستر: "توضح الأعمال التاريخية الهامة.. معظم معالم ذلك النزاع، وسببوا الأمل بإضافة أي جديد للصورة العامة في تلك الفترة بلا جدوى. ولكن في إطار المعرفة العامة أو حتى التفصيلية، تبقى بعض الجوانب غير واضحة تماما، منها الجانب الموضوعي وهو طيف من التجارب الحياتية للناس الذين شاركوا في الأحداث. ^(١)

وما زال المؤرخون يصفون الأحداث التي دارت في فلسطين في فترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بمصطلحات تاريخية تقليدية، مثل الحرب، الهزيمة وغيره. وهذا تقديم خاطئ أساسا، لما وقع عام ١٩٤٨ والذي وصفه المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه بـ "التطهير العرقي". وفي هذا السياق، برزت أبحاث ودراسات نور مصالحة حول "الترانسفير" في العقيدة والممارسة الصهيونيتين. ولغاية الآن، يبقى الأمر المفقود تماما هو: تجربة الفلسطينيين العاديين التي مروا بها أثناء ترحيلهم عام ١٩٤٨. وعادة ما يتم التطرق الى الفلسطينيين المهجرين على أنهم مجرد إحصائية، وليسوا طرفا سياسيا. أو حملة لأحداث تاريخية، فجوة تفصل في هذا المقام بين ما يعنيه الفلسطينيون المهجرين عام ١٩٤٨، وكيفية تقديمهم من قبل المؤرخين.

لغاية الآن، يبقى الأمر المفقود تماما هو تجربة الفلسطينيين العاديين التي مروا بها أثناء ترحيلهم عام ١٩٤٨. وعادة ما يتم التطرق الى الفلسطينيين المهجرين على أنهم مجرد إحصائية، وليسوا طرفا سياسيا، أو حملة لأحداث تاريخية.

يقوم العمل على التاريخ الشفوي الفلسطيني لغاية الآن، من قبل بعض الباحثين المستقلين والمنظمات غير الحكومية، وذلك حتى لا يبقى المشهد خاليا تماما من تلك الأبحاث. ومع ذلك تحتاج الأعمال الفردية الى التواصل مع بعضها لكي تأتي الى المشهد بإضافات جديدة، وتعبئ الفجوات الموجودة وتبرز الأسئلة الهامة. يتطلب ذلك تعاونا بين المؤسسات الموجودة في مختلف مواقع الشتات، والمجموعات المحلية، والباحثين المستقلين. إننا بحاجة ماسة الى التفكير في السؤال الأساسي والذي قد يسهم في خدمة مستقبل المؤرخين. فهناك الكثير من جوانب طرد الفلسطينيين غير الواضحة، ومن الأمثلة على ذلك:

أولا: التراكمات التي أدت الى الطرد والتي ابتدأت في أو اخر عام ١٩٤٧، أي ما قبل الخطط الهجومية الصهيونية عام ١٩٤٨، والتجهيزات التي كان بإمكان الناس العاديين ملاحظتها كحمولات الاستطلاع الصهيونية، واستكشاف الريف الفلسطيني. كذلك الأسلحة والأساليب التي استخدمت في مختلف مراحل الصراع الذي دام لمدة عام (مثلا، الهجمات الجوية وكيفية وتاريخ استخدامها)، وكذلك استخدام الحرب النفسية والإشاعات، والدعاية السياسية الإذاعية، واستخدام الجواسيس، واستخدام المختابر اليهود لنقل مختلف الرسائل.

ثانيا: هل استخدمت القوات الصهيونية / الإسرائيلية نمطا موحدا للهجوم على القرى كما اقترح أحد الباحثين في منطقة الجليل؟ ^(٢) وهل كان هذا النمط محصورا في منطقة واحدة أو في مرحلة واحدة من مراحل الطرد؟ ثالثا: تنوع الأساليب واختلاف كثافة الطرد في مختلف المناطق، وبإمرة القادة المختلفين ثم أثناء المراحل المختلفة مثل الطرد أثناء الهدنة.

رابعا: المجازر. وحسب المؤرخ ميشيل بلامبو ^(٣) تزايدت الوحشية الاسرائيلية في المرحلتين النهائييتين للحرب. هنالك حاجة لتعميم المعرفة بالمذابح التي ما زالت غير معروفة على نطاق واسع، مثل الصفصاف وعيلبون والطنطورة ومجد الكروم والجش وعرب صبيب (بالقرب من كفر كنا) والدوايمة وبير السبع ومناطق أخرى من النقب. ^(٤)

خامسا: الإغتصاب. تطرق بالبو الى عدد من الشهادات على حوادث اغتصاب، مع أن هذا أحد الموضوعات التي نادرا ما بحث فيها المؤرخون الفلسطينيون لغاية الآن، ما عدا فيما يتعلق بمذبحة دير ياسين. فما كشفت عنه صحيفة هآرتس مؤخرا، عن حالة قتل واغتصاب فتاة بدوية سنة ١٩٤٩ يجب أن ينبهنا للحاجة لإجراء المزيد من الأبحاث من جهة وإلى أهمية الشهادات الإسرائيلية من جهة ثانية.

سادسا: منع اللاجئين من العودة. ركز البحث الفلسطيني

موقع للذاكرة

بقلم: إيزابيل همفريز

التاريخ تحت أقدامهم.

يوفر النشاط المقام على مواقع الذكريات فرصة للفلسطينيين لكي يشعروا مرة أخرى بأنهم جزءاً من رواية فلسطينية أكثر شمولاً، وكذلك لإعادة تنشيط معرفتهم التاريخية، باعتبارها سلاح لمقاومة وجودهم في موقع ثانوي بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه. حال وصولنا لإحدى القرى أمسك أحد الرجال الذي بدا في الستينات من عمره بذراعي لي يقول لي بانفعال: أن هذه هي قرية الشيخ أحمد ياسين والذي قتل قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ (آب ٢٠٠٤). في موقع الذكريات يشعر اللاجئ المهاجرين داخليا بعلاقتهم بالماضي مرفقة بالارتباط بنضال المجتمع الأوسع الذي فصلوا عنه بقسوة منذ ١٩٤٨.

وقد عزز تكثيف النشاطات الجماهيرية في مواقع القرى المهجرة العلاقات الخارجية، وكذلك الروابط فيما بين مجتمع المهاجرين داخليا، حيث تجزأ نضالهم في كثير من المناسبات الى حملات خاصة بقرى محددة. إن التوجه للنشاطات الجماهيرية المشتركة وبمشاركة اللاجئ من قرى مختلفة وأعضاء آخرين من المجتمع الفلسطيني وكذلك أعضاء من الأغلبية اليهودية (مجموعات مثل زخروت)، أكد مرة أخرى على أهمية قضية اللاجئ في داخل وخارج حدود ١٩٤٨.

قضية مجتمعية

بينما يعرف اللاجئون المهاجرون داخليا على أنهم المجموعة التي فقدت بالفعل بيوتها التي تأويها، إلا أن هنالك العديد من عناصر تجربتهم وذكرياتهم، مشتركة بينهم وبين مجموعات أكبر من السكان الفلسطينيين الذين بقوا في داخل الدولة اليهودية. فجميعهم يواجهون غموض المستقبل وجميعهم يواجهون نفس العقوبات لمشاركتهم في النشاط السياسي ولنشرهم أي شكل من أشكال الوعي المرتبط بالنكبة. فالعديد من الفلسطينيين الذين لا يعتبرون لاجئين، فقدوا أرضهم في حرب ١٩٤٨، وكذلك في عمليات المصادرة التي ما زالت مستمرة حتى اليوم. وبالرغم من أن اللاجئ أنفسهم نظموا وقادوا النشاطات الاحتجاجية واحياء الذكريات في مواقع القرى الا أن هنالك العديد من غير اللاجئ الناشطين في النضال الى جانبهم. فقد قالت حنان من الجديدة - المكر البالغة من العمر ١٨ سنة، والتي تشارك بشكل منتظم في رحلات جمعية المهاجرين "لقد أتيت لأن أمي أخبرتني عن هذه الرحلات وبدت لي أمرا مقبلا للاهتمام. وبعدها أحضرت ابن عمي اللاجئ. فالقصة مهمة بالنسبة لي أيضا".

*إيزابيل همفريز هي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة في كلية سنتا ماريا بجامعة سوري، المملكة المتحدة. همفريز هي باحثة في شؤون المهاجرين الفلسطينيين في الداخل. هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمتها الباحثة الى ورشة عمل عقدها معهد فلورنسا التابع للجامعة الأوروبية في آذار الماضي لاستعراض عناصر الذاكرة وأحيائها في أرجاء فلسطين والمهجر.



قرية صفورية في قضاء الناصرة (أرشيف بديل)

التاريخ هو مسألة قوة في الوقت الحاضر، و ليس مسألة تأملية منفصلة عن الماضي. وبإمكانه أن يساعد على الاحتفاظ بالقوة أو أن يصبح مركبة للزود بها. توقفت مترجمتي للحظة، "إنه يتحدث بسرعة" هكذا قالت وهي تنظر من خلال شبك الحافلة وبدى عليها الإحباط، "لا أستطيع متابعة القصص التي يرويها"... حتى بلغتي العربية المحدودة كنت قادرة على متابعة قصص المرشد أفضل منها. روضة فتاة فلسطينية تلقت تعليمها في ظل المنهاج المفروض على المدارس العربية الفلسطينية في إسرائيل، لم تدرس أبدا التاريخ الفلسطيني المستثنى من المناهج الإسرائيلية. فبينما كانت مواقع المعارك والمجازر من أيام الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ ونكبة عام ١٩٤٨ تطفو مسرعة بجانب شبك الحافلة، كان المرشد يتحدث من خلال الميكروفون بشكل حي لأولئك الذين يحذقون خارج الشبابيك بشكل فضولي. عرف بعض كبار السن تلك القصص ولكن لا أحد من جيل الشباب تعلم تلك الحكايات والتراث في المدرسة. وكذلك لم يتعلمها آبائهم ليتمكنوا من نقلها للأبناء.

يلعب المنهاج الأكاديمي الإسرائيلي المخصص للمواطنين العرب الفلسطينيين دورا مركزيا في نكران التاريخ والهوية الفلسطينيين. تروي أم أحمد وهي مهجرة من أصل حيفاوي عن الأيام التي قضتها كمدرسة في إحدى مدارس الناصرة. كان عليها وزملائها أن ترفع العلم الإسرائيلي في ذكرى استقلال إسرائيل، وإذا سقط العلم على الأرض كانت تتعرض للتحقيق في أسباب ذلك. "كنا عبيدا مجردين من التفكير" قالت. كان مفروضا على المعلمين وأبنائهم أن يغنوا "هاتيكفا" أي النشيد الوطني الصهيوني. يدرّس الأطفال العرب منهاجا ينكر الهوية الفلسطينية بشكل صارخ، بينما تراقب الدولة المدارس العربية لكي تضمن أنها تنفذ الدور المطلوب منها. فقد كان النشاط السياسي للمعلمين الفلسطينيين سواء في داخل الصفوف أو خارج ساعات الدوام مراقبا بشكل دقيق. وكانت الدولة ترفض توظيف المعلمين أو تفصلهم من عملهم لأسباب "أمنية".

زيارة فعلية لمواقع فعاليات تهجير الفلسطينيين كنشاط لا توفره مدارس الفلسطينيين في إسرائيل بل تعتمد استثنائه. وتعي إسرائيل جيدا طاقة وفعل التاريخ الكامن، فنظامها التعليمي يلعب دورا بارزا في دمج أبناء اليهود اجتماعيا، في تراث قومي واحد. وهي عملية ضرورية لأي أمة تتكون من مهاجرين مستوطنين. كان مفروضا على الطلبة الفلسطينيين اتباع المنهج الإسرائيلي، وبالتالي الرواية الإسرائيلية للتاريخ بالضبط كما هو مطلوب من أبناء أي أقلية أصلية في العالم. وتشير جوان رابابورت في دراستها لسكان جبال الأنديز الأصليين في كولومبيا، الى كيف استخدم المستوطنين الأوروبيين الأساطير كأدوات للسيطرة، ولحرمان الناس من التعرف على ماضيهم، الأمر الذي يمثل ضرورة قصوى لتنظيم حاضرهم، وهو نمط متناقل في أرجاء العالم الاستعماري.

ربما يبدو انفصال الفلسطينيين عن حضارتهم وتاريخهم أوضح ما يكون في أوساط المجموعة المتبقية منهم بداخل إسرائيل. ففي ظل النظام التعليمي لوكالة الغوث الدولية-الأونروا، يتلقى الأطفال الفلسطينيين معرفة بالتاريخ الفلسطيني، والرواية الوطنية الفلسطينية. وأما في أماكن الشتات الأوسع فيتوفر للتلاميذ مدخلا لمعرفة التاريخ الفلسطيني على الأقل، ذلك إن لم يدرّس في مدارسهم. وبالرغم من أن الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل يتلقون تعليمهم بشكل منفصل عن التلاميذ اليهود، إلا أن الدولة تفرض عليهم منهاجهم التعليمي. تلعب زيارة مواقع الذاكرة وطبيعة المكان دورا محفزا للمجتمع. لتلمس التاريخ والذاكرة القومية التي يتم التكرار لها في المدرسة والتي تناقض الرواية الاسرائيلية السائدة.

كنا أنا وروضة مشاركتين في جولة جماعية نظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهاجرين في إسرائيل للقرى الفلسطينية المهجرة التي تشكل النصف الآخر من منطقة غزة حين كانت خاضعة للانتداب البريطاني ثم احتلت عام ١٩٤٨ (تقع اليوم في داخل الخط الأخضر ولا تعتبر جزءا من قطاع غزة). ويعتبر هذا النوع من الرحلات النشاط الأساسي المبني على أساس مجتمعي لجمعية الدفاع عن حقوق المهاجرين. وهو مراقبة خمسين شخصا ينتمون الى أجيال مختلفة الى مواقع قرى ذات أهمية مميزة في الرواية الفلسطينية. كثيرا ما نظمت رحلات مشابهة من قبل لجان قرى محددة، ومنظمات غير حكومية وأحزاب سياسية، بمناسبة ذكرى محددة مثل يوم الأرض أو يوم النكبة. فهناك رحلات مصممة لأبناء المجتمع نفسه، وأخرى تهدف الى إبراز الرواية الفلسطينية البديلة وعرضها على الآخرين، كالوفود الأجنبية وممثلي وسائل الإعلام والإسرائيليين المهتمين.

مضمون الرواية

يساعد هذا الاسترجاع للتاريخ، الفلسطينيين على وضع أنفسهم في إطار حكاية أشمل استثنيتهم منها إسرائيل، أو ربما استثنيتهم منها مخاوفهم والقيود الجغرافية وأحيانا المجتمع الخارجي. فالفلسطينيون الموجودون في إسرائيل يواجهون تضاربا في الروايات، وهم لا يجدون مكانهم المريح في إطار الرواية الاسرائيلية ولا الرواية القومية الفلسطينية. فهم محرومون من الروابط مع جذورهم الفلسطينية باعتبارهم مواطنين إسرائيليين، ومع هذا تبقى حجارة

لن ننسى...

الزاوية. قضاء صفد. ٨٨٢ نسمة. هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

المنشبة. قضاء صفد. ١٤٠ نسمة. هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

عمّوقة. قضاء صفد. ١٦٢ نسمة. هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

إندون. قضاء الناصرة. ٧١٩ نسمة. هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

الصالحية. قضاء صفد. ١,٧٦٣ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

المنصورة. قضاء صفد. ٤١٨ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الملاح. قضاء صفد. ١,٠٣٢ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الخصاص. قضاء صفد. ٥٤٥ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

هراوي. قضاء صفد. ٢٩٠ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الدوّارة. قضاء صفد. ٨١٢ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

بيسمون. قضاء صفد. ٢٣ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

العابسية. قضاء صفد. ١,٤١٥ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

عرب صقير. قضاء غزة ٤٥٢ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

كوفخة. قضاء غزة. ٥٨٠ نسمة. هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

ماروس. قضاء صفد. ٩٣ نسمة. هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

قُبّاعة. قضاء صفد. ٥٢٤ نسمة. هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

فرعم. قضاء صفد. ٥٨٥ نسمة. هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

الحرقّة. قضاء غزة. ٦٧٣ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

زرنوقة. قضاء الرملة. ٢,٧٦١ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

القيببة قضاء الرملة. ١,٩٩٥ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

السامرية. قضاء بيسان. ٢٩٠ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

دثّة. قضاء بيسان. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

المالكبة. قضاء صفد. ٤١٨ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

قدس. قضاء صفد. ٤٥٢ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

غرابة. قضاء صفد. ٢٥٥ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

زرعين. قضاء جنين. ١,٦٤٧ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

نوريس. قضاء جنين. ٦٦١ نسمة. هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

خان الدوير. قضاء صفد. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

المزار. قضاء جنين. ٣١٣ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

اللجّون. قضاء جنين. ١,٢٧٩ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

بيت جين. قضاء الرملة. ٦٣٨ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

هواجس عامة حول سؤال النكبة في الأدب الفلسطيني

بقلم: أنطوان شلحت*

أولاً: التصوّر الذاتي الفلسطيني الإيجابي لا يزال معظّمه يستمد مقوماته ومقولاته، إلى حدّ مفرط أحياناً، من مدى تعارضه مع التصوّر السلبي - للإسرائيلي - سواء كان هذا تصوّراً غيرياً في قراءة الفلسطينيين أو تصوّراً ذاتياً في قراءة الإسرائيليين أنفسهم أو بعضهم. وهذا الأمر يحول دون التحليل في فضاءات الإبداع العربي والإبداع الإنساني العالمي الأبعد مدًى والأشمل دلالة. وهذه الملاحظة لا تتغيّ إلا في حدود انحصاره في نطاق هذا الحقل الدلالي دون غيره من الحقول الدلالية. ولعل دراسة فيصل دراج، التي أشرت إليها في سياق سابق، هي من الدراسات الرائدة التي توسع رقعة التفحص والنقد والحكم حول هذه النقطة بالتحديد.

ثانياً: إذا كانت الملاحظة السالفة تمس بالانتقاد، ضمن أشياء أخرى، فكرة معرفة الذات في الأدب الفلسطيني عموماً وبالأخص في هيئة اشتقاقها الحصري من معرفة الآخر، فإننا مطالبون ترتباً على ذلك بأن نفرّق بين مستويين من التفكير المعرفي: مستوى "عنصر المعرفة" ومستوى "صورة المعرفة". وربما يستدعي البحث التاريخي - الاجتماعي التعامل وفق هذا التفرّيق أكثر مما تستدعيه الكتابة الإبداعية. أقصد بذلك الرؤية "القديمة" أو "التبريرية" مقابل الرؤية "الجديدة" أو "الانتقادية". غير أن استبعاده، في الكتابة الإبداعية الفلسطينية، من شأنه التّأدية إلى ثنوية فجائية تتراوح بين حدّين لا أكثر: الأول فلسطين الضائعة والثاني القوة التي اغتصبتها (الصهيونية). بينما يشتمل المشهد على حدود أخرى ليست أقل أهمية ودلالة. ونجافي الحقيقة إذا لم نقل إن هناك اتجاهاً في الأدب الفلسطيني لا يحصر نفسه عامداً في شرقة هذه الثنوية.

ثالثاً: هل يشكل مصطلح "سؤال النكبة" أصلاً معرفياً "ظاهراً" بحيث يمكننا أن نحتكم إليه في سبيل عقد المقارنات وتكوين إجابات محددة على التساؤل حول ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق في مقارنة الأدب الفلسطيني له؟

يحيلنا هذا إلى التاريخ بين نطاقي مذهبين هما الموضوعية والنسبية والمتضادات بينهما مثل: الأصل والإعادة، الكتابة والوقائع، الواقع والتمثيل. ولا بدّ من تعميق الجدل حول البحث التاريخي غير أن المطلوب، فيما يختص بالأدب الفلسطيني، تأسيساً على هذا الجدل، هو الاستيعاب الجديد للتاريخ أكثر مما هو إعادة تمثيل هذا التاريخ.

* أنطوان شلحت هو كاتب وناقد فلسطيني من مواليد عكا عام ١٩٥٦. درس في جامعة حيفا، وشغل مناصب عدة منها رئيس تحرير صحيفة "فصل المقال"، وقائم بأعمال رئيس تحرير جريدة "الاتحاد"، كما يشغل السيد شلحت منصب المدير الفني لمسرح الكرمة في حيفا. من مؤلفاته، "غسان كنفاني - الرجل تحت الشمس، مقالات" (١٩٨٠)؛ "أبو سلمى - الرمز والقصيدة، مقالات" (١٩٨١)؛ "سميح القاسم - من الغضب الثوري إلى النبوءة الثورية، مقالات" (١٩٨٣)؛ "أسطورة التكوين - عن الثقافة الإسرائيلية الملفقة" (١٩٩١)؛ "في النقد والواقعية، دراسات نظرية" (١٩٩٥)؛ "على فوهة البركان، متابعات نقدية عن الأدب الفلسطيني" (١٩٩٦)؛ "ثقوب في الثقافة الأخرية، متابعات عن الثقافة والواقع الثقافي الإسرائيلي" (١٩٩٨).

ينبض نبض جسم حيّ تراكم فيه الزمن، ثم انضغط انضغاط النور في الماس". "ولهذا - أضاف - يغدو إدراكنا للمكان تأكيداً على وجودنا بأبعاد يستحيل قياسها، في منطقة قد تقع بين الوعي والحلم، ولكنها تقع حتماً في القلب مما نسميه الحياة أو الكينونة البشرية، كما أنها في القلب من التجربة التاريخية نفسها". في هذا القول أفكار كثيرة، تبقى أهمها فكرة الذاكرة الوطنية ودلالة خرابها التي أشير إليها في الجملة المقبوسة عن فيصل دراج أعلاه.

وهناك كذلك فكرة الوعي. وفي القلب منه الوعي التاريخي، الذي لا تنفك فكرته الرئيسة توجب مقارنته في محور يتوسط قطبي البحث والذاكرة. ومن نافلة القول إن الوعي التاريخي، في أشكاله كافة، يؤدي دوراً اجتماعياً متقدماً جداً وبالأخص في المجتمعات الحديثة. الوعي التاريخي يزود هذه المجتمعات بما تحول الحداثة دون تزودها به، وهو الشعور بالتراس الجماعي وبالدلالة الوجودية الكيانية. وبالاتفاق من هذا فانه يسهم، إلى درجة كبيرة، في بلورة واستنساخ الهوية القومية أو، على النقيض من ذلك، في تغيير هذه الهوية أو تفكيكها (مثل هذا الإجراء حاصل مثلاً في المجتمع الإسرائيلي).

لئن كان كل ما تقدّم ذكره، وهو ما عرضنا له بنظرة طائر، يشي بجانب هام مما تحقق في موضوع الأدب الفلسطيني و"سؤال النكبة" فإن البحث حول ما لم يتحقق يتعين عليه أن يندرج في سياق الملاحظات العمومية التالية:

هي صورة أخرى عن موت مبتذل ولا كرامة فيه". هذه المقولة للناقد فيصل دراج (من دراسته المتميزة حول "صور اليهودي الغائمة في مرايا غسان كنفاني"، التي ظهرت أول شيء في مجلة "الكرمل"، العدد ٥٣) فيها ما يحيل إلى مقاربة "سؤال النكبة" في الأدب الفلسطيني. أن تبني الذاكرة الوطنية الفلسطينية أو لا تكون - هذا هو السؤال. ومن بعد ذلك للغة أن تتفجر وتتشظى، وللتقنيات الفنية أن تصطرع.

وأن تبني الذاكرة الوطنية يعني، من باب أولي، أن لا تكفّ عن العودة إلى الماضي وعن تعيين الأمكنة من قرى ومدن ووديان ومساجد وأديرة وغيرها. وتتمفصل هذه الأمكنة على محور الزمان الذي مضى، محور الماضي بجراحه التي لم تلتئم. وهذا ما يمنح المشروع الفنية لأدب السيرة الذاتية.

في كل مكان من عالمنا يعيش الإنسان في المكان. أما الإنسان الفلسطيني فإن المكان يعيش فيه. تحضرني هنا مقولة إن الوعي بالمكان هو أشبه بشاعرية بصرية يستسلم لها المرء بعفوية، دونما تفحص أو نقد، ربما لأنها تزيد من حدة الملاحظة وحدة المتعة الحسية بشكل يمكن تعيينه قياساً

إلى متعة الوعي بالزمن، التي تتخطى الحواس والتعيين المباشر. من هنا تبني الفكرة الفلسطينية حول "وعي المكان" اشتقاقاتها ودلالاتها. من هنا أيضاً تستمد هذه الفكرة مقابستها التي ليس أبسطها إحساس جبرا إبراهيم جبرا بأن "المكان

لا يزال سؤال النكبة في عام ١٩٤٨ يشكل أحد أهم الدوافع الرئيسة وراء العودة المستمرة من جانب الأدب الفلسطيني، جيلاً جديلاً ومرحلة مرحلة، إلى الماضي.

هذا الماضي بالنسبة للمبدع الفلسطيني، كائناً من يكون، هو بكيفية ما مرتكز الرفض للحاضر على مستوى الصيرورة، من جهة، ومتكاً الكشف عن مفهوم المستقبل والجديد على صعيد السيورة والرؤيا (الحلم)، من جهة أخرى. ويتحدّد في صلب هذه العودة المستمرة واحد من الأطر العامة، التي تكاد تحمل سمة المرجعية، لحداثة التجربة الإبداعية الفلسطينية مع ما يمكن أن يحمله ذلك من اصطدامات، ليس هنا مكان الخوض فيها، مع المفهوم النظري المتداول لمصطلح الحداثة.

وكما يتجلى الأمر في الأدب الفلسطيني عموماً، فإن هذه العودة عادةً ما تحفل بتصوّر للماضي، ليس من المبالغة القول إنه يتمظهر في منح مغايرة تماماً عن تمظهرات الماضي في إبداعات شعوب أخرى. وحسبنا، للدليل على هذه المغايرة، أن نتوقف ولو إشارياً عند مفهوم "العودة إلى الماضي" في الكتابة الأدبية الإسرائيلية نظراً لكونها، هي أيضاً، موعلة في تقنيات التقاطع ما بين الأزمنة والتواريخ، في موازاة الكتابة الأدبية الفلسطينية وبمناقضة لها. إن هذا المفهوم الأخير، حسبما سبق أن أكدنا مرات عديدة، يقوم على مقاربة للماضي تعتمد في ميكانيكيته وتقنياتها على ذاكرة "شديدة الوطأة" (حسب تعبير إسرائيل شاحك)، لعل أقرب نقطة زمنية لها هي "الكارثة النازية" (الهولوكوست)، بمقدار ما إنها تعتمد في الوقت نفسه على "رؤيا" للمستقبل تنهل عليها، أكثر شيء، عبارة "السنة المقبلة في القدس" الرائجة جداً. ولهذا فإن المقاربة للماضي هنا تتمظهر في منح تعبر عن مماشاة مع الحاضر بصفة ايجابية. بينما تستطيع القول إن المبدع الفلسطيني في لا وعيه، إن لم يكن في وعيه التام، يرفض التماشي الإيجابي مع الحاضر الذي يتعامل معه، على الرغم من تصوّره للماضي ومقارنته له. فإن الحاضر، هنا والآن، ليس حاضراً مرغوباً بمقدار ما هو "حاضر حتى إشعار آخر" أو "حاضر بالوكالة" مقطوع عن الماضي، وإن شئنا التحديد منحه نحو مستقبل لا مهرب من أن يشكل ذلك الماضي أصرة عضوية في سياق استشراف واستشفاف هوية محددة له.

في حالة "حداثة" الأدب الفلسطيني، ارتباطاً مع "سؤال النكبة"، نصادف عنصرين متصلين مبنًى ومعنى: الأول - عنصر بناء الذاكرة الوطنية والثاني - عنصر بناء المكان، وعادة ما يتم ذلك عبر تفنين السيرة الذاتية أو تصعيد السيرة الذاتية إلى مستوى الأثر الأدبي. وبهذين العنصرين في الأدب الفلسطيني، في الشعر مثلاً هو الشأن في القصة القصيرة والرواية والسينما والمسرح والفنون التشكيلية الخ...، يبني المبدع الفلسطيني ذاكرة وطنية حكاوية تجمع شتات الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة كافة. وبتكوينه هذه الذاكرة يبلور الأدب الفلسطيني لنفسه ثقافة وجدانية ويعطي ذاته حقّ تأطير هويته من خلال منظور وتصور يقاربان، في الآن نفسه، أحلام الفلسطيني وهواجسه وبالأساس مفهوم الشعب الفلسطيني لمستقبله وتصوره لهذا المستقبل.

"فكرة الذاكرة الوطنية إن أصابها الخراب أعطبت المهزوم إلى الأبد، وألقت به إلى حياة مبتذلة،



لن ننسى...

بيت سوسين، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

الحمرا، قضاء بيسان، ٨٤٧ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

مسيل الجزل (الزيناتى)، قضاء بيسان، ١١٦ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

أم عجرة قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

هوج، قضاء غزة، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ١٩٤٨.

حزيران ١٩٤٨

سجد، قضاء الرملة، ٤٢٩ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

يبنه، قضاء الرملة، ٦,٢٨٧ نسمة، هجرت في ٤ حزيران ١٩٤٨.

قاقون، قضاء طولكرم، ٢,٢٨٥ نسمة، هجرت في ٥ حزيران ١٩٤٨.

ياصور، قضاء غزة، ١,٢٤١ نسمة، هجرت في ٩ حزيران ١٩٤٨.

البروة، قضاء عكا، ١,٦٩٤ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

جولس، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

تموز ١٩٤٨

خربة جدين قضاء عكا، ١,٧٤٠ نسمة، هجرت في ١ تموز ١٩٤٨.

المسمية الصغيرة (حورانبة)، قضاء غزة، ٦١٥ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

المسمية الكبيرة، قضاء غزة ٢,٩٢٣ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

الجلدية، قضاء غزة، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

عبدس، قضاء غزة، ٦٦٦ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

بعلين، قضاء غزة، ٢٠٩ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

صمّيل، قضاء غزة، ١,١٠٢ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

التينة، قضاء الرملة، ٨٧٠ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

تل الترمس، قضاء غزة، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قسطينة، قضاء غزة، ١,٠٣٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

إدنية، قضاء الرملة، ٦٨ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

جليا، قضاء الرملة، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قزازه، قضاء الرملة، ١,٠٩٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

الخيمة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

برقوسيا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

مغلس، قضاء الخليل، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

تل الصافي، قضاء الخليل، ١,٤٩٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

رنتية، قضاء يافا، ٦٨٤ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

النكبة والمسرح الفلسطيني

بقلم: د. عبد الفتاح أبو سرور*

ربما كان قدرنا ان نكون دائماً شعبا يتأرجح بين احتلال أو إنتداب أو وصاية أو إحتلال مرة أخرى.. وربما كان ذلك السبب الرئيس في اجتماع معظم فنوننا التعبيرية حول مقاومة هذه الإحتلالات على مر العصور، وانتهاء بالاحتلال الاسرائيلي الذي ما زال جائثا كالموت الثقيل على صدر مقاومتنا الشرعية والجميلة. ولأننا نعيش نكبة مستمرة، كلا واجزاء، منذ سبعة وخمسون عاما، ولأن الذئاب تحوم حول ذاكرتنا وحقوقنا المصونة دوليا والمفرط بها من دولة الإحتلال وبعض اقزام التاريخ من ابناء جلدتنا وغيرهم، كان لا بد لنا من استمرار انعاش ذاكرة الأجيال الفلسطينية. وتعددت طرق انعاش هذه الذاكرة، فهناك ملابس وحلي وادوات، حملها المهجرون الذين أجبروا على اللجوء، أو مفاتيح أبواب بيوتهم التي اغلقوها أو لم يغلقوها، والتي لا يخلو منها أي بيت. وهناك التاريخ الشفوي، أو الكتب التاريخية، أو قصص اللاجئين والنازحين والمهجرين في الوطن والمنفى، أو قصائد وروايات تسطر ملاحم شعب في مقاومة مستمرة، أو لوحات فنية تجسد مأساة تكرر في واقعيتها كل يوم، أو أفلام ومسلسلات ولقاءات ودنوات تلفزيونية واذاعية تحيي ذاكرة جيل عاش التهجير الأول والثاني وسياسة "التطفيش" المستمرة التي تتبعها حكومة دولة الإحتلال. أو اعمال مسرحية تجسد على خشبة المسرح تاريخا كاملا نزع معنا من ماضينا ليسكن حاضرا ومستقبلا.

إن تجسيد النكبة والجرح الفلسطيني النازف على المسرح، لم يكن وراءه حبنا للحزن وعشقنا للبقاء على مأسينا، ولكن إحياء للذاكرة الفلسطينية والعالمية وتقديما لمأساتنا للجمهور كما نحن عشناها ونعيشها، لا كما ينقلها الآخرون عنا. وكان الهدف الأكبر هو هذا الجيل الفلسطيني الناشئ، حتى يعيد قراءة تاريخه ومأساته، ولا ينسى.

ما الذي يجعلنا نقاوم؟ ما الذي يميزنا كشعب، ويجعلنا رغم المأساة نجد بارقة أمل، ورغم الحزن نجد لمسة جمال، ورغم القهر الشديد، تحركنا أوتار العود وعزف الناي؟ ما الذي يميزنا كشعب يعيش تحت وطأة الإحتلال، فنضحك لنكتة، ونرفض أن نعيش مسوخا حزينة تستجدي الشفقة وتتسول الحق؟ إننا نصُـر على هذه المقاومة، ونرفض الترحزح عن حقوقنا كي نحافظ على إنسانيتنا، وعلى انتمائنا البشري ونرفض الأقفاص التي تحاول دولة الإحتلال ان تسجننا فيها اعلاميا وميدانيا وتزرع في اذهان العالم بأننا لسنا سوى شعب همجي متوحش لا يمت للإنسانية بصلة حتى باتت كلمة فلسطيني في بعض الدول او المجتمعات مرادفة لأرهابي. ولأننا بشر ونحترم انسانيتنا، ولنا حقوق مسلوبة، فإننا نرفض ان نتخلّى عن هذه الحقوق.

وجاء المسرح الفلسطيني ليكون وسيلة من وسائل المقاومة المستمرة ضد سياسة تغيير التاريخ وطمس الهوية والثقافة والحضارة الفلسطينية التي تنتهجها دولة الإحتلال ومن حالفها. فقام المسرحيون الفلسطينيون باستخدام أرقى الوسائل الحضارية والانسانية للتعبير عن همومهم وهموم شعبهم.. ولأن المسرح، فن جميل وراق، ولأن العلاقة مباشرة بين المشاهد والممثل والكلمة.. ولأن المسرح وسيلة تثقيف وتعليم وتحريض استخدمت على مر العصور، فقد كان من اقوى ادوات المقاومة الجميلة.

وأنا هنا لست بصدد صياغة تاريخ المسرح الفلسطيني، إلا انه من الجدير التذكير بأن المسرح الفلسطيني شهد بداياته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، من خلال عدة محاولات لها اهميتها التاريخية، وربما نجد بداياته في العام ١٩١٩، حيث عرفت مجموعة من الأسماء التي اهتمت بالكتابة للمسرح ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٩، وعلى رأسهم جميل حبيب بحري، والأخوة صليبا ونصري وجميل وفريد الجوزي. وقد ساهم تأسيس الإذاعة الفلسطينية في القدس سنة ١٩٣٦ بإدارة إبراهيم طوقان في تنشيط الحركة المسرحية وخصوصا نشاط عائلة الجوزي التمثيلي البارز في هذه الإذاعة.

خرجت في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية مسرحيات تحارب الصهيونية وتحض على عدم بيع الأراضي لليهود، وركز بعض الكتاب على الكتابة المسرحية الموجهة ضد النفوذ الأجنبي وتدخله في شؤون

العرب الداخلية.

وأصابت صدمة النكبة المسرح الفلسطيني بخيبة أمل كبيرة بعد النشاط البارز والمحطات الهامة التي حققها زمن الانتداب البريطاني، رغم صرامة الرقابة البريطانية ضد المسرحيات السياسية، فتشتت شمل فناني المسرح الفلسطيني وهاجر معظمهم إلى الأردن حيث بدؤوا نشاطا مسرحيا فلسطينيا هناك. وبعد انطلاقة الثورة تشكلت الكثير من الفرق المسرحية الفلسطينية في بعض الاقطار العربية وفي داخل الأراضي المحتلة رغم كل الحواجز والقيود، وفي الشتات خارج فلسطين وبمبادرة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح تشكلت جمعية المسرح الفلسطيني سنة ١٩٦٦ في دمشق وقدمت أعمالا في عدة عواصم عربية.

وكان الإنتاج المسرحي الأول للمسرح الوطني الفلسطيني مسرحية " محاكمة الرجل الذي لا يحارب" وهي من تأليف ممدوح عدوان وإخراج حسن عويني، وبعدها قدمت الفرقة مسرحية "العصافير تبني أعشاشها بين الأصابع" تحت عنوان " الكرسي" من تأليف الشاعر معين بسيسو ومن إخراج خليل طافش، وقد حققت هذه المسرحية شهرة كبيرة وصدى واسعاً ليس في الوطن العربي فحسب بل في كثير من البلاد الأوروبية أيضا وذلك عندما مثلت فلسطين في مهرجان المسرح العربي في الرباط عام ١٩٧٤ ويقول خليل طافش: " أنا اعتبر مسرحية محاكمة الرجل الذي لم يحارب للشاعر الفلسطيني ممدوح عدوان بداية خلق مسرح فلسطيني بالمعنى الكامل ". كما قدمت الفرقة مسرحيات أخرى مثل "شعب لن يموت" من تأليف فتى الثورة وإخراج صبري سندس، و " الطريق" من تأليف وإخراج نصر الدين شّمّا، و "حفلة من أجل ٥ حزيران" من تأليف سعد الله ونّوس وإخراج علاء الدين كوكش. وقد شهدت الحركة المسرحية تطورا ملحوظا بعد ١٩٦٧، وقد ظهر أول تجمع مسرحي في الضفة الغربية في شباط ١٩٧٥ تحت اسم "تجمع العمل والتطوير الفني" كعلامة مسرحية بارزة في الأراضي المحتلة سبقها وتلاها العديد من الفرق المسرحية الهامة التي ظهرت في مختلف مدن الضفة الغربية منها على سبيل المثال لا الحصر، فرقة عائلة المسرح التي تحولت إلى فرقة بلالين ثم بلا لبن، دبابيس، صندوق العجب، الحكواتي، المسرح الوطني الفلسطيني، القصبة في القدس وقد تحولت إلى رام الله في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، عشتار لتعليم وتدريب المسرح، مسرح السنايل وعناد وأيام المسرح وغيرها. بالإضافة الى الفرق المسرحية والفنية التي انشئت في المخيمات مثل مسرح الرواد في مخيم عايدة.

وقد كانت النكبة، وما تلاها من الهم الفلسطيني عجيبة أساسية في معظم الاعمال المسرحية التي قدمها المسرح الفلسطيني. وكما يقول المخرج الفلسطيني فؤاد عوض في مداخلة القاها في مهرجان قرطاج – تونس ٢٠٠٤: «يمكنني ان اجزم بأن ميزة المسرحية الفلسطينية هي العودة الى المكان والزمان اللذين توقفا بالنسبة لنا في فلسطين عام النكبة عام ٤٨». ويتابع الفنان فؤاد عوض "في الواقع، عدم التوازن او الخلل في التوازن هو عنصر ومركب اساسي في درامية المسرحية الفلسطينية بشكل عام والتي تعتمد على مبدأ كان لنا بيت وأرض، وكانت لنا حياة جميلة في القرية او المدينة او الريف، ولكن دائرة الحياة مرّقت هذا النسيج، وقامت الحرب بتمزيق اوصال العائلة الواحدة والشعب الواحد".

ولأننا شعب نحب الحياة، ولا نريد ان نؤلول على ما فات، ولأننا نقاوم، فقد قمت بتأليف وإخراج مسرحية "إحنا



أطفال من فرقة مسرح الرواد في أحد العروض (أرشيف بديل)

اولاد المخيم"، حيث قامت بتمثيلها فرقة أطفال مسرح الرواد في مخيم عايدة، وقالت الصحف عنها: "بين الضحك والدموع، أطفال مخيم عايدة جسدوا المعاناة الفلسطينية"، "مسرحية – نحن أطفال المخيم – تعيد قراءة تاريخ القضية الفلسطينية على مسرح الهناجر"، "تاريخ فلسطين على مسرح في القاهرة" وغيرها من المقالات. نعم أردت تجسيد هذه المعاناة الفلسطينية المستمرة على المسرح، وإعادة قراءة التاريخ كما عشناه ونعيشه، وأن أستفز الصمت العربي والعالمي الثقيل من خلال جولات عروض محلية ودولية. وأن تبقى ذاكرتنا حية، بماضيا وحاضرها ومستقبلها، وأن تبقى أسماء قرانا، التي دمرتها عصابات الصهاينة وغيرت اسرائيل أسماءها، عربية. ولأقول أيضا، أننا كشعب يقاوم أيضا بطرق سلمية وجميلة وبعيدة عن العنف، إلا ان هذا النوع من المقاومة لا يعني التخلي عن الحقوق والرضى بفقنا وبقايا موائد أوسلو وجنيف والمبادرات المخزينة من أناس فقدوا الحياء وفرطوا بحقوق شعبهم المعترف بها دوليا.

ما الذي يجعلنا نقاوم؟ ما الذي يميزنا كشعب، ويجعلنا رغم المأساة نجد بارقة أمل، ورغم الحزن نجد لمسة جمال، ورغم القهر الشديد، تحركنا أوتار العود وعزف الناي؟ ما الذي يميزنا كشعب يعيش تحت وطأة الإحتلال، فنضحك لنكتة، ونرفض أن نعيش مسوخا حزينة تستجدي الشفقة وتتسول الحق؟ إننا نصُـر على هذه المقاومة، ونرفض التزحزح عن حقوقنا كي نحافظ على إنسانيتنا، وعلى انتمائنا البشري ونرفض الأقفاص التي تحاول دولة الإحتلال ان تسجننا فيها اعلاميا وميدانيا وتزرع في اذهان العالم بأننا لسنا سوى شعب همجي متوحش لا يمت للإنسانية بصلة.

إن تجسيد النكبة والجرح الفلسطيني النازف على المسرح، لم يكن وراءه حبنا للحزن وعشقنا للبقاء على مأسينا، ولكن إحياء للذاكرة الفلسطينية والعالمية وتقديما لمأساتنا للجمهور كما نحن عشناها ونعيشها، لا كما ينقلها الآخرون عنا. وكان الهدف الأكبر هو هذا الجيل الفلسطيني الناشئ، حتى يعيد قراءة تاريخه ومأساته، ولا ينسى، لأن الصهاينة يريدون منا أن ننسى، في حين أنهم لا يكونو ولا يملون بتذكير العالم بما أصابهم. ولأن نسيان الحق جريمة لا تغفر، والتفريط بهذا الحق جريمة أبشع وأكبر.

* د. عبد الفتاح أبو سرور من مواليد مخيم عايدة في عام ١٩٦٣، وتعود عائلته أصلا الى قرية بيت نتيف في محافظة القدس. درس في جامعة بيت لحم، وحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة باريس نورد في موضوع الهندسة البيولوجية الطبية. عمل بعدها في مناصب عدة ومنها محاضرا في جامعة بيت لحم. أسس أبو سرور في العام ١٩٩٨، مسرح الرواد ولا يزال يقوم على إدارته. د. أبو سرور هو أيضا عضو في مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

سلام عليك يا أم الزينات

بقلم: خالد منصور*

رغم كبر سنّ والدي إلا انه لم يكن يتعب من التجوال في البلدة، وكان يقضي ساعات وساعات هائما على وجهه في دروبها القديمة، وكأنه يبحث عن شيء ما كان قد نسيه عند خروجه الأخير من البلدة.. وأصرّ أبي على أن أطأ بقدمي معظم قطع الأراضي التي كان يحفظ أسماءها كما يحفظ أسماءنا نحن أبناءؤه.

معنا متناقلا، وكأنه يريد أن يقول لنا: اتركوني هنا في بلدتي، وعودوا انتم إلى مخيمكم..

أما نحن الجيل الثاني للهجرة ومن شدة تعلقنا بديارنا الأولى، فقد واضلنا على تنظيم رحلة جماعية للحج إليها كل عام، وخصوصا في ذكرى النكبة ١٥ أيار، وهو اليوم الذي يعني لنا الشيء الكثير، حيث اجبرنا فيه الصهاينة وبالقوة على ترك منازلنا وأزواقنا وممتلكاتنا، لنصبح من لحظتها مهجرين مشرّدين نحمل اسم لاجئين، ويكون لنا رقم في سجلات الأمم المتحدة وسجلات وكالة غوث اللاجئين. لقد سألت أبي ذات يوم لماذا خرجتم من بلدتكم؟ ولماذا لم تدافعوا عنها؟ فأجابني والحسرة تعصر قلبه: لقد فعلنا كل ما نستطيع وقاومنا بكل ما نملك لكن سلاحنا كان بسيط وقليل، ولم نكن مدربين جيدا بالمقارنة مع اليهود الأحسن تدريب، والمالكين لأحدث الأسلحة الإنجليزية... ورغم كل ذلك فلم نترك ديارنا إلا بعد أن قتلت قوّات الهاجاناه العديد من أبناء بلدتنا، وفجّرت عددا كبيرا من المنازل.

لقد ظلت حكايا اللجوء ترن في آذاننا، وما زالت كذلك إلى يومنا الحاضر، وحرصنا نحن على نقل هذا التراث إلى أبنائنا، ليكون أمانة تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل... لقد مات أبي - أبو عاطف رحمه الله- في العام ١٩٨٦ وهو لم تفارق لسانه سيرة أمّ الزينات وأهل أمّ الزينات، وقد أوصانا أن ننقل رفاته بالإضافة إلى رفات صديق آخر عزيز عليه (هو داود الخالد) إلى أمّ الزينات، وذلك عندما نعود إليها ونحررها من دنس الغاصبين.

فسلام عليك يا أمّ الزينات.. سلام على روايبك ومروجك الخضراء، وينابيعك الصافية كعين الديك.. سلام على اهلك اصحابك المشرّدين في كل أرجاء المعمورة، الحالمين بالعودة إلى أرضهم وارض آبائهم وأجدادهم في يوم من الأيام... مهما طال الزمن ومهما تباعدت المسافات.

*خالد منصور هو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، ومدير الإغاثة الزراعية في محافظة نابلس، وهو عضو في لجنة "سعود" في محافظة نابلس. منصور من مواليد قرية أم الزينات المهجرة قضاء حيفا، ويقيم في مخيم الفارعة.

معالمها، بآبار مياهها العذبة - كبير الهرامس وبير الناطف وبير شمشورش- وعيون مائها كعين البويضة وعين الصفصافة وعين الشمالات وعين الشقاق، وعين الحاج ونبع العليقة وواد أبو نمر... وأخذني إلى آثارها القديمة ليؤكد لي عراققتها وجذورها الضاربة في عمق التاريخ، فعرفني بمغر النواميس ومغارة المعلقة، وأصرّ على أن أطأ بقدمي معظم قطع الأراضي التي كان يحفظ أسماءها كما يحفظ أسماءنا نحن أبناءؤه. فاصطحبني إلى جورة البير والبطيحي والحج حسن، وخلة الجاج وبكار والمصرارة وواد الملح، وجرماشة والمطبعة وذراع نجم وخلة التينة، ووعرة الزيتون والمل وخلة الزرد والمقشور، وأم القدور وأبو الواويّات وأم السحالي... عرفني على مواقع البيادر الغراب والبيادر الشراقا حيث كانت تقام الأعراس وليالي السمر والأفراح... وعرفني على موقع الجامع والمدرسة والمقبرتين - القديمة حيث كان جدي الأول محمد الحمد قد دفن، وكذلك المقبرة الجديدة... عرفني على مواقع المنازل فقال لي هذا موقع بيتنا القديم (دار صبح)، وهذا موقع دار بشر، وهذه حارة المراح حيث كانت عائلة الفحامنة تسكن، وهذا موقع دار أبو خليل، وهذا موقع دار حسان، وموقع دار الشيخ يوسف، وهذا موقع دار الحردان، ودار الخطيب، ودار سلامة، ودار أبو طربوش، ودار البياري... ولم ينسى دار أبو حنا- النصراني الوحيد الذي كان يسكن في القرية- والذي كان يعمل اسكافيا وخياطا وطبيبا وصاحب دكان في البلدة.

كان أبي يحبّ أمّ الزينات ويعشق أمّ الزينات - بأرضها وسكانها- حباً لم أر شبيها له طيلة حياتي - لدرجة انه وأثناء سيره بين أطلالها، كان يتعرّف على البيوت (التي أزالها اليهود نهائيا من على الأرض في أواخر السبعينيّات من القرن الماضي). كان يتعرّف عليها من أشجار الزيتون والتين والرمان والصبر، التي ما زالت باقية حتى اليوم، تنمو وتعيش في مكانها، صامدة رغم كل محاولات الصهاينة الغاصبين لطمس كل شيء عربي في البلدة... وعند كل بيت كان أبي يتوقّف ليتذكّر ويتنّهّد ويقول: هذا بيت فلان الذي كانت زوجته فلانة وأبنائه فلان وفلان، وهم يعيشون الآن في البلد الفلاني.. ورغم كبر سنّ والدي إلا انه لم يكن يتعب من التجوال في البلدة، وكان يقضي ساعات وساعات هائما على وجهه في دروبها القديمة، وكأنه يبحث عن شيء ما كان قد نسيه عند خروجه الأخير من البلدة.. وعندما كان يحين موعد العودة كان أبي يركب السيارة

"أنا من الرّبة البيضاء، التي سيقم الله عليها عرشه يوم القيامة، ليحاسب البشر"، بهذه الكلمات التي قد لا يعادلها أي كلام آخر في الفخر والاعتزاز، وصف أبي بلدته أم الزينات، كلمات سمعتها في طفولتي وحفرت من يومها في قلبي وعقلي ووجداني.. صحيح أنني قلت يوم سمعتها من أبي أنها كادت تلامس الكفر-لأن أبي (وهذا ما ظننته حينها) قد غالى بوصف بلدته حتى جعلها قطعة من الجنة والفردوس العظيم.. إلا أنني وبعد أن كبرت وذهبت إلى هناك لزيارة أطلال البلدة برفقة أبي في العام ١٩٧١، دهشت كثيرا من جمالها وطبيعتها الفتانة، وقلت حينها: لقد كان أبي على حق..!! قام الزينات هي الجنة بعينها، فيها الجبل الشامخ - جبل الكرمل- وما أدراك ما الكرمل..!!، وفيها الغابات والأحراش، وفيها الينابيع والآبار، فيها السهل المنبسط الخالي حتى من الحصى، وفيها الوعر وكروم الزيتون..

قرية كانت تربض كالقلعة على سفوح جبل الكرمل العظيم، لتطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وعلى سهل مرج ابن عامر من الجهة الأخرى، وتنبسط أراضيها كالصف في سهل الرّوحة الفسيح، لتنتج الحنطة والبقوليات والذرة، بالإضافة إلى ما تنتجه أراضيها الجبلية من زيتون وكل ما تشتهيه الأنفس من أصناف الفواكه كالتين والرمان والعنب والصبر.. كانت أم الزينات تبعد عن مدينة حيفا الساحرة ١٧ كم باتجاه الجنوب الشرقي، ويحاذيها من الغرب قرية أجزم وأحراش الكرمل، ومن الشمال قرية الدالية الدّريّة وكذلك أحراش الكرمل، ومن الشرق واد الملح ومرج ابن عامر، ومن الجنوب قرية الريحانية وسهل الرّوحة.

كانت أم الزينات قرية بسيطة هادئة لم يتجاوز عدد سكانها في العام ١٩٤٨، ١٧٥٠ نسمة، وأهلها فلاحون حقيقيون، يحبون الأرض كحب آبائهم، فلم يفرطوا في شبر منها، ولم يبيعوا حبة تراب واحدة للغاصبين والسماسرة، كانت وادعة وفي نفس الوقت حصينة، فاستحقّت ما قاله عنها النّاثر الفلسطيني الكبير أبو درّة بأنها البلد الأمين، وبالفعل شكّلت الملاذ الأمين للثّائرين على الاستعمار البريطاني، وللمقاومين للزحف اليهودي الاستيطاني، ولم يستطع المحتلون الإنجليز إلقاء القبض على أي من الثّوار في أراضيها، رغم أنها عرفت كقاعدة خلفية أساسية للثّوار، وهو الأمر الذي أكدته وقائع معركة أمّ الدّرج الشهيرة.

دخلتها أول مرة بصحبة أبي الذي عرفني بكل

في إنتظار القيامة

بقلم: سليمان شفيق*

أحبائي من منكم يبقى لكي أحيا سنة.. سنة أخرى.. منذ أن وافقت على كتابة مقال عن ذكرى النكبة الأولى العربية، نكبة فلسطين، وأنا لم أكف لا عن التامل.. ولا عن الكتابة في مخيلتي. عشرات الأفكار، مئات السطور، خرجت من العقل.. إلى المخيلة... إرتدت بعد أن رفضها القلب، أفكار سياسية عربية... عن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.. أيها الصامدون هناك... ثورة حتى النصر.. وغيرها من تلك الأفكار والشعارات التي انتهى عمرها الإفتراضي، أفكار طوباوية عن السلام مثل سلام الشجعان، سلام يطل من فوهة البندقية، وغيرها من الأفكار التي انتهت عمرها الإفتراضي أيضا. لقد تعبت.. نعم.. أريد أن اكتب عن الحاضر الآتي، لا أريد أن اكتب أفكارا مهما كانت صحتها فقد استهلكها جيلي والأجيال السابقة، أريد أن اكتب لجيل ما بعد صبرا، جيل ولد مع أولسو، ذلك الجيل الذي يحمل في يده اليمنى بندقية، وفي يده اليسرى أغصان الزيتون، يخرج في الصباح الباكر إلى حاجز إيريّز ليعمل في إسرائيل، أو إلى المدرسة الثانوية أو الجامعة، يقابل إسرائيليين يقطعون أوصال جسد وطنه وآخرون يساعدون في العمل، أو في المظاهرة طلبا للحق الفلسطيني. لهذا الجيل.. جيل نديم.. ورولا.. وزباد.. وزهوة.. أكتب.

أكتب دون وصاية... وأطالبكم أن ترفضوا كل الوصايا.. وتلك هي الوصية الأولى. ثم لا تتخلوا عن الحب.. فهناك حبان.. حب شامل.. وحب تفضيلي.. والحب الشامل تواجهون به الظالم بكل السبل والطرق حتى يرجع عن ظلمه... والحب التفضيلي أن تعطوا كل شيء لا للذين يحبونكم كاشخاص بل للذين يحبونكم كإرض. ثم فرقوا بين الحرب والسلام. لأن الحرب وسيلة اما السلم فهدف. في الحرب تستخدم الحيل والتكتيك والمباغطة، أما في السلام فلا تستخدم الا الحق. ثم لا تخافوا ممن يغتالون الجسد، بل خافوا ممن يغتالون الروح.. فلا تخافوا من اليمين الناشئة الاسرائيلي... فهم أكبر ضمانة لبقاء القضية ساخنة حية، وخافوا من الذئاب الذين يرتدون ثياب الحملان في اليسار، فهم يسلبونكم روحكم بطرق سلمية ودية، فكوثوا حكماء كالحيات وودعاء كالحمام. ثم طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله. ولا تهتموا لجنسيتهم ولا لونهم ولا ديانتهم أو مقدار ما يقدمونه، بل إهتموا بمواقفهم التي لا تحيد عن حقك في الأرض مهما أخطأتم في إستخدام الوسائل للحصول على الحق، ولا تهملوا انتقاداتهم.. ولكن ركزوا على مواقفهم في أرضكم... ثم حافظوا على أجسادكم وأرواحكم.. وحافظوا على أجسادكم حتى النفس الأخير، لأن أجسادكم هي أرضكم، وأرض بلا أجساد.. هي أرض غير صالحة للزراعة ولا للحصاد. ولأن أرواحكم هي التي تقود أجسادكم، والجسد والروح هما مركز القلب والعقل والإرادة... فإن حافظتم على أجسادكم وأرواحكم... صرتم أرضا مزروعة بالبشر.. فالحبة تعطى سنبة والسنبلة تعطى مائة حبة. وإذا لم تحافظوا على أجسادكم وأرواحكم ستصيرون أرضا بلا بشر... أرضا بلا حصاد، وتلك هي جدلية الأرض والبشر، الروح والجسد، القلب والعقل، العاطفة والإرادة، وهكذا فنحن الذين يموت افضلنا لكي يبقى الآخرون على الأرض بلا دموع.

أحبائي من منكم يبقى لكي أحيا سنة.. سنة أخرى فقط.. لكي أعشق عشرين مدينة من فلسطين، وأرقص مع عشرين امرأة من فلسطين وأقبل أيادي عشرين رجلا من فلسطين. أحبائي.. الشهداء.. ومشاريع الشهداء من الاحياء... أتوق إليكم.. وأخاف أن أموت كالبعير على فراشي.. أريد ان أعبر مع المسيح الفلسطيني الجبلجبل، أصلب مع مسيحننا.. أتألم معكم، لكي أرى المجد المقبل من فوهات عيونكم. أناديكم... أناديكم.. أشد على أياديكم... وأبوس الأرض تحت نعالكم وأقول أفديكم... أتمنطق بالحطة الفلسطينية مع المسيح، أغسل أرجلكم، أتناول العشاء الأخير معكم، أحمل صليكم.

وها أنا للمرة السابعة والخمسين أنتظر القيامة في المكان ذاته، وكلي رجاء ان الثلاثة ايام لم تات بعد... وكما قام المسيح... ستقوم فلسطين ديمقراطية علمانية على كامل التراب... نعيش فيه جميعا يهودا وعربا مسلمين ومسيحيين. أحبائي.. كل سنة ونحن ننتظر القيامة بالحلم.. محتضين الرجاء... ولن تسقط البندقية ولن يسقط غصن الزيتون... ويبقى الإيمان والرجاء والمحبة ولكن أعظمهن المحبة... وكما أن المحبة لن تسقط ابدا ففلسطين لن تسقط ابدا..

*سليمان شفيق هو كاتب وصحفي وباحث مصري له العديد من الكتابات الأدبية واليحية، كما قدم العديد من الأوراق والكتابات في الشأن القبطي المصري ابرزها، "الأقباط بين الحرمان الوطنى والكنسي" (القاهرة، ١٩٩٦).



زيارة لقرية أم الزينات (تصوير: جمعية المهجرين)

أبعد من خاطرة !

بقلم: عيسى العزة*



كويكات. قضاء عكا. ١,٢١٨ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عمقا. قضاء عكا. ١,٤٣٨ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

ولحمة. قضاء الرملة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الطيرة. قضاء الرملة. ١,٤٩٦ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الرملة. قضاء الرملة. ١٧,٥٨٦ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

قولة. قضاء الرملة. ١,١٧٢ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

البرية. قضاء الرملة. ٥٩٢ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دانيال. قضاء الرملة. ٤٧٦ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دير طريف. قضاء الرملة. ٢,٠٣٠ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

خربة الضهيرية. قضاء الرملة. ١١٦ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عثابة. قضاء الرملة. ١,٦٤٧ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

جمزو. قضاء الرملة. ١,٧٥٢ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الكنيسة. قضاء الرملة. ٤٦ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

اللد. قضاء الرملة. ١٩,٤٤٢ نسمة.
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الجورة. قضاء القدس. ٤٨٧ نسمة.
هجرت في ١١ تموز ١٩٤٨.

خربة زكريا. قضاء الرملة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

عجنجول. قضاء الرملة. ١,٤٣٨ نسمة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الحديثة. قضاء الرملة. ٨٨٢ نسمة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الجورانية. قضاء الرملة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

جنداس قضاء الرملة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الزريعة. قضاء الرملة. ١٣٤٦ نسمة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

خربة. قضاء الرملة. ١٩٧ نسمة.
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

صوبا. قضاء القدس. ٧١٩ نسمة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

صطاف. قضاء القدس. ٦٢٦ نسمة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

خربة اللوز. قضاء القدس. ٥٢٢ نسمة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

عقور. قضاء القدس. ٤٦ نسمة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

راس العين. قضاء الرملة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

مجدل بابا (مجدل الصادق) قضاء الرملة.
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

دير أبو سلامة. قضاء الرملة. ٧٠ نسمة.
هجرت في ١٤ تموز ١٩٤٨.

المالحة. قضاء القدس. ٢٢٥٠ نسمة.
هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

عين حوض. قضاء حيفا. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

مثلي بالغثيان... وانتشلني من حالة الضياع وأعادني إلى بيت العزاء... لنعود إلى المخيم في مدينة بيت لحم عند المساء... ومدة التصريح الإسرائيلي قاربت على الانتهاء... وأنا اليوم وأنا هنا في بيت لحم، فانا هناك في قريتي وأرضي بتل الصافي... أنا هنا في بيت لحم وهي مدينة عربية فلسطينية... وأنا لاجئ عربي فلسطيني... ولكن أرضي وكرامتي وهويتي هناك في قريتي في فلسطين وعلى ثرى وطني في فلسطين.

وستكون دولة عربية فلسطينية عديدة ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل وأنا أبارك الواقعيون الليبراليون وأناضل من أجل ذلك... ولكن لن تكون الدولة على حساب حق العودة... وسأبقى ضيفا في دولتي الفلسطينية كلاجئ حتى أعود إلى بيتي وأرضي وقريتي المدمرة " تل الصافي " .

إن اللجوء هوية جغرافية ونضالية، وحق العودة أكبر من كل تنظيم أو حزب أو فصيل سياسي، وهو المبرر لاشتعال الثورة وقيام منظمة التحرير... حق العودة حق مقدس ليس للاجئين الشتات إلى أرض الدولة الفلسطينية بل لجموع اللاجئين في الشتات والوطن... إلى قراهم ومدنهم الأصلية المدمرة.

هل أغضبكم أيها الوكلاء والأجراء... وأنا اطالب بتنفيذ معاهدة جنيف وإعلان حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار ١٩٤... وأنا أنادي بالسلام واحمل غصن الزيتون وأعترف بإسرائيل إذا اعترفت بحقوقنا كاملة في العودة إلى قريتي التي دمرت وأرضي التي اغتصبت مع كافة حقوقي في الاعتذار والتعويض والاعتراف بي كعربي فلسطيني في دولة سموها كما شئت لا كما أشاء... وكفى لعبا بالنار والويل من غضب جماهير حق العودة وهم بالملايين ولتخرس السنة الوكلاء والسماسة.

وفلسطين عربية تاريخياً وجغرافياً وعقائدياً وثقافياً، وماضياً وحاضراً ومستقبلاً... وعاشت فلسطين.

وانا لا أقول لمن يبكي على وطنه ما قالته أم آخر ملوك بني الأحمر في غرناطة عائشة لولدها " أبي عبد الله الصغير " وهو يبكي على ضياع ملكه.

أبك مثل النساء ملكا مضاعا

لم تحافظ عليه مثل الرجال

بل أقول ما قاله آخر قائد عربي أموي في خراسان " نصر بن سيار " لآخر خليفة من بني أمية وهو " مروان بن محمد " قبل ضياع ملكه في دمشق:

أرى تحت الرماد وميض جمر

وإني أشك أن يكون له ضرام وإن النار بالعودين تذكي

وإن الحرب أولها الكلام أقول من التعجب ليت شعري

أليقظ أمية أم نيام

* عيسى العزة هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمفوض العام للتوجيه السياسي والوطني في محافظة بيت لحم، وعضو اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة في محافظة بيت لحم. السيد العزة من مواليد يافا وتعود عائلته أصلا الى قرية تل الصافي المهجرة.

الرملة ونتجه جنوبا في طريق فرعي ونعبر عددا من الكيبوتسات... ونصل إلى... إلى... قريتي... تل الصافي... حيث مواطئ عمرو بن العاص في معركة أجنادين من فتوح فلسطين.

من حضر من الأهل والأصدقاء والمشيوعون ينتظر... ويواري الجثمان التراب... وانصرف عن المقابر إلى مقابر أخرى لا تسكن إلا في صدري كلاجئ... طلبت من أحدهم أن يأخذني إلى بيتي المهدم في قريتي حيث مسقط رأسي... وطاوغي بعد الحاح... وصلت بيتي وبرفقتي أحد اقاربي... أخ وابن عم وصديق... أخذت استعيد معالم البيت من جديد وعرفته من نخلة تنتصب في ساحة الدار " ومطمورة " مدفونة إلى جانبها... وبعض الحجارة المتناثرة هنا وهناك....

جئت إلى قريتي أكثر من مرة بعد ١٩٦٧... وأعود اليوم إليها بعد غياب أكثر من خمس سنين... وأعود اليوم وكأنني أراها للمرة الأولى... ما أجمل... وما أروع... وما أبهى... وما أقدس... أعود- والمفردة هنا خارجة عن مفردات حق العودة- وكان الأرض علمت بقدمي... أو كانها في عيد أو كرنفال... الأرض تتنفس... الأرض تهمس... الأرض تتزين... الأرض تسحر... الأرض تفتن... الأرض تجرح... الأرض تقتل... الأرض تبوح... الأرض تحتفل: تستقبل: تشكو: تعاتب: تبكي وتنوح.

أردت أن أبحث عن شيء... أردت أن أركض وأنا على أبواب السبعين... الأرض تأخذني... أحاول... أن أطيح... أفقد الاتجاه... أبحث عن حقل... عن كرم عن شجرة رمان أو تين أو مشمش... كنت أجلس تحت ظلالها وأنا ابن أثني عشر عاما... ضاع الحقل... وقلع الشجر... وسقط الثمر... وبقي الحجر... ولون السماء... والنفس المتصاعد من بطن الأرض عند حرائها... لا زالت الأرض بكرا عذراء... ولا زالت لغة الأرض لم تلوث ولم تهجن... آه- لو تعلمون وتشمون رائحة الأرض عند ولادة... آه... لو تستنشقون رائحة الزحيف والميرامية والنعناع والزعر في سفح تلة أو قمة جبل أو حضان واد... آه- لو تسمعون ما تقوله الشمس عند الشروق والغروب... للشجر والحجر والطير...

يا الله- من ترك هذه الجنان المغلقة؟ من هان؟ ومن دان؟ ومن سمسر؟ ومن باع؟ ومن هو الذي ما زال يعرض تراكيبك يا فلسطين وعظامكم أيها الأجداد في سوق النخاسة... وفي المزاد العلني المكشوف والمفضوح؟ حقي أن أكون هنا... أن أعود إلى هنا... أن أبقي هنا. أشفق أخي أبو مازن... وكان ينتظر ويراقب ويشعر

قبل أن أكتب خاطرتي كلاجئ- تلح أسئلة كثيرة علي، هل يباح لي كلاجئ أن أحلم وأظهر خواطري وإن كانت خرساء... وعلى ورق؟ وهل هذه الخواطر تغضب أو تفضح أصحاب المبادرات السياسية الساقطة والمؤامرات علي وعلى قضيتي كلاجئ؟ هل أطلب من أصحاب المبادرات البائدة، وأصحاب الياقات البيضاء والقمصان البرتقالية والوجوه الناعمة المساء والعيون الزرقاء عربا ويهودا هل أطلب منهم السماح لي بالبوح أو النوح أو الشوكي أو الحلم أو الغضب أو الثورة؟

عفوا يا مبادرة جنيف- البحر الميت- ويا خطة الهدف، ويا " تحالف السلام "، ويا كل الأسماء السوداء... مهما علت أو هبطت بكم المواقع من وكلاء وأجراء... هل أغضبكم إذا غضبت؟ وهل أفدكم كرامتكم إذا استرجعت كرامتي شظايا في خاطرة وعلى ورق؟

هل من حقي أن أضيء لحق العودة زاوية في ظلام ليلي؟ أم انني أنكا الجرح وأحلم...؟ وأنتم أيها الوطنيون الواقعيون الليبراليون والحضاريون والمؤمنون بحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الفكر والكفر والتعبير والرأي والرأي الآخر والاجتهاد، وأنتم لا تحلمون وتتكرون على اللاجئ أن يكون له حلمه وغضبه وخواطره...؟ لا بأس، ولتكونوا مدخلا لخاطرتي ولكنها ليست خاطرة لاجئ ولا اجتهدا ولا استفقاء على حق العودة.

ذهبت إلى قريتي قبل ستة شهور وهي من قرى فلسطين المدمرة والمهجرة عام ١٩٤٨. تقع إلى الغرب من " مسمية الحوراني " وإلى الجنوب من الرملة وإلى الشرق من عجور. وتبعد ٥٠ ميلا عن مدينة بيت لحم إلى الغرب و ٥٠ ميلا عن مدينة يافا عروس البحر إلى الشرق، وهي قرية " تل الصافي " من قرى قضاء الخليل. ذهبت الى " تل الصافي " في زيارة من أجل حضور جنازة لأحد أبناء عموستي وبتصريح إسرائيلي، ولساعات معدودة... الشهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٤. السيارة تتحرك ببطء وذعر وتخالل. تتجه من بيت لحم إلى الغرب. إلى حاجز- حوسان- الإسرائيلي ليسمح بعبور الخط " الاخضر " لدخول الوطن فلسطين.

على اليمين واليسار من الشارع الرئيسي وليس على اليمين الإسرائيلي أو اليسار الفلسطيني، كانت تمر بنا خائفة جافلة قرى رأس أبو عمار؛ بيت عطاب؛ عار؛ القبو؛ بيت نثيف وغيرها، وكان الصدر مقبوضا، والفكر شاردا. على اليمين واليسار غابات من السرو والصنوبر وأشجار التين والزيتون والعنب والبلوط والخروب وحقول ممتدة من الشجر المثمر... تتداخل الفصول... والفصل خريف... وننحدر عن كثف الجبل إلى سفوح وادي الصنع إلى أحضان بين نثيف... الضمت... وصوت محرك السيارة... ولون السماء والأرض والشجر والحجر... ورائحة بكر حاملة... وأنا الحائر العائر... كحفنة تراب... وحيات دوم... وثمرات جميز... وسعف نخل أو نثل... وعروق زحيف... أو حزم حطب سويد، ينثرها الغياب... والشوق والحزن والعذاب فوق سهول فلسطين وجبالها من الشمال إلى الجنوب... ومن البحر إلى النهر.

بيت نثيف... ديرا بان... دير الجمال... وتتجه السيارة شمالا وتترك بيت جبرين إلى الجنوب والغرب... ولا نصل إلى زكريا ونتجه غربا... إلى عجور... ومغلس... وصرفند... وعمورية... والبريج... والبرية... ولا نصل



قرية لفتا في قضاء القدس (ارشيف بديل)

مفاتيح، أبو سلمى وزنزانة؛ تداعيات ما بعد النكبة

بقلم: سلمان ناطور*



وقف جامع الاستقلال في حيفا من الجهة الجنوبية (تصوير: مقبولة نصار)

أردت ان أعطيه لكن مرافقتي البلغارية قالت: "لا. انهم ليسوا بحاجة، فالدولة توفر لهم كل شيء وهم يرفضون هذه النعمة! الغجر يرفضون النعمة ويفضلون التسول! هذه هي حياتهم! لقد بنينا لهم المساكن وسلمناهم مفاتيح الشقق، فباعوا المفاتيح وتركوا البيوت فارغة وانتشروا في الشوارع.. يغنون ويرقصون ويتسولون.. (شو هالحكي؟) لماذا تضحك يا رفيق؟"

– خذيني الى فندق البلقان واطركيني هناك مع الشيخ الغجري الفلسطيني! انه شاعرنا القومي؟ هل للغجر شاعر قومي؟ "لبلغاريا شاعرها!" قالت الرفيقة نانا، وودعتني عند مدخل الفندق، ولما عانقت ابا سلمى لم يتسلل الى اذني الا شهادته وطققة صرة المفاتيح التي حملتها موظفة جميلة وغابت في الردهات الطويلة.

تلة رضوان

رحلة البلقان كانت كالخرافات الموروثة، لا يحكيها سوى القضاء والقدر والمصادفات الجميلة، وفي صميمها انسان تتقاذفه الاقدار، كهذا الشاعر العجوز الذي يحلم بالعودة الى بيته ويصفه حجراً حجراً، ويسأل عن الدرج وعن غرفة "سعيد" وعن الحديقة ويعاتبنا لأننا لم نحرسها. وحين يبدأ رحلته يختار الاسطورة: "يحكي عن راع في تلة رضوان كان يغني لجواميسه ويعزف على الناي، أحب ابنة شيخ القبيلة واحبته فبعث يطلب يدها.

غضب والدها على هذا الراعي "الوقح" الذي يجرؤ على مجرد التقدم اليه بطلب كهذا، فأمر بقطع اصابع يديه عقاباً له.. وكان هذا أقسى حكم ينزل على شاب ترقص انامله الجواميس في المراعي.. في اليوم التالي رفضت الجواميس الخروج لأن الراعي لم يات ولم يعزف.. وما كان من أهل القبيلة الا ان قصوا اعواد القصب وركبوها في مكان الاصابع وعاد الراعي ليعزف على الناي فخرجت الجواميس الى المراعي وتزوج ابنة الشيخ..

قال ابو سلمى انه تأثر كثيراً بهذه الحكاية وظلت ترافقه ومنها بدأ يكتب الشعر، كانت هي المفتاح للالهام، مثلما كانت اصابع الراعي المقطعة المفتاح

في نفسي اليوم انني كنت أمر يومياً، ولأربع سنوات متتالية، قرب بيته ولا اعرف أن في ذلك البيت عاش وكتب "شاعرنا القومي". لم أعرف في ذلك الوقت ما معنى "الشاعر القومي" لأن معلمة اللغة العبرية، غرزت في رؤوسنا ان حاييم نحمان بباليك هو شاعر قومي، ولا يجوز ان يكون هناك شاعر قومي لأمة الا بباليك للأمة العبرية. عندما كبرت صرت أسأل كطفل صغير: لماذا لا يكون لنا شاعرنا القومي، مثلما ان لهم شاعرهم؟ وكم اردت ان يكون أبي ومعلم التاريخ شاعرًا كهذا.

التقيت أبا سلمى في صيف ١٩٨٠، في صوفيا مدينة البلقان. جاء ليلي الشعر وذهبت لأدرس الشيوعية. هناك تحدثت عن حيفا، واذا بها مدينة غير التي تعلمت فيها وأعرفها واقضي معظم ساعات نهاري في غرفة صغيرة من غرف جريدة "الاتحاد" التي احتوت بين جدرانها على طاولة خشبية عريضة، هي طاولة ابي سلمى. احتفظنا نحن بطاولة مكتبه واحتفظ هو بمفتاح البيت. كنا نتحدث اليه عبر طاولته وكان يتحدث الينا عبر المفتاح. مناجاة عشاق لقمر لا يغيب، ولكنه بعيد، بعيد.

سأل عن شارع الملوك وساحة الحناطير وقال ان بيته في شارع البساتين، في حي الالمانية. سأل: هل تعرفون البيت؟ هل هناك احد يحرسه؟ كان ابو سلمى يعاتبنا لأننا اكتفينا بطاولته ولم نحرس البيت، حتى اننا لم نعرفه، ولم نجروء على السؤال: "لماذا ذهبت؟"

عجبر

بين حيفا والأمس وحيفا اليوم درج من حجر. الماضي من تحت والحاضر من فوق. بحرهما يتراجع وقمهما تفقد خضرتهما يوماً بعد يوم. أصبحت مدينة شاحبة مشحونة بدخان المصانع وزعيق البواخر في الميناء. بكى وهو يحكي وبكيننا نحن على بكائه. "خرجت مع مفتاح وقصائدي. وقعت قصائدي في البحر وظل المفتاح لأنني ربطته بخاصرتي.."

وفي طريقي اليه في فندق البلقان جلست على الارض امرأة عجبرية وضعت في حضنها رضيعا والى جانبها وقف طفل في السابعة ماداً يده للتسول.

مفاتيح

ليس هناك جسم جامد كالمفتاح يحمل المشاعر التي يحملها، فالبصمات التي تبقى عليه ولا يمحوها قانون التقادم هي رسم خفي لاحاسيس الناس الذين حملوا المفتاح واخترقوا عالمهم او خرجوا منه، كالرسم البياني على جهاز تخطيط القلب، يسجل الغضب والحزن والفرح والسكينة، فكيف يكون المفتاح حين يحمله شاعر غادر البيت حاملاً مفتاحه وديوان شعر وشحن على ظهر قارب في البحر اقلع به من حيفا الى عكا، ثم الى بيروت والى..والى..الى أن التقينا في صوفيا.

في طفولتي لم يقل لي احد شيئاً عن أبي سلمى.. لا في المدرسة ولا في البيت.. وحين كنا صغاراً نحفظ الشعر ونتبارى فيه، كنا نبدأ المبارزة الشعرية بما اسميناه "المفتاح"، أي البيت الذي نفتحت به وكان: أنشر على لهب القصيد شكوى العبيد الى العبيد

وكان يصير على هذا المفتاح معلم اللغة العربية، لكنه لم يقل لنا من هو قائله، والحقيقة اننا لم نسأل لأننا كنا نبحث عن أبيات ذات قافية صعبة، و "الدال" هو واحد منها، وأما معلم التاريخ الذي كان يستجيب الى الحاحنا لتمضية درس التاريخ الناشف بمبارزة شعرية فقد كان يصير على مفتاح آخر، وهو:

العرب أشرف امة من شك في قولي كفر ولا أعرف حتى اليوم من هو قائل هذا البيت، لكن معلم التاريخ لم يكمل السنة الدراسية، فقد افتقدناه يوماً وقيل لنا انه يكتب الشعر وقد طرد من المدرسة وسمعنا فيما بعد انه غادر البلاد وصار ينتقل بين مصر وليبيا والاردن ولم يعد الى وطنه، بل تركنا نسخر من أنفسنا ونحن نسأل: هل حقاً، العرب أشرف أمة؟ قد يعود الينا يوماً ويحكي عن العرب، مؤمناً او كافراً، ويعلم الله انه بعد ان تعرف على حالة العرب في الخارج فسيأتينا معتذراً ليس على كفره بل على يقينه في تلك الايام.

أبو سلمى

بعد ان أنهيت المدرسة الثانوية في حيفا سمعت لاول مرة عن ابي سلمى (عبد الكريم الكرمي)، وجز

ويبقى الصبار شاهداً

بقلم: د. واصف منصور*

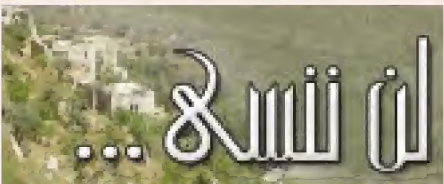
قالت السيدة مقبولة نصار وهي من قرية عزابة البطوف في منطقة الناصرة، والتي تعمل في مؤسسة مختصة برصد الانتهاكات الاسرائيلية للمقدسات الاسلامية، ان مجموعة من التجار الاسرائيليين ممن يعملون في تجارة الآثار القديمة، يقومون بعمليات استكشاف للمساجد التي لا تزال قائمة أو تهدمت أجزاء منها في القرى الفلسطينية المهجرة، ويقومون باقتلاع الأحجار منها ونقلها الى تل أبيب، حيث يبيعونها لشركات متخصصة تقوم بدورها ببيعها للأشخاص الذين يهونون الآثار ليبنوا بيوتهم منها باعتبارها "أحجاراً أصلية" يعود تاريخها الى الزمن الغابر.

الى جانب المردود المادي العالي الذي تحققه هذه العملية، فانها تدخل ضمن المخططات الصهيونية التخريبية الرامية الى القضاء على معالم فلسطين الوطنية والدينية (الاسلامية والمسيحية على السواء). ومن هنا لا بد من توضيح جوانب هذه الغرضين. ففي الجانب المادي، نعلم أن هناك شركة اسرائيلية تعبئ مياه نهر الأردن في زجاجات وتبيعها لليهود القادمين كزوار باثمان عالية باعتبارها مياه "أرض الميعاد المباركة"، وتبيعها للمسيح والحجاج المسيحيين باعتبارها مياه مقدسة "تعتمد فيها السيد المسيح". ونعلم أيضاً أن هناك شركات متخصصة في تعبئة تراب فلسطين في أكياس وبيعها بنفس الطريقة السابقة، وأن هناك شركات أخرى متخصصة في جمع الأشياء القديمة وحتى لو لم يكن لها أية قيمة أثرية وبيعها كأثار نفيسة. وإذا انتقلنا الى الجانب السياسي الاستراتيجي من المخطط الصهيوني، نتوقف عند سيلتين أولها محاولة مسح كل ما يوحي بأن هذه الأرض هي أرض فلسطينية، وأن هناك شعب كان يسكنها هو الشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار دمر الصهاينة أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية منذ عام ١٩٤٨، قليل منها يمكن الاستدلال على مواقعها، وأقل القليل منها أبقى على المسجد أو المقام الذي كان فيها. وهذه المساجد والمقامات نوعان، الأول بقي سليماً وعددها ٣٢ حولها الصهاينة الى خمارات ونوادي قمار (عدها أربعة) أو مكاتب وشركات (وعدها ستة) أو معابد ومقابر يهودية وعددها ثلاثة عشر. والنوع الثاني أغلقه الصهاينة وهو مهدم جزئياً ومهمل، وعددها خمسون مسجداً ومقاماً. كما تمت عملية ممنهجة لتغيير أسماء المدن والقرى والمواقع، وكذلك الشوارع والساحات، واطلاق أسماء يهودية عليها، ليوحوا للزوار اليهود والأجانب بأن كل ما يشاهدوه يهودي منذ غابر الأزمان.

وأختم حديثي بقصة قريتي "أم الزينات" الواقعة على جبل الكرمل الذي تقوم عليه مدينة حيفا. فهذه القرية التي احتلتها الصهاينة ليلة ١٤ أيار من عام ١٩٤٨ وطردوا أهلها منها الى ما سمي فيما بعد بمناطق "الضفة الغربية"، ومن بقي منهم في فلسطين وحمل الجنسية الاسرائيلية منع من العودة الى قريته التي هدمها الصهاينة وسرقوا حجارة بيوتها وشبابيكها وأبوابها، وأحاطوها بسياج من الأسلاك الشائكة وعلامة الجمجمة والعظمتين التي تعني "خطر الموت - ممنوع الاقتراب..". وفي عام ١٩٩٩ توفي أحد أبناء أم الزينات ممن يسكنون قرية عربية قريبة منها، وأراد أبناؤه ان يدفنوه في مقبرة أم الزينات تنفيذاً لوصيته. ورغم أنه يحمل الجنسية الاسرائيلية، أي أنه بحكم القانون "مواطن" الا أن الجيش الصهيوني منعهم من دفنه في مقبرة القرية، بل وقام بنش القبور التي ظلت في المقبرة ورمى رفات الموتى في الخلاء. ولما حاول أبناء القرية "من يحملون الجنسية الاسرائيلية" تنظيم مسيرة في ذكرى سقوط القرية بيد الصهاينة والتوجه إلى أنقاضها، منعهم الجيش الإسرائيلي أيضاً. وعندما أصروا على مسيرتهم هاجمهم وأنقذهم جراحاً ورضوضاً وفرقهم بالقوة، فاهل أم الزينات ممنوع عليهم الاستقرار فيها أحياء أو أمواتاً. وإمعاناً في عنصريتهم، عمد الصهاينة الى ردم كل الآبار المتبقية في أراضي القرية ومنها "بئر الهرامس" الذي تذكره كتب التاريخ اليونانية القديمة، وقطعوا شجرة البلوط التي يفوق عمرها مئتي سنة وكان أهل القرية يجتمعون تحت ظلالتها قبل ١٩٤٨.

وهكذا نرى أن الصهاينة الى جانب استغلالهم نكبة الفلسطينيين للربح المادي، والى جانب محاولاتهم للقضاء على معالم فلسطين الوطنية والدينية، يريدون أن يجرموا أبناء فلسطين حتى من الحذين الى مدنهم وقراهم ويزيلون كل ما يشكل شاهد إيجاب على أنهم كانوا هناك. ولكن أنى لهم ذلك؟ فالتاريخ والجغرافية تترصدهم وتقاوم مخططاتهم. فالعابر لطرق فلسطين المحتلة يستطيع بكل سهولة تمييز مواقع القرى المهجرة، من خلال أشجار الزيتون المعمرة وأكوام الحجارة وأشجار الصبار التي تصرخ أنها عربية وأنها بانتظار عودة أصحابها.

* د. واصف منصور هو من مواليد عام ١٩٤٥ في قرية أم الزينات في قضاء حيفا. يشغل منصب وزير مفوض بسفارة دولة فلسطين بالعاصمة الغربية الرباط. وهو عضو الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، وعضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.



بيت شنة. قضاء الرملة. ٢٤٤ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

بئر معين. قضاء الرملة. ٥٩٢ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

البرج. قضاء الرملة. ٥٥٧ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

خربة البويرة. قضاء الرملة. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الدامون. قضاء عكا. ١٥٢٠ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معار. قضاء عكا. ٨٩٣ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الرويس. قضاء حيفا. ٣٨٣ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الزار. قضاء حيفا. ٢٤٤ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المجيدل. قضاء الناصرة. ٢٢٠٤ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معلول. قضاء الناصرة. ٨٠٠ نسمة. هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

صفورية. قضاء الناصرة. ٥٠٢٣ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الطيرة. قضاء حيفا. ٦١١٣ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

شفا عمرو. قضاء حيفا. ٤٢١١ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الصرفند. قضاء حيفا. ٣٣٦ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

كفر لام. قضاء حيفا. ٣٩٤ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

حطين. قضاء طبريا. ١٣٨٠ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

نربين. قضاء طبريا. ٣٧١ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

طبرية. قضاء طبريا. ٢٧٢٦ نسمة. هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

زينا. قضاء الخليل. ٣٨٣ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كرتيا. قضاء غزة. ١٥٨٩ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

جسير. قضاء غزة. ١٣٦٩ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

حنا. قضاء غزة. ١١٢٥ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

دير عمرو. قضاء القدس. ١٢ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كسلا. قضاء القدس. ٣٢٥ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

خربة اسم الله. قضاء القدس. ٢٣ نسمة. هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

صرعة. قضاء القدس. ٣٩٤ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عسلين. قضاء القدس. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

إشوع. قضاء القدس. ٧١٩ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

دير رافات. قضاء القدس. ٤٩٩ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عين كارم. قضاء القدس. ٣٦٨٩ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عرتوف. قضاء القدس. ٤٠٦ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

الخارق أدرك عمق العلاقة بيني وبين هذا المفتاح فبدأ يحقق: من أين لك هذا؟

وأمرني بأن آخذه الى البوابة الكبيرة، ولما أقنعته أن مثل هذه البوابات كان في زمن البيوت الحجرية الكبيرة التي هدمتها جرافاتهم، عندها سحبه بعصبية وقال: سيكون شهادة ضدك، وأمرني بأن أصعد الى السيارة واختفى المفتاح... أمضيت ليلتين في زنزانه "الجملة" ولم تكن المرة الاولى التي اعرف فيها السجن والزنزانه، ولكنها المرة الاولى التي شعرت فيها ان السجارة تصبح في السجن وسيلة تعذيب، قلت للسجان: اعطني سيجارة! نظر الي وابتسم ابتسامه خبيثة عبر الفتحة المربعة في وسط الباب وقال: "بعد قليل"، واصطكت مفاتيحه وغاب.. وكانت هذه "البعد قليل" ساعتين واكثر، عاد بعدها وفتح الطاقة وناولني سيجارة وقال: نسيت علبة الكبريت، ساذهب لأحضرها بعد قليل.

وكانت "البعد قليل" الثانية أطول من سابقتها، وأدركت ان طقوس التعذيب قد بدأت... ولم أشعر بالانفراج الا عندما كان السجان يفتح الباب ويقودني الى غرفة التحقيق... ثلاثة محققين كانوا هناك: طبيب وشريرويشع.. الطبيب عرض علي سجائره والقهوة وكان مؤدبا وحاول اقناعي بان ارتدع عن خطي السياسي المناهض للسلطة وعرض علي المال والوظيفة وحتى عضوية الكنيست... وفتح ملفا كبيرا وقال: كل ما كتبته ونشرته وقلته محفوظ عندنا... وهو مترجم حرفيا...

قلت له: انا سعيد ان هناك من يهتم بما اكتب... وسعيد اكثر ان كتاباتي تترجم.. حبذا لو تقومون بنشرها بلغتكم... اغاضه هذا الكلام "الصقع"، فهب من مكانه وغادر الغرفة وتركني وحيدا ثم دخل علي الشرير وقال انه يستطيع ان "يخرب بيتي" وان يجعل حياتي جحيما وان الدولة التي انتصرت على مائتي مليون عربي لا تحسب حسابا لواحد مثلي... قلت له: "أعرف انكم اقوياء وانا لا اتحدى دباباتكم..." قال: اذن سنظل مشاكسا؟ وغادر الغرفة وتركني وحيدا ثم دخل البشع. شاب طويل وضخم ومقتول العضلات صار يبرم حولي ويلف ويدور ويخطر الي نظرات مرعبة، وقال: من انت؟ ماذا تساوي؟ انت لا تساوي الرصاصة التي ستخترق دماغك.. لا.. لن نخسر عليك رصاصة.. نحن سنطلق سراحك.. سنقول لك انت حر، اذهب اينما شئت، وستركب سيارتك.. وتساfer وفجأة تأتيك سيارة شحن كبيرة.. سيمترلر.. وتدوس عليك كما يدوس الفيل على النملة.. وبعدها سترخص زوجتك خلف شركة التأمين لتدفع التعويضات..

وتكررت هذه الجولة الثلاثية... لمدة ٤٨ ساعة.. تعلمت منها درسا واحدا: ان لا أنام ليلة دون ان اترك سيجارة لقهوة الصباح.. أطل عليه.. وصرت أكره المفاتيح وصكصكتها.. الى ان كان ذلك اللقاء مع ابي سلمى في فندق البلقان في صوفيا.. صار للمفتاح معنى آخر في حياتي.. علمني مفتاحه ان ليلتي ويومي في سجن الجملة كانت المفتاح الى عالم من المواجهة ليس فيه تنازل ولا مساومة ولا التفاف على الحق..

"سنلتقي في حيفا" قلت لأبي سلمى.. بعد شهرين رحل تاركا المفتاح.. وقد أشبعت قصائده الضائعة بملح البحر... بعد سنوات قليلة أخلت العجوز الرومانية البيت، ربما انتقلت الى بيت آخر أو الى العالم الآخر.. ظل البيت مهجورا لعدة سنوات أخرى.. لم يرق أحد بزيارة البيت.. مررت يوما من هناك، كانت الجرافات قد أنهت عملها، والبيت تحول الى ركام صارت الجرافات تحمله على شاحنة كبيرة وتطير غبار كثير.. لم يبق لبيت شاعرنا القومي أثر، هناك في حيفا، حي الألمانية ساحة كبيرة هي موقف سيارات.. أطل عليها من مكتبي في "معهد اميل توما"، فتأخذني بعيدا الى فندق البلقان والى مفتاح على خاصرة شاعر لم يقدر على حماية قصائده فسقطت في البحر ولم نقدر على حماية بيته فمستحتها الجرافات..

*الكاتب سلمان ناطور هو مدير عام معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية في حيفا. وهو محرر مجلة "قضايا اسرائيلية" التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية-مدار (رام الله). ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩، وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.

ابحر به في محاذاة الشاطئ من حيفا، الى عكا، الى طرابلس.. "هل تعلمين ان صاحب هذا البيت هو شاعر فلسطيني كبير توفي قبل شهر؟ هل تعلمين انه ظل يحتفظ بمفتاح البيت على أمل العودة؟" حركت رأسها كأنها تقول: مسكين هذا الشاعر! ثم واصلت: "البيت قديم وقد طلبت من البلدية ان تعطيني بيتا آخر، ولكن لا يوجد فلوس.. اسكن في غرفة واحدة، هنا مطبخ وهنا حمام وهنا غرفة مسدودة بالباطون.. سدتها البلدية، انها تدلف، جدرانها مشققة وشبابيكها محطمة..

مد حنا يده وصافح السيدة العجوز.. الدمعة التي تراخت على الرموش الذابلة انقسمت وتساقطت على خده.. عدنا الى السلم الخشبي.. والكورييدور.. وخرجنا من المدخل.. هناك بيت فوزي بندر.. كان وكيل شركة تامين.. وهذا بيت زكي التميمي.. وهذا لحسين عبد الصمد.. وهذا للدجاني وهذا للعنبتاوي، وهناك نصار الفرمشاني.. وهذا بيت المحامي عيسى هزو.. هل حملوا مفاتيح بيوتهم التي بنيت من حجر وما زالت قائمة حتى اليوم؟

زنزانه

رهيبة صكصكة المفاتيح حين تجتمع وتتراقص على خاصرة راهب يمشي في دهليز الى غرفة معتمة في الاديرة القديمة، او حين تصطك في يد سجان تسمع وقع بسطاره عندما تكون منقبضا في زنزانه، وتعلو شيئا فشيئا الى ان يتوقف، فتقف على رجلك لتصغي بتربق وتوتر الى معركة حشر المفاتيح في الثقب الوحيد الذي يربطك بالعالم الخارجي، وعندما تسمع "طقة" وتتلوها اخرى اقوى منها تتنفس الصعداء لأن السجان يفتح الباب ويأمرك بان تخرج الى ان يعيدك ثانية.

ليس بيني وبين المفاتيح علاقة عشق، وقد جاء مفتاح ابي سلمى ليحررني من حقد على المفاتيح كان اشتد في نفسي في ليلة من ليالي ايلول ١٩٧٧. في منتصف تلك الليلة حرقت كل سجائري، ولم يكن من عادتي أن لا ابقى سيجارة لقهوة الصباح، لكنني فعلتها في تلك الليلة، فتبين لي فيما بعد ان السجارة في البيت كالحجاب يطرد "الوسواس الخناس" ويبعد الشياطين وأولاد الحرام والا كيف حدث ان في تلك الليلة وبعد ان اقلقت الباب واسترخيت على سريري وما كدت اغمض عيني حتى سمعت طرقا شديدا على الباب وهرجا ووقع خطى ايقظ طفلي وزوجتي فقاموا مذعورين وانا معهم، ولما فتحت الباب واذا بثلاثة رجال واربعة وخمسة وعشرة تجمعوا في المدخل بلباس مدني وبولييسي وقال اولهم: "جئنا لنفتش البيت!"

وناولني ورقة لم أقرأها، ودخلوا بقوة وانتشروا في اركان البيت وفتشوا في المكتبة وفي الخزائن وفي الثلاجة وتحت الفراش، ووصل عددهم الى اكثر من ثلاثين رجلاً ضاع بينهم طفلاي وهما بيكيان ولا يفهمان ما يدور في البيت.. كان على طاولتي مفتاح كبير لبوابة قديمة ورثته عن جدي. حين كنت أتأمل فيه وأقرأه كان يعيدني الى تلك الأيام وذلك الجبل والى الحالة الفلسطينية التي تجمعي بهذا الجبل المعذب، ويبدو أن ضابط العملية بذكائه المخبراتي

للموسيقى التي اطربت الجواميس، وهل هناك اقتحام لعالم روحاني او مادي دون مفتاح؟ في عام النكبة فقدت عشرات الوف المفاتيح، منها ما ظل في الابواب المشرعة ومنها ما وقع على الطريق الوعرية او في البحر، اذا لم يربط في الخاصرة، وها هم اصحابها ينتظرون أكثر من خمسين عاما صابرين على فراقها مؤمنين "ان الصبر مفتاح الفرج" مستبدلين مفتاح البيت الحديدي بمفتاح الأمل الذي تبدد بعد ان قامت الجرافات واخذت البيت والمفتاح..

البيت

مات ابو سلمى بعيداً بعيداً عن وطنه، بعد شهرين من لقائنا في البلقان. مات في امريكا ودفن في دمشق وترك المفتاح لابنه سعيد.. عدت الى البيت في شارع البساتين، لأبحث عنه ولأسأله ان كان هو ايضا يشاق الى أهله مثلما يشاق أهله له، وقد كنت امر يومياً بجانبه ولا أراه، وربما لأن معلمة المديريات اليهودية قالت لنا: "العرب في حيفا هربوا خوفاً من البراميل التي دحرجناها في نزلة ستلا مارس وعلى الدرج الذي يفصل بين حيفا من فوق وحيفا من تحت فكروها طائرات ودبابات.. وتركوا بيوتهم وهربوا، ويقال ان امرأة حملت وسادة بدلا من ان تحمل رضيعها الذي نام في السرير.. وعندما دخلنا كان الطبيب على النار.." عدت الى حيفا بعد رحلة البلقان وذمبت الى حنا نقاره، صديق أبي سلمى، وطلبت منه ان يأخذني الى البيت..

وقع خطانا على السلم الخشبي لم يوقظ أهل البيت.. انتظرنا ان يفتح احد باباً ويقول: تفضلوا! كنا كمن يتحرك في كهف مهجور.. "هذه غرفة النوم.. وضرب حنا بكفه على جدار اهتز هزات خفيفة واختفى رجع الصدى، وفي عينيهِ علقت دمعتان.. اما السقوط على ارضية "الكورييدور" الخشبية واما البقاء في عناق طويل مع الرموش الذابلة.

طرقتنا على الباب.. لم يسمع صوت. "ربما انه مهجور" طرقتنا مرة اخرى. "من هناك؟" ردت علينا امرأة كأننا ايقظناها من سبات عميق. لم نعرف كيف نعرف عن انفسنا، ولو عرفنا لأثرنا خوفها في مدينة عندما يطرق غريب وصل بلا موعد على ابواب منازلها، فاما ان يكون حرامياً واما ام يكون شرطياً وكلاهما يثيران اشد احساسيس الخوف. "سلام عليك ايتها السيدة".. وجوم.. "هل تسكنين هنا منذ زمن بعيد؟ منذ عام ١٩٤٨؟

عجوز في الستينات وقفت خلف بابها المشقوق وحددت بنا حيرى ومرتبكة ونحن القينا بنظرانا الى باطن الغرفة. "اسكن هنا منذ عام ١٩٤٩" اشار حنا الى الغرفة الواسعة وقال، هذا هو الصالون.. كان يستقبلنا هنا.. وسألنا السيدة: "هل تعرفين من كان يسكن الدار قبل مجيئك؟" فاجابت السيدة: "لا اعرف! عائلة بولونية.. قبلها سكنت عائلة ألمانية.." قال حنا نقارة: "هذا البيت لقريب لي توفي قبل شهر.. نزح عنه قبل ٣٢ عاماً.. فسألت السيدة: "هل هو عربي؟"

امرأة عجوز قدمت من رومانيا عندما كان صاحب هذا البيت يحمل المفتاح وقصائده ويركب قارباً



بيوت عربية تستعمل كملاهي في منطقة وقت الاستقلال في حيفا (تصوير: مقبولة نصار)

لقد كنت حاضراً

بقلم: د. شريف كناعنة*



الذي كان يصفه لنا معلم الدين بكل دقة وتفصيل. بعد ذلك بأشهر قليلة جاء دور قريتنا والقرى المجاورة. ولم تكن هناك أية مقاومة في هذه القرى، فجيش الإنقاذ كان قد انسحب في اليوم السابق، وأصبح السكان على يقين تام بأن كل شئ ضاع وانتهى، وبأنه لا جدوى من المقاومة. هنا أتذكر تفاصيل المشهد بوضوح: جاء الجنود الإسرائيليون إلى القرية عند بزوغ الفجر، من منطقة الجبال الواقعة جنوبي القرية، وكانوا يطلقون النار من أسلحتهم الأوتوماتيكية. وما أن سمع أفراد عائلتي والعائلات المجاورة صوت الرصاص حتى استولت عليهم حالة من الذعر والارتباك، وذلك لأن عددا من نساء الحي، ومن بينهم أختي الكبرى، كن قد خرجن قبل الفجر إلى الهضاب الواقعة شرقي القرية لجمع الحطب ولم يعدن بعد. ولكن، ولحسن الحظ، عادت أختي والأخريات إلى البيت سالمات بعد برهة وجيزة. دخل الجنود القرية، وجمعوا كل الرجال القادرين في مركز البلد، وأحاطوا بهم من كل الجهات، وأخذوا يطلقون النار في الهواء بشكل متقطع، ووقف النساء والأطفال على مداخل البيوت في محاولة منهم لاستيعاب ما يجري. وكلما أطلق الجنود الرصاص في الهواء، انفجرت حشود النساء والأطفال بصراخ مذعور، فقد كانوا يظنون أن الجنود يقومون بإعدام الرجال. وجلس كبار السن على الأرض، كل أمام بيته، يتابعون ما يجري بصمت ورباطة جأش، ويطلبون بين الغيبة والأخرى من النساء أن يتوقفن عن الصراخ مطمئنين إياهن بأن الأمور ستكون على ما يرام. وكان أبي أحد هؤلاء الرجال. لم يكن أبي في الواقع طاعنا في السن، فلعله كان في أوائل الخمسينيات من عمره في ذلك الوقت، ولكنه كان قد اعتاد على أن يبدو بسلوكه وتصرفاته وكأنه رجل أكبر سنا مما هو في الواقع، لكي يحظى بأكبر قدر من احترام الناس له. ثم حدث أمر في أثناء هذا المشهد أعتقد أنه أقسى وأصعب تجربة مررت بها في حياتي: كان أحد الضباط الإسرائيليين يجوب أحياء القرية طالبا من كل عائلة أن تسلمه قطعة سلاح واحدة على الأقل. وكان هذا الضابط معروفا لدى أهل القرية، وكانوا يدعونه

اليهود وأرسلت من تبقى منهم إلى الشرق الأوسط لأنهم لم يكونوا أوروبيين أنقياء بل ساميين. على أية حال، لقد كنت في الثانية عشرة من العمر حينما تم تكثيف وتصعيد هجمات القوات اليهودية على القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٧، وسرعان ما تحولت هذه الهجمات إلى حملة كاملة لتجهير الفلسطينيين من وطنهم. كنت طفلا في الثانية عشرة في ذلك الحين، وما زلت أذكر كم كنت خائفا عندما رأيت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، والكلاب والحمير والخيول والأبقار، وفي بعض الأحيان عددا من الفراخ الصاخبة مربوطة من أرجلها ومحمولة على رأس امرأة أو على ظهر إحدى البهائم.. كل هذا الحشد من البشر والحيوانات يهرول عبر قريتنا في حالة من الهلع والغوضى والارتباك. وكما كان مروعا أن أرى رجالا ونساء بالغين وأصحاء يكونون كالأطفال ويتوسلون من أجل قطعة خبز أو جرعة ماء. كان هؤلاء أهل القرى المحيطة بالناصرية وطبريا، في طريق نزوحهم شمالا نحو الحدود اللبنانية. وأذكر على وجه الخصوص أهل قرية صفورية، لأن لهجتهم كانت تختلف عن لهجة أهل قريتي، خاصة المتقدمات في السن من النساء، اللواتي كن يلفظن حرف الكاف كالهزمة.

لقد صرح أريئيل شارون مؤخرا أن حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بعد، واعتقد أن شارون كان يقصد (وإن لم يقلها صراحة) أن الوقت قد حان للعودة إلى تلك الحرب حيث توقفت، لاستكمالها وإنجاز مهمتها عن طريق التخلص من البقية الباقية من الفلسطينيين داخل حدود فلسطين الانتدابية، فطبيعة المشروع الصهيوني تستوجب إنجاز هذه المهمة.

لقد كان ذلك المشهد يبث في نفسي أشد الرعب، لأنه كان يبدو لي في تلك اللحظة كمشهد "يوم الحشر"



بيت فلسطيني تحول الى مراحيض في متنزه اقيم على انتقاض قرية الزيب (تصوير: مقبولة نصار)

إنني في العادة أعرف نفسي على أنني باحث أكاديمي وعالم اجتماع. وبحكم تعريفي الذاتي هذا، فقد كتبت وقدمت العديد من المقالات والأبحاث الأكاديمية التي كانت في معظمها تتناول موضوعات فلسطينية وتتمحور حول هذا الجانب أو ذاك من القضية الفلسطينية. ولكنني لم أكتب إطلاقا عن مواضيع تهز كياني وتأثر على نفسي بالقدر الذي يفعله موضوع "عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم". فهذا الموضوع بالذات يمسني في الأعماق، إلى درجة يجعلني فيها أشعر بأن مجرد التفكير في تقديم ورقة "موضوعية"، علمية، مجردة، هادئة، عنه، هي من قبيل "الاشتراك في اللعبة"، أو من قبيل "خداع الذات والآخر".

لقد ولدت في قرية فلسطينية في الجليل عام ١٩٣٥، وقريبا سأبلغ السبعين من العمر. وهذا يعني بالنسبة لي أنني كنت وما زلت أعاني فكريا وعاطفيا، وربما جسديا، مما فعله ولا يزال يفعله البريطانيون والصهاينة ضد شعبي طوال سبعين عاما. وما بين ميلادي وحاضري، كلما تقدم بي العمر وأصبحت أشد وعيا وأحد إدراكا للظلم الممارس على شعبي بلا انقطاع، كلما زاد الألم في ذهني، وفي روحي. ومع مرور الوقت أصبحت مشاعر الاستياء تسيطر على نظرتي "لآخر" وللحياة بشكل عام. و "الآخر" الذي هو محط استيائي يتضمن الصهيونية والانتداب البريطاني أولا، والثقافة والعقلية الأوروبية الاستعمارية ثانيا، والهيمنة الأمريكية الاستعمارية الجديدة ثالثا وأخيرا ولكن بدرجة لا تقل عن سابقتها. وقولي هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنني أعتقد أن شعبي هو سرب من الملائكة، أو أنه أفضل من باقي شعوب العالم. ولكنه شعبي.. ولطالما علمتني ثقافتني أن "يدك منك ولو شلت".

سبعون عاما وأنا أشاهد شعبي يتعرض لعملية بطيئة من الإبادة العرقية. ولكن في الأعوام الأخيرة أخذت هذه العملية في التحول إلى حرب إبادة جماعية. عبر كل هذه الأعوام السبعين، كنت أقوم بدور المراقب للأحداث وليس بدور المشارك فيها. وبحكم ظروف حياتي وطبيعة تدريبي المهني ونشاطي الأكاديمي، تعودت على أن أقف جانبا وأتخذ لنفسني موقف المتفرج الذي يسجل الوقائع بدلا من أن أشارك في اللعب السياسية أو العسكرية التي كانت تدور من حولي، والتي أدت إلى تدمير شعبي في النهاية. في الوقت الذي انتهت فيه ما تسمى "الانتفاضة الأولى" (أي ثورة ١٩٣٦)، كنت في الخامسة من عمري. وما زلت حتى الآن أستحضر في مخيلتي صورا غير واضحة المعالم لممارسات التدمير والإذلال التي كان يقوم بها الجنود البريطانيون ذوو الشعر الأشقر والعيون الزرقاء ضد قريتنا وأهلها. وأستطيع أن أرى في مخيلتي صورة عمي، وكان مختار القرية في حينه، يتوسل إلى الجنود ألا يدمروا "المونة" التي كانت موجودة في بيوت أهل القرية ويخلطوا موارد الغذاء الشحيحة المتمثلة في زيت الزيتون، والقمح، والعدس، والبقول. وإذا كانت ملامح العجز تبدو واضحة على عمي المختار، فإمكانكم أن تتخيلوا كيف كنا نشعر نحن الأطفال. استمر اضطهاد جنود الانتداب البريطاني للناس وإذلالهم وتحطيم معنوياتهم حتى عام ١٩٤٨، وفي هذه الأثناء تمت تصفية معظم قيادات الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الانتداب البريطاني. لقد جاء البريطانيون لنقل الحضارة إلينا وإعدادنا للاستقلال، ولكن حين غادرونا بعد ثلاثين عاما لم نكن قد وصلنا إلى درجة من التحضر بحيث نقوم بتسليم أراضينا وبيوتنا وممتلكاتنا بصمت وسلام للموجة الجديدة من الغزاة الأوروبيين، أي اليهود الصهاينة الأوروبيين. هكذا بدأنا نحن الفلسطينيين مسيرتنا "كإرهابيين". لقد بدأ الاستعمار الصهيوني في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا. إلا أن الهجمة الصهيونية الكبرى أتت في النصف الثاني من عام ١٩٤٧، وكنت حينها في الثانية عشرة من العمر، فكنت شاهدا حيا على اغتصاب فلسطين. وكان ذلك الاغتصاب اغتصابا جماعيا ارتكبه اليهود الصهاينة، تدعمهم و "تصفق لهم" أوروبا.. نفس أوروبا التي ذبحت

لقاء في مطار محاييد

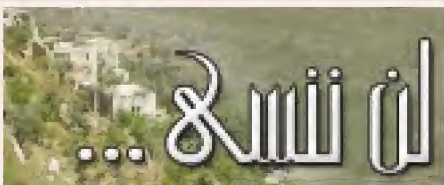
شعر: طه محمد علي*

سألتنى..
وكنا من ضُحى النبعِ
مرة...
عائدين
"ماذا نكره.."
ومن حُبِّ؟!
فأجبْتِكِ
من حَلَفٍ أهدابِ الفُجاءةِ
ودمي
يُسْرَعُ وَيُسْرَعُ
كظلِّ سحابةِ الزُّرُورِ؛
"أكرهُ الرحيل..."
أحُبُّ النبعِ والدربَ
وأعبدُ الضُحى؛
فَصَحَّحتِ..
فأزهر لوز
وشدَّتْ في الأيلِكِ أسرابُ العنادِلِ!

سؤالٌ!
عُمُرُه الآن عقودٌ أربعةٌ
يا للجواب من السؤالِ
وجوابُ:
عُمُرُه عُمُرُ رحيلك
يا للسؤالِ من الجوابِ.
واليومِ:
يا للمُحالِ!
ها نحن في مطارٍ مُحايِدٍ..
على شفا صُدْفَةٍ
نَلْتَقِي!
ويحيى...؟!
نلتقي...؟!
وها أنتِ
تُعِيدِينَ السؤالَ!
يا للمُحالِ من المُحالِ!

عَرَفْتُكَ!
ولم تعرفيني.
"أهذا أنتِ؟!"
ولم تُصدِّقِي.
وفجأةً..
انفجرت تسألين:
"إن كنتِ أنتِ أنتِ
فماذا نكره
ومن حُبِّ؟!"
فأجبْتِكِ
ودمي
يغادرُ الشُرْفَةَ..
يُسْرَعُ وَيُسْرَعُ
كظلِّ سحابةِ الزُّرُورِ؛
"أكرهُ الرحيل..."
أحُبُّ النبعِ والدربَ
وأعبدُ الضُحى"
فبكيتِ..
فاطرقت ورؤودُ.
وتعثرْتُ بحريِرِ حُرُوقِها حَمَانِزِ!

* الشاعر طه محمد علي من مواليد قرية صفورية المهجرة عام ١٩٣١. ومن أعماله الشعرية "القصيدا الرابعة وعشر قصائد أخرى" (١٩٨٣)، "ضحك على ذقون القتل" (١٩٨٩)، "حريق في مقبرة الدير" (١٩٩٢).



شلتا. قضاء الرملة. ١١٦ نسمة. هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عجور. قضاء الخليل. ٤٣٢٧ نسمة. هجرت في ٢٢ تموز ١٩٤٨.

عين غزال. قضاء حيفا. ٢٥١٧ نسمة. هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

إجزم. قضاء حيفا. ٣٤٤٥ نسمة. هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

جبع. قضاء حيفا. ١٣٢٢ نسمة. هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

آب ١٩٤٨

اللطرون. قضاء الرملة. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ١٠ آب ١٩٤٨.

تشرين أول ١٩٤٨

بيت طيما. قضاء غزة. ١٢٣٠ نسمة. هجرت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

البريج. قضاء القدس. ٨٣٥ نسمة. هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير أبان. قضاء القدس. ٢٤٣٦ نسمة. هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الهوا. قضاء القدس. ٧٠ نسمة. هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

سفلى. قضاء القدس. ٢٠٦١ نسمة. هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو لبي/علامات/تياها. قضاء بئر السبع. ١٤٥١ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جعيم/علامات/تياها. قضاء بئر السبع. ٦٨٤ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

مسامر/رمادين/تياها. قضاء بئر السبع. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

شعور/رمادين/تياها. قضاء بئر السبع. ٥٤٥ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بدينات/تياها. قضاء بئر السبع. ٦٤٩ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جابر/جبارات. قضاء بئر السبع. ٨١٨ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو الأدوس/ارتيما/جبارات. قضاء بئر السبع. ١١١١ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ثابت/جلازين/جبارات. قضاء بئر السبع. ٦١٩ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن صباح/حسنات/جبارات. قضاء بئر السبع. ٤٦٠ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن عجلان/جبارين/جبارات. قضاء بئر السبع. ١٢٦٥ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

وحدات جبارات/جبارات. قضاء بئر السبع. ٥٧٦ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

النويري/سعادنة/جبارات. قضاء بئر السبع. ٢٧٣ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جريبان. / سعادنة/جبارات. قضاء بئر السبع. ٤١٩ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدقس/الدقس/جبارات. قضاء بئر السبع. ١٢٣٣ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن رفيع/سواركة/جبارات. قضاء بئر السبع. ٩٨٥ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

جليدة/جبارات. قضاء بئر السبع. ٢٧٥ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

لقد راقبت عملية التدمير البطيء والمنظم لشعبي ومجتمعي وثقافتني وتراثي لمدة تقرب من سبعين عاما. وقد ساعد تدريبي في الأنثروبولوجيا على أن أعي هذه العملية بشكل أفضل، أما قراءاتي للأدبيات من مختلف أرجاء العالم فقد جعلتني أدرك أن ما يحدث للفلسطينيين لا يختلف في شيء عما كان قد فعله الأوروبيون للسكان الأصليين في أنحاء مختلفة من العالم؛ في أجزاء من أفريقيا، وفي الأمريكيتين، وبولينيزيا، وميكرونيزيا، وأستراليا، وتسمانيا.. لقد صرح أريئيل شارون مؤخرا أن حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بعد، واعتقد أن شارون كان يقصد (وإن لم يقلها صراحة) أن الوقت قد حان للعودة إلى تلك الحرب حيث توقفت، لاستكمالها وإنجاز مهمتها عن طريق التخلص من البقية الباقية من الفلسطينيين داخل حدود فلسطين الانتدابية، فطبيعة المشروع الصهيوني تستوجب إنجاز هذه المهمة.

إن المشروع الصهيوني الذي أخرج إلى حيز التنفيذ قبل أكثر من ١٢٠ عاما، لا يزال قيد التنفيذ حتى يومنا هذا، وقد تم إنجاز ٩٠٪ منه. والظروف الآن مواتية لإتمام ما تبقى من هذا المشروع، غير أن ذلك سيتطلب ارتكاب مذابح أكبر من تلك التي ارتكبت بالفعل عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٤٨ ارتكبت إسرائيل ما بين ٤٠ و ٥٠ مذبة في مواقع مختلفة من فلسطين، وكان ذلك كافيا لحمل الفلسطينيين المستهدفين على النزوح من المناطق التي احتلتها إسرائيل. أما اليوم فالأمور مختلفة عما كانت عليه عام ١٩٤٨، فقد تعلمت الأطراف الثلاثة المعنية – إسرائيل، والفلسطينيون، والدول العربية المجاورة – درسا من أحداث ١٩٤٨. لقد تعلم الفلسطينيون ألا يتركوا منازلهم مهما حصل، وتعلمت الدول العربية ألا تسمح لأي لاجئ بالدخول إلى أراضيها، وتعلمت إسرائيل أن اللاجئين لا يختفون، ولا ينسون. فالطريق الوحيد إذا للحصول على التخفيض المرجو لعدد الفلسطينيين داخل إسرائيل الكبرى هو ارتكاب مذابح أكبر بكثير من تلك التي ارتكبت عام ١٩٤٨. إلا أنه يتوجب إنهاء هذه المهمة، ويتوجب إنهاؤها في أقرب وقت، لأن التحالف الالامقدس بين إسرائيل والولايات المتحدة يتطلب وضع حد نهائي للقضية الفلسطينية لكي يحولوا اهتمامهم إلى بسط هيمنتهم على بقية العالم، وعلى الأخص العالم العربي.

*د. شريف كناعنة هو أستاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا في جامعة بيرزيت. كناعنة من مواليد قرية عرابية البطوف في الجليل عام ١٩٣٦، تلقى دراساته العليا في جامعة هاواي في الولايات المتحدة، وركز نشاطه العلمي على جمع التراث الشعبي الفلسطيني ودراسته، كما يشرف كناعنة على تحرير مجلة "التراث والمجتمع" التي تصدر عن جمعية إنعاش الأسرة. هذا المقال هو ملخص لورقة قدمت أصلا إلى مؤتمر دولي حول "عودة اللاجئين: نظرة مقارنة"، عقده مركز اللاجئين والشئات الفلسطيني –شمل- في رام الله، في آذار الماضي.



صبار قرية ديرابان، قضاء القدس (ارشيف بديل)

في المدارس الابتدائية العربية يعملون كمخبرين لجهاز المخابرات لقاء حصولهم على وظائفهم دون أن تكون لديهم المؤهلات المطلوبة. وقد شاعت في الوسط العربي آنذاك طرفة حول ذلك الوضع في جهاز التعليم، مفادها أن طالبى وظيفة التدريس في المدارس العربية كانوا يبصمون على الطلب لانهم لم يكونوا قادرين على كتابة أسمائهم. وكمدرسين، كنا نجبر بالقوة على الاحتفال "بعيداستقلالإسرائيل"، وكنا نجبر على أن نجبر طلابنا على الاحتفال بهذه المناسبة، أما من لم يظهر حماسا كافيا في الرقص والغناء من بين المدرسين فكان يفقد وظيفته بعد وقت قصير. وعلى الرغم من مرور أربعين عاما فما

لقد تعلمت الأطراف الثلاثة المعنية - إسرائيل، والفلسطينيون، والدول العربية المجاورة - درسا من أحداث ١٩٤٨. لقد تعلم الفلسطينيون ألا يتركوا منازلهم مهما حصل، وتعلمت الدول العربية ألا تسمح لأي لاجئ بالدخول إلى أراضيها، وتعلمت إسرائيل أن اللاجئين لا يختفون، ولا ينسون. فالطريق الوحيد إذا للحصول على التخفيض المرجو لعدد الفلسطينيين داخل إسرائيل الكبرى هو ارتكاب مذابح أكبر بكثير من تلك التي ارتكبت عام ١٩٤٨.

زلت أذكر الآبيات الأولى من إحدى الأناشيد التي كان يغنيها المدرسون والطلاب العرب في ذلك الحين، حيث يقول البيت الأول: "بعيد استقلال بلادى قلبى فرحان - غنى يا طير الشادي وقول الألمان." كان العمل في جهاز التعليم العربي مجحفا إلى درجة لم أستطع معها الاستمرار في وظيفتي وغادرت طويلا، وفي نهاية الأمر تركت الوظيفة وغادرت البلاد إلى الولايات المتحدة، وحقيقة الأمر أن الدفع من الداخل كان أقوى بكثير من الجذب نحو الخارج. وفي الولايات المتحدة انتقلت من فرع إلى آخر من فروع العلم إلى أن استقر بي الأمر في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، ومكثت فيه إلى أن حصلت على الدكتوراة. وكان أن أدى تخصصي هذا في الأنثروبولوجيا إلى تعزيز وتدعيم وتسويغ ميلي إلى المراقبة عن بعد والانسحاب إلى مكان آمن حين تستاء الأمور. ولقد تعلمت من خلال تخصصي العلمي هذا أن أراقب "السكان الأصليين" دون أن أتدخل في شؤونهم، لكي لا "ألوث أو أدنس الحقل". في عام ١٩٧٥ حصلت على وظيفة في جامعة بيرزيت، حيث لا زلت أعمل. ومنذ ذلك الحين وأنا أراقب المشهد الفلسطيني وأدرسه وأكتب عنه دون أية محاولة "للتدخل" أو "تلويث الحقل".

"الخواجة غزال" (أو "أبو غزال"، لا أذكر بالضبط). فقبل اندلاع القتال كان "الخواجة غزال" هذا يأتي إلى القرية ليشتري الماشية من أهل البلد، وقد تناول العديد من الوجبات في مضافة عمى المختار. ولذلك توقع والدي أن يكون لدى هذا الخواجة حد أدنى من الشعور بالامتنان، وأن يبدي بعض الاحترام لقاء "الأيام الخوالي". إلا أن الضابط تقدم نحو والدي شاهرا مسدسه وهو يصرخ ويتوعد ويهدد بإطلاق النار، طالبا من والدي أن يسلمه مسدسا. بقي والدي جالسا، محاولا الإبقاء على رباطة جأشه وكرامته، فتقدم منه الخواجة غزال وصفعه على طرف رأسه صفعه أوقعت حطته وعقاله. ثم فقد الخواجة غزال الأمل وانتقل إلى البيت التالي. إنني في الواقع اشك في مقدرة العديدين على استيعاب ما تعنيه تلك الحادثة بالنسبة لي! أنا الآن في التاسعة والستين، وعلى الرغم من ذلك فإنني ما زلت حتى الآن أبكي وتنههم دموعي كلما تذكرت تلك الحادثة. جاءت حافلات كبيرة إلى القرية لاحقا في ذلك اليوم، وتم تحميل الرجال في الحافلات ونقلهم إلى مكان مجهول. وبدأت القرية كأنها تصرخ وتنوح لساعتين أو أكثر، ثم خيم عليها الحزن والسكون. وتبين لنا فيما بعد أن الرجال لم يؤخذوا للإعدام كما حصل في قرى أخرى، بل نقلوا إلى "معسكرات السخرة" حيث تم احتجازهم لفترات تراوحت بين عام وثلاثة أعوام. وبقيت عائلتي كبقية أهل القرية في ما أصبح يعرف بإسرائيل. وأصبحتنا نعرف "بعرب إسرائيل" أو "عرب الس-٤". وبقي منا في البلاد حوالي ١٥٠ ألفا فقط من بين المليون فلسطيني الذين كانوا يقطنون البلاد حتى عام ١٩٤٨، أما الباقون فقد أرغموا على النزوح إلى الدول العربية المجاورة. وُضع الذين بقوا في البلاد تحت الحكم العسكري، وأخضعوا للعزل ومحاولات التذليل والترويض. ولما أصبحوا شبه مذللين ومروضين، تم إستخدامهم للعمل في بناء بيوت اليهود الإسرائيليين وزراعة محاصيلهم. وكانت الغالبية العظمى من الحجارة التي كانت تستعمل لبناء منازل اليهود، تُنتزع من البيوت المدمرة في القرى والمدن الفلسطينية المجاورة التي تم إخلؤها قبل بضعة أعوام، أما الحقول التي كان هؤلاء العمال العرب يفلحونها "لمالكها" الجدد من اليهود الإسرائيليين، فكانت ملكا للفلسطينيين العرب الذين طردوا من أراضيهم قبل ذلك بأعوام قليلة. وفي الكثير من الحالات كان العمال الذين يقومون بهدم بيوت القرى العربية المدمرة ونقل حجارتها إلى "مشاريع الإعمار" اليهودية الجديدة، يعرفون شخصيا أصحاب هذه البيوت. وكان العمل في فرعي البناء والزراعة هو العمل الوحيد المتوفر للعرب الذين بقوا في الدولة الجديدة، والذين كانوا في غالبيتهم من القرويين. ولم تكن ظروف هؤلاء العمال بأفضل من ظروف عمل أولئك الرجال الذين تم نقلهم إلى معسكرات السخرة عشية قيام الدولة، باستثناء فارق وحيد، وهو أن معسكرات نوم هؤلاء العمال كانت بيوتهم وقراهم هم أنفسهم.

عاش من بقوا في الوطن من الفلسطينيين في ظروف مرعبة، ولكن بما أنهم كانوا يشكلون أقلية ضئيلة تعيش وسط جو مشحون بالعداء والعنصرية، وبما أنهم كانوا معزولين كليا عن العالم الخارجي، فإنه لم يتمكن أحد قط من اكتشاف ما قد مروا به من معاناة. كان حوالي الثلث من العرب الذين بقوا في إسرائيل "لاجئين داخلين"، أو -حسب العبارة المستوحاة من سجلات القانون الإسرائيلي- "حاضرين- غائبين". هؤلاء هم قرويون كانوا قد نزحوا عن قراهم ووصلوا إلى إحدى القرى المجاورة التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن قريتهم الأصلية، أو أنهم اختبئوا في الحقول والجبال القريبة لكي يتجنّبوا ما كان يذله الجيش الإسرائيلي من ويلات باهل القرى التي كان يحتلها. بعد النزوح بفترة قصيرة حاول البعض من هؤلاء المهجرين أن يعودوا إلى بيوتهم في قراهم الأصلية، أو أن يعودوا لزراعة بعض المحاصيل في أراضيهم، فأطلق الإسرائيليون عليهم تعريف "المتسللين"، فكان هذا التعريف بحد ذاته كافيا لتسويغ قتلهم بمجرد اكتشاف وجودهم. بعد حين التحقت بالمدرسة الثانوية البلدية في الناصرة، ثم تخرجت منها وعملت كمدرس في مدرسة ابتدائية في قرية بدوية. وكان جهاز التعليم في المدارس العربية آنذاك يدار رسميا من قبل وزارة المعارف، إلا أنه في الواقع العملي كان، ولا يزال إلى حد بعيد، يدار من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي- الشين بيت. وكان معظم المدراء والعديد من المعلمين



مصطفى البرغوثي: السلطة الوطنية غير معنية بمناقشة قضية اللاجئين لأنها أسيرة الدبلوماسية القائمة

يرى الدكتور مصطفى البرغوثي سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية أن خطر التصفية الذي يحيط بعناصر القضية الفلسطينية وأهمها «حق العودة»، يكاد يكون غير مسبوق. ويرجع البرغوثي ذلك الى السياسة الإسرائيلية، والدعم الدولي الذي تتلقاه إسرائيل والظروف الصعبة التي يحياها الشعب الفلسطيني، وأهمها عدم وجود استراتيجية وطنية مشتركة واضحة لمكافحة الهجمة الإسرائيلية.

ويخلص البرغوثي مضمون سياسة شارون في المرحلة الراهنة القائمة على تسويق خطة إعادة الانتشار من غزة، على اعتبار أنها حل بينما هي في الواقع ليست سوى خطة لتحويل غزة الى سجن كبير، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، ومقابل هذا الطرح السيئ، يسعى شارون الى أن ينتزع من العالم تصفية كاملة للاربع قضايا الرئيسية والتي تشكل قضايا الحل النهائي، والذي جرى الإجماع الفلسطيني عليها منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، وهي قضايا: اللاجئين والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإزالة المستوطنات ".

ويقول: «في القضايا الفلسطينية الجوهرية إسرائيل تحاول أن تفرض وجهة نظرها الخاصة والمنفردة، وقد استغلت في قضية حق العودة الكثير من المشاريع التي طرحت على اعتبار أنها مشاريع سلام فلسطينية إسرائيلية، مثل جنيف، وموضوع سري نسبية أيلون، بهدف الترويج لفكرة إمكانية تصفية قضية اللاجئين، أما على صعيد القدس فعملية تهويد المدينة تجري بوتيرة متسارعة، وبحلول شهر تموز المقبل هناك مخطط إسرائيلي لإغلاق القدس من جميع الجهات.

ويتنقد البرغوثي «غياب الفكرة والرؤية الجامعة المشتركة، والاستراتيجية الوطنية المشتركة، مع أنها كانت موجودة منذ انطلاق حركة «فتح»، وتأسيس منظمة التحرير، وانضمام معظم القوى الفلسطينية تحت إطار المنظمة، حيث كانت تجمعهم رؤى وطنية مشتركة تجاه حق العودة والقدس والدولة، والاستيطان،

وهذه الأهداف جرت إعادة صياغتها في مؤتمر المجلس الوطني العام ١٩٨٨».

ويقول: «الآن تجري محاولة خلخلة هذه الرؤية المشتركة، وأخشى أن هذا البرنامج معرض للخطر، ومجرد القبول بفكرة تبادل الأراضي وبقاء المستوطنات ينسف هذا الرؤية». ويؤكد "هذه اللحظة حرجة جدا في تاريخ الشعب الفلسطيني، لذلك في هذه المناسبة يجب أن يجري استنهاض الشعب الفلسطيني، وأهم شيء في ذلك إدراكنا لأهمية إعادة بلورة الرؤية الوطنية الجامعة، لأنها سبب نجاح النضالات الفلسطينية مثل معركة الكرامة والانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، وعلينا أن نذكر أن هذه الرؤية قد تضعضعت نتيجة الظروف التي يعيشها الجانب الفلسطيني، لذلك نركز على أهمية استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني، وإعادة بلورتها من جديد ".

ويقول البرغوثي «السلطة الوطنية الفلسطينية غير معنية بمناقشة موضوع اللاجئين لأنها اسيرة الدبلوماسية القائمة، والمشاريع المغروضة عليها مثل خارطة الطريق وغيرها، في الوقت الذي ترفض إسرائيل تنفيذ ما جاء في هذه المشاريع وخاصة وقف الاستيطان».

ويرى " أن الخطر الكبير الذي تواجهه قضية اللاجئين، مرده الى العمل الذي يجري على تحويل منظمة التحرير كجزء من السلطة، واحتوائها باعتبارها ممثلاً لحركة التحرر الوطني الفلسطيني في إطار السلطة، وبالتالي تقييدها بقيود السلطة، وحشرها في هذه الزاوية الضيقة التي تسمى " السلطة ".

ويدعو البرغوثي «الى إشراك الفلسطينيين في الخارج في الانتخابات، أي أن يقوموا بانتخاب عدد مماثل من أعضاء التشريعي الذين سينتخبهم الفلسطينيون في الضفة والقطاع، ليكونوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك بهدف الحفاظ على عناصر حق العودة».

وحول دور المنظمات الأهلية في ترسيخ حق العودة يقول:

الشرعية الدولية.

ويؤكد «لا يمكن إنهاء موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون حل قضية اللاجئين».

وحول وجود برنامج وطني مشترك ومتفق عليه رسميا وشعبيا ومن جانب الفصائل والقوى الوطنية، يوضح «ليس دقيقا ما يتم ادعاؤه من عدم وجود برنامج مشترك، بل على العكس لدينا برنامج وطني مشترك بشأن حق العودة، ، لكن تبقى بعض الاختلافات، وهناك إجماع على التمسك بحق اللاجئين وهذه تشكل القاعدة، القانونية، التي تستمد قوتها من قرارات الشرعية الدولية وتحديدًا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وهنا نلتقي كل ألوان الطيف الفلسطيني».

ويقول: «وهناك إجماع وطني آخر وهو ضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن نكبة اللاجئين، وحققهم في التعويض والعودة الى ديارهم على اعتبار أن هذه هي القاعدة التي يمكن على أساسها التقدم في مفاوضات تفصيلية لبورة آليات ومضامين عملية الحل ".

ويرى سلامة «كل ذلك لا يتعارض مع موقف آخر يحظى بأغلبية الشعب الفلسطيني والموقف الرسمي والذي يؤمن بإمكانية تحقيق ذلك عبر المفاوضات، وأن الشعب الفلسطيني قد ألزم نفسه أمام العالم بخوض المفاوضات مع إسرائيل لحل هذه القضية».

ويؤكد «قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الى جانب إسرائيل، وحل قضية اللاجئين، هما أهم هدفين للنضال والحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى أساس هذا التصور يمكن إنهاء الصراع».

وحول ما يطرح عن وجود انقسام في الموقف الفلسطيني حول قضية العودة، ظهر بتمثيل فلسطيني في مبادرة جنيف أو تفاهمات نسبية أياالون، نفى ذلك قائلا " هذه اتجاهادات غير ملزمة

«هناك عدد كبير من المؤسسات الأهلية الشعبية تقوم بدور كبير جدا وتحديدًا في الخارج، وأهمها جمعيات العودة الفلسطينية المنتشرة في عدد في دول العالم، والتي تعقد مؤتمرا سنويا في الولايات المتحدة، وآخر في أوروبا، وهذه الجمعيات لعبت دورا مهما في حماية حق العودة والتأكيد عليه، إضافة الى الجمعيات الفلسطينية الموجودة في لبنان، حيث عملت بجهد على إبقاء قضية العودة حية في أذهان الفلسطينيين وتحديدًا الجيل الذي ولد في الشتات ".

ويضيف «ما زال هناك اليوم مشروع كبير جدا، لتوثيق الذاكرة الفلسطينية، وهناك باحثون يقومون بهذا المشروع الهام في جامعة أوكسفورد ترأسهم الباحثة كرمة النابلسي، إضافة الى الششاطات التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية في مختلف دول أوروبا، ولولا هذه الجهود لتعرضت قضية العودة لأذى كبير».

ويرى البرغوثي " أن هناك دوراً كبيراً مناطا بالقوى والحركات السياسية حيث يقع على كاهلها إبراز حق العودة وتأكيد، وبلورة رؤية مشتركة حوله، لكن للأسف لا يبدو أن الجميع يعمل لذات الهدف ".

ويوضح «هناك قوى سياسية تتجنب الحديث في الموضوع، وهناك قوى أخرى تتطرق له بالكلام ولكن بالفعل تتباحث حول أشياء مختلفة، وهناك قوى متمسكة به، لكن حتى يكون هذا قاسماً مشتركاً جماعياً، أرى أن الشعب الفلسطيني يواجه تحدياً كبيراً وقد يصل الى لحظة عليه أن يختار هل يريد تحرراً وطنياً ومستقبله كشعب ودولة حقيقية، أم يريد مجرد سلطة محكومة بإجراءات إسرائيلية قد تتحول الى حكم ذاتي على السكان».

ويضيف «قد يحتاج الأمر -وآمل أن لا يحدث ذلك- لأن نضحي بمشروع السلطة لصالح مشروع التحرر الوطني، آمل أن لا نصل الى نقطة فاصلة، ولكن لا يجوز من أجل بقاء السلطة أن نضحي بمشروع التحرر الوطني، الأفضل أن نجتمع بين الاثنين، ونستفيد من السلطة كأساس لبناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة وهذا

ساجي سلامة: يجب عدم ترك ملف اللاجئين للهواة والانتهازيين

قاعدة الاحتفاظ بالحق الفردي والجماعي، وأن تصارح الشعب بمواقفها، إضافة الى تسليحها بالموقف الشعبي، وأن لا تترك هذا الملف للهواة والانتهازيين، وأن تبدأ بحشد حملة على مستوى عربي ودولي لاجباد حل عادل لقضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية».

وعلى صعيد الواقع المعاش في المخيمات الفلسطينية، طالب سلامة أن يكون موضوع تحسين مستوى حياة اللاجئين على جدول أعمال السلطة، وأن لا يجري التعامل بلا مبالاة تجاه المعاناة اليومية لملاين اللاجئين في المخيمات، لأن اللاجئين هم الأكثر معاناة في الشعب الفلسطيني.

نعلم أن هذه هي مسؤولية وكالة الغوث، ولكن بات الكل يعلم أن وكالة الغوث لا تغطي كل الخدمات وأن ما تقدمه يشهد تراجعاً، وأن الدول المانحة تحاول أن تقلص حجم مساعداتها للوكالة، وكل هذا يدفع ثمنه اللاجئ في المخيمات، لذا بات على السلطة والمنظمة أن تغلخيا ما أصبحت الوكالة لا تستطيع تقديمه من خدمات».

وحول دور وزارة التربية والتعليم في ترسيخ حق العودة في أذهان الجيل الفلسطيني الناشئ قال: «اعتقد أن المناهج بشكل عام بحاجة الى مزيد من التوضيح والشرح وإعطاء المعلومات حول حقيقة ما حصل في العام ٤٨، وهذا أمر بالإمكان تطويره، لكن الأهم أن لا يتم الخضوع لعمليات الابتزاز المستمرة الهادفة الى تزييف الضمير والوعي الوطني مستقبلاً».

وطالب سلامة الأحزاب " بتوحيد مواقفها أكثر، وتنشيط جهودها تحديدا في أوساط الراي العام الفلسطيني في الداخل والشتات، وتكثيف العمل الفعلي الإيجابي في ترسيخ حق العودة، وتعزيز صمود المخيمات، وعدم الاكتفاء بالمهرجانات والشعارات".

بسام الصالحي: يجب صياغة استراتيجية فلسطينية هجومية لحل قضية اللاجئين

واضاف: في المرحلة القادمة يجب أن يركز الجانب الفلسطيني على هدفين أساسيين «الأول الإعلان عن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة من قبل الجانب الفلسطيني، ونطالب باعتراف وإسناد عربي ودولي لهذه الحدود التي تتضمن قطاع غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس، وثانيا التمسك بعودة اللاجئين، على أساس قرارات الشرعية الدولية، وهذا يجب أن يكون عبر صياغة استراتيجية فلسطينية هجومية، لا تخضع للضغوط الإسرائيلية الرامية لتجزئة الحل النهائي، وفرض حل من طرف واحد».

وانتقد الصالحي تدني الخدمات المعيشية في المخيمات، وطالب وكالة الغوث والسلطة السلطة الفلسطينية بالوقوف أمام مسؤولياتها تجاه اللاجئين في المخيمات، وقال: «القضايا المعيشية للمخيمات يجب أن تحل دون أن تبقى مرتبطة بالحل السياسي، لأن هذه القضية معقدة وستطول، ولا يجوز أن تبقى المخيمات بوضع خدماتي سيئ بحجة الحفاظ على حق العودة، لأن تحسين الخدمات في المخيمات لا يتناقض مع هذا الحق، ويجب أن يتم الضغط على وكالة الغوث لتحسين هذه الخدمات لا تقليصها، وأن تقوم السلطة من جهتها بالضغط لتحسين مستوى الخدمات».

رسميا أو شعبيا، فهناك موقف وطني تمثله الاغلبية المطلقة، وهناك مواقف ليس عليها إجماع، ولا تعبر عن الموقف الشعبي أو الرسمي، وهي تعكس وجه نظر أصحابها فقط».

وبالنسبة لوثيقة جنيف، يقول «حتى لو كان هناك وزراء فلسطينيون، ذلك لا يعكس رأي منظمة التحرير الفلسطينية، الشيء الطبيعي أن يكون هناك التزام بالرأي الرسمي والشعبي، والشذوذ عنه لا يلزم الحكومة والشعب ومنظمة التحرير».

وعادة ما يواجه بعض السياسيين إصبع الاتهام لاتفاقية أوسلو، على اعتبار أنها أجلت قضية العودة حتى الحل النهائي، ولم تبحث، وحول ذلك يقول «لا نستطيع القول إنه جرى تأجيل، لأن كل القضايا قد أجلت للحل النهائي، اتفاقية اوسلو قدمت مدخلاً للقضايا ومدخلاً للحل، فلا نستطيع إن نقول إن قضايا اللاجئين والقدس والحدود قد تم تأجيلها، لأن كل شيء قد تاجل ولم يبحث فيه، ولم تحدث مفاوضات حقيقية حول المستقبل، لذا لا يمكن الحديث عن قضايا أنجزت وأخرى تم تأجيلها، كل ما جرى مجرد ترتيبات مؤقتة تمهيدا للدخول في مفاوضات حقيقية حول القضايا الجوهرية، وهذه مرحلة جرى إحباطها من قبل إسرائيل».

وبالرغم من اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، التي تتلقى إسنادا لا نهائيا من الإدارة الأميركية، يراهن سلامة على حق اللاجئين في العودة مستندا في ذلك الى ارادة الوجود الفلسطيني، والذي بات من المستحيل أن تتجاهله إسرائيل، إضافة الى استمرارية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، وأهمية الدعم العربي والدولي، وأهم ورقة هي قوة السند القانوني الذي نملكه، والذي يظهر نضالنا بشكل مشروع».

وحسب سلامة هناك جملة من الالتزامات المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين، وأهمها " التمسك بحق العودة، وأن تبدي استعداداً لفتح هذا الملف على

وإذا كان هناك ضرورة للوصول الى صيغة ما على ضوئه، فيجب أن تكون خلاصة العملية التفاوضية وليس استباقا لها ".

ويعتقد الصالحي أنه حتى اليوم لا توجد رؤية واحدة لحل قضية اللاجئين لدى القوى المختلفة، وهذا شيء طبيعي لأنه حتى اللحظة الراهنة لم يجر أي تفاوض جدي حول هذه القضية، بالرغم من وجود برنامج نظري متفق عليه يقوم على قرار ١٩٤.

ويوضح: «هذا يفسر اختلافات القوى بهذا الشأن، وغير مفيد الآن إبراز تنازلات في هذه القضية دون أن يكون هناك تفاوض أصلا ، في حالة وجود تفاوض حقيقي، تقوده سلطة تفاوضية فلسطينية واحدة، وبعد نتائج المفاوضات يجب ان يتم عرضها على مختلف القوى حتى تقول رأيها النهائي فيه، قبل أن تعرض للاستفتاء العام، عندها يكون الحديث ملموسا، إزاء التفاصيل».

ويؤكد «لا يوجد خشية على حق العودة بين أبناء الشعب الفلسطيني، المخيمات الفلسطينية تعيد إبراز نفسها في كل مناسبة، وليس صدفة أن يكون غالبية الشهداء والجرحى والمعتقلين من أبناء المخيمات».

وبالرغم من ذلك يؤكد أمين عام حزب الشعب على أهمية إعادة صياغة استراتيجية فلسطينية حول مجمل القضايا الجوهرية.

"متحف النكبة".. الواجهة والمواجهة

بقلم: نهاد بقاعي*

والذاكرة. كما موضعت جموع المهاجرين ضمن بوتقة واحدة ضمن ما سمي بـ "منجم الانصهار"؛ "تخليص الأرض"؛ "احتلال العمل"؛ "جمع الشتات" و "الدفاع" وغيرها. ومرة أخرى، برزت أهمية مؤسسة المتحف في عملية إعادة الصياغة والبلورة. إن جولة قصيرة في الدليل السياحي الإسرائيلي، على سبيل المثال، تقودك إلى التعرف على مئات المتاحف الوطنية في إسرائيل حول،

عانى الشعب الفلسطيني على مدار الصراع من توجه عام قائم على انتهاك حقوقه وانكارها، وظل النضال الفلسطيني عموما نضالا من أجل نيل الشرعية والاعتراف. في الوقت ذاته، شكلت نكبة عام ١٩٤٨، ضربة قاسية في صميم الفلسطينيين شعبا ومجتمعاً وتاريخاً، وفصلا حاسما له تبعات بعيدة المدى على مجمل تطوره الجماعي، ولكنها لم تكن الضربة القاضية بأي حال، لأن الفلسطينيين في مرحلة ما بعد النكبة رفضوا متفاهم بكل بساطة.

الجيش، والاستيطان، والعمل، والتاريخ اليهودي القديم، وغيرها. ولكن يظل دور هذه المؤسسة أكثر بروزا فيما يتعلق بالحركة (الهولوكوست)، في "المركز والشتات" على السواء.

إن هذا يقودنا أخيرا إلى التجربة الفلسطينية المعاصرة. فقد عانى الشعب الفلسطيني على مدار الصراع من توجه عام قائم على انتهاك حقوقه وانكارها، وظل النضال الفلسطيني عموما نضالا من أجل نيل الشرعية والاعتراف. في الوقت ذاته، شكلت نكبة عام ١٩٤٨، ضربة قاسية في صميم الفلسطينيين شعبا ومجتمعاً وتاريخاً، وفصلا حاسما له تبعات بعيدة المدى على مجمل تطوره الجماعي، ولكنها لم تكن الضربة القاضية بأي حال، لأن الفلسطينيين في مرحلة ما بعد النكبة رفضوا متفاهم بكل بساطة.

وبالرغم من أن الواقع الجديد الذي أفرزته النكبة، ظل محكوما لغياب صورة وافية وشاملة للنكبة، وظل الفلسطينيون مطاردين ومهددين ومحتلين ولاجئين، إلا أنهم عملوا منذ يوم التهجير الأول على رفض المنفى القسري كامر واقع، وفي ذات الوقت أنيطت بهم (وهم الضحية) مهمة مواصلة مسيرة إحقاق حقوقهم الجماعية والفردية على السواء. وقد تجلّى هذا الإصرار من خلال آلاف الأمثلة الحاضرة، في كل مكان تواجد فيه الفلسطيني تقريبا. وخلال العقدين الأخيرين، وخصوصا خلال مرحلة أوسلو، شهدت الخارطة السياسية الفلسطينية تغيرات جذرية ذات معنى على مختلف الصعد، وبرزت أهمية

لا يطرح هذا المقال طروحات جديدة أو وصفات سحرية. كما لا يدخل من باب الإملاء أو التاريخ، إنه اجتهد يحتمل الرد والتعقيب، والأهم من ذلك، أنه يطمح إلى المتابعة والتطور، تكمن أهميته في إعلاء الأفكار التي يتبناها، نحو تدعيم المشروع الفلسطيني عموما ومشروع حفظ الذاكرة خصوصا. إنه دعوة إلى العمل.

يعرض بروفيسور الدراسات الدولية بينديكت أندرسون في كتابه "المجتمعات المتخيلة" (Imagined Communities) الدور الرئيس الذي لعبته المؤسسات الثلاث، إحصاء السكان، الخارطة والمتحف في بلورة الهويات القومية في جنوب شرق آسيا خلال العقود الماضية. لقد برز دور هذه المؤسسات كمراكز قوة استغللتها الدولة الكولونيالية من أجل خلق وترسيم هوية قومية واضحة المعالم. ويربط المؤرخ الإسرائيلي هيلل كوهين من خلال خاتمة بحثه حول المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل بين أفكار أندرسون المستنبطة من الشرق الأقصى واعتماد الدولة العبرية كـ "ثمرة جهود" الصهيونية على ذات المؤسسات (بشكل عكسي تماما) في تعاملها مع وعي المهجر الفلسطيني (ولا وعيه في ذات السياق) في محاولة لتصفية قضيته، إضافة إلى الآليات المباشرة الأخرى التي اعتمدتها لنفس الغرض.

ولأن "لعبة مجموع الصفر" ظلت تحكم مجمل تعامل الصهيونية مع الفلسطينيين، شعبا، ومشهدا، وذاكرة، منذ فجر الصراع، فقد ظلت الكينونة الفلسطينية أولا وكيانيتها ثانيا تعامل (بفتح الميم) على أنها انتقاص مباشر وخطير وتهديد وجودي بشكل إقتراضي لمشروع بناء "هوية جيو-سياسية مشتركة للمستوطنين الصهاينة على أرض فلسطين". وبالتالي، فقد كان شطب الذاكرة الفلسطينية ضرورة واجبة من أجل إعادة الخلق والصياغة الهستويوغرافية للمكان. ومن نافلة القول في هذا السياق أن مشاريع شطب الذاكرة، هي خطوة تابعة لمشاريع التغيب المادي للفلسطيني نفسه من هذا المكان كشرط مسبق وواجب في العقيدة الصهيونية وممارستها، وهو ما تم فعلا عن طريق الطرد والإبعاد القسري والتهجير. من هنا، فقد حملت السياسة الصهيونية في تعاملها مع الفلسطيني، وجهين متلاصقين، قام الأول وهو القاعدة على أساس التغيب المادي، فيما قام الثاني وهو الواجهة على أساس الإنكار.

وتروي سوزان سليوموفيتش مثلا في كتابهاThe Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village حول قرية عين حوض الفلسطينية، كيف حوّل المستوطنون اليهود القرية إلى عين هود وكيف رووا حكاياتهم عن تأسيس قريتهم الخاصة بصورة شبه خرافية، وبأنها وجدت "خرائب" تغطيها الأعشاب وتعيش فيها الثعابين" و "فارغة" و "من دون أشجار".

على الضفة الأخرى، سارعت المؤسسة الصهيونية إلى بناء الرواية والهوية الجماعية لجموع اليهود المهاجرين مع شتى بقاع الأرض، وإلى تحويل المشهد الجيو سياسي إلى "يهودي" خالص. وذلك من خلال لائحة مطولة من الرموز والأساطير والسياسات حول المكان والتاريخ

الذاكرة والتاريخ بشكل غير مسبوق. وزاد الاهتمام بالمكان الأصلي، أي القرية والمدينة المهجرة، من خلال التوثيق والتاريخ والسينما، كما تمت عنونة قطاعات وحالات كانت محرومة سابقا من البحث والتوثيق. لقد كان الفلسطينيون خلال العقد الأخير أكثر "جراة" في التعامل مع العديد من القضايا التي وضعت طويلا على الرف، كامر "مفهوم ضمنا"، أو "سابق لأوانه".

هكذا، شكل مخيم اللاجئين والقرية المهجرة العناوين الرئيسة لكل ما يتعلق بنكبة ١٩٤٨، لأن هذه الأماكن اعتبرت، وبحق، شواهد حية وملموسة على الجريمة. ومع الأهمية القصوى للمكانين في الرواية الجماعية الفلسطينية إلا أنها تظل مختزلة وغير شاملة في تعاملها مع الرواية الجماعية الفلسطينية، لأنها تقدم بالدرجة الأولى صورة مصغرة عن تجارب جزئية أو فردية لما حدث فعلا. إننا في هذا السياق، بحاجة ماسة إلى إطار جامع يجمع كامل الرواية الجماعية وليس جزءا منها فقط. وهنا يبرز دور مؤسسة المتحف كآلية مهمة للتجسيد.

"متحف النكبة". لأنه مكان للذاكرة والتعليم والحشد. إن التذكير بذكري الجرائم، بالرغم مما يسببه من ألم، هي الوسيلة الأفضل للحيلولة دون تكرارها في المستقبل مرة أخرى. وعليه، فإن منطق "طي صفحة الماضي" كخطوة على طريق السلام تظل محاولة لتشويه التاريخ. إذن، المتحف هو جزء من استراتيجية أشمل، تطمح إلى اجتياز النكبة عبر حفظها، ومحاولة أخرى من أجل الاعتراف بالشرعية وكسر حالة الإنكار والاستثناء. كما أن متحف النكبة هو وجه آخر من أوجه المواجهة للرواية الصهيونية التي طالما نهشت باللحم الفلسطيني إضافة إلى مواجهته مع الذات.

ولا بد أن يكون فضاء المتحف أوسع من اتفاق القرية المهجرة ومخيم الجوء المحدود جغرافيا، فهو قادر على توفير رواية جماعية متناقضة، في إطار ربطه للماضي بالحاضر والماضي بالحاضر بالمستقبل. وكذلك في تعامله مع الهوية، التاريخ، الذاكرة، العودة وآليات الحل. كما للمتحف أيضا وظيفة هامة في توفير مستوى من الشرعية للرواية الفلسطينية للنكبة.

إن جدلية عدم كون النكبة حدثا غائرا، بل حدث حي لا يزال ينتظر الحل ينعكس بالضرورة على هذه المؤسسة. كما أن المطاردة التي يعانها الفلسطينيون تجعل من أمر مأسسة الذاكرة أمرا في منتهى الصعوبة، وفي الوقت ذاته في منتهى الضرورة. إننا ملزمون، برغم كل شيء، بضرورة تذكير أنفسنا وتذكير العالم بأصل الصراع وتبعاته. كما على الذاكرة أن تجتاز الظرف الحياتي نحو المأسسة العملية والعلمية. وهذا الدور ملقى على عاتق الفلسطينيين وحدهم. إن متحف النكبة يطمح لأن يكون الواجهة والمواجهة معا. إنها دعوة صريحة إلى العمل.

*نهاد بقاعي هو منسق وحدة الأبحاث، المعلومات والإنسان القانوني في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو المحرر النظير في جريدة "حق العودة".



قرية لفتا في قضاء القدس (ارشيف بديل)

لن ننسى...

ابو رواح/جبارات. قضاء بئر السبع. ٢٣٠ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الفقرة/رتيمات/جبارات. قضاء بئر السبع. ٧٩٦ نسمة. هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت عطاب. قضاء القدس. ١٢٦ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

راس ابو عمار. قضاء القدس. ٧١٩ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

الوجة. قضاء القدس. ١٩١٤ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة العمور. قضاء القدس. ٣١٣ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة التنور. قضاء القدس. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

جراش. قضاء القدس. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الشيخ. قضاء القدس. ٢٥٥ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت أم اليس. قضاء القدس. ٨١ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بئر السبع. قضاء بئر السبع. ١٤١١ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت تنيف. قضاء الخليل. ٢٤٩٤ نسمة. هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبو. قضاء القدس. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

كدنا. قضاء الخليل. ٥٢٢ نسمة. هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

رعنا. قضاء الخليل. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

زكريا. قضاء الخليل. ١١١٤ نسمة. هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الدبان. قضاء الخليل. ٨٤٧ نسمة. هجرت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨.

دمرا. قضاء غزة. ٦٠٣ نسمة. هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

أسدود. قضاء غزة. ٥٣٥٩ نسمة. هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبية. قضاء الخليل. ١٢٣٠ نسمة. هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة ام بريح. قضاء الخليل. ١٦٢ نسمة. هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

عيلبون. قضاء طبريا. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير نخاس. قضاء الخليل. ١٩٦ نسمة. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدوايمة. قضاء الخليل. ٤٣٠٤ نسمة. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جبرين. قضاء الخليل. ٢٨١٩ نسمة. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

صفصاف. قضاء صفد. ٥٦١٠ نسمة. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الجش. قضاء صفد. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

مجد الكروم. قضاء عكا. هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير القاسي. قضاء عكا. ٢١١٨ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة عربين (القليطات). قضاء عكا. ٤١٨ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سحمانا. قضاء عكا. ١٣١١ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

خطوات كانت هناك

بقلم: عيسى قراقع*

ينشر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على صفحات جريدة "حق العودة" ملفات من التاريخ الشفوي سجل على لسان لاجئين فلسطينيين طردوا من قراهم الفلسطينية على يد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨، كجزء من حفظ التراث الوطني حتى لا تمسح خطوات شعب اصيل اقتلع من ارضه بالقوة.

في ذلك الكهف

الحلقة الأولى

وعندما سألت الحاج عن قصة عصا المختار، تنهد وقال: " احنا قعدنا تقريباً شهرين واحنا قريبين من البلد نطيح نجيب النأ شغلة نبيعها ونوكل منها... لا في شغل ولا معنا مصاري..حاولت في احدى المرات ان اختبأ في المغارة، وجدت فيها عظام كثير واللي خلاني اقول هذا اني لقيت عصاة قديمة لمختار البلد احمد عثمان زعاترة."

وبين التشرد والفقر قتل الكثير من الناس... لقد غامروا وعادوا للقرية.. من ينجو فهو ينجو بإعجوبة... البعض قتل بلغم والبعض تكهرب على الاسلاك التي احاطت بالقرية والبعض القي القبض عليه وقتل... وفجأة توقف الحاج يوسف في مكان وقال هنا كانت ام حسن الصديق... " ام حسن ظلت في البلد... قلنا لها خلينا نوخدك قالت وين بدكم توخذوني وانا عاجز وتتغلبوا في... طيب انو بيجي بطعمك، قالت بتيجي ختيارة وبتجيب لي تنفة مية ورغيف خبز... كان كل شي في الدور مليون... بعد اسبوع ارجعنا لم نلقاها... كل شيء رايح... ملفناش حدا منهم ما عرفناش وين راحوا فيهم..."

لقد تفرق الناس من الدوايمة... بعضهم رحل الى العروب وآخرون الى اريحا والخليل ودورا، واستقر الحاج يوسف عندما سألناه عن دور الجيش العربي. "لا عربي ولا اسباني... ما كان عندنا جيش ولا جندي عنا... فش حدا عنا..."

هبّت رياح خفيفة... تحمل رائحة بشر كانوا هنا... ابتسم الحاج يوسف... وبدأ يتكلم مع الرياح... هنا كانت بلد حية... فيها القمح والشعير والداكين، الناس تعيش من منتوجات البلد وبقناعة وبساطة. "يا الله... يا الله... القمحات بكفين سنة تيجي كويسة وسنتين تيجي عاطلات، تخزنهن ان اجت السنة الجاية عاطلة... اللي عنده شوية قمح خازنهن يوكل منهن... يعني قليل بنبيع منه يعني حاجته الواحد يخليها والناس لبعضها البعض وتقرض بعضها البعض... بلد آمنة"

طلب الحاج يوسف ان نزور جدّ البلد الشيخ علي... توقفنا عند مقامه على ارض واسعة تملأها الاشجار والصبار... المقام تم قصفه من قبل الاسرائيليين ولكن بقايا المبنى موجودة... "الشيخ علي جدّ البلد... الناس تأتي اليه اللي ينذر له نذر يقول بدي اروح على الشيخ علي، يوخذ قماش ويحط على هذا القبر وكان الناس يطبخوا وينفخوا فيه لله تعالى..."

لم نكمل تتبّع الخطوات... ظل الحاج يوسف يتأمل كل شيء... تذكر كل الناس... الاحياء والاموات ثم اطلق زفرة طويلة... آه يا بلدنا

* عيسى قراقع هو رئيس جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: "الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو"، "التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي"، "كيف تنام وفيدي يكبل حلمك"، "زوابع الخنساء في سجن النساء"، "زغاريد البلابل المقيدة" (شعر)، "حكاية الصامد بن البرتقال" (قصص)، "ذاكرة من ملح وحديد". كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.



لقاء بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية في مخيم عايدة، أيلول ٢٠٠٠ (ارشيف بديل)

المسرحية

شعر: أبو الحسن الراضي*

لَا حَ طَيِّفٌ مِنْ بَعِيدٍ أَسْمُهُ لَيْسَ قَدَامَةً
جَاءَ يَمْشِي يَتَمَطَّى يَحْمِلُ الدَّاعِي ظِلَامَةً
عِنْدَ شَخْصٍ لَا يَبَالِي يَدَّعِي فَنَّ الْأَمَامَةِ
قَفْ بَعِيداً وَأَنْتَظِرْنِي صَنَعُ بَطْشُورٍ عَلَامَةِ
كُنْ خَفِيفَ الظِّلِّ لَكِنْ لَا تُتَاجَزْ بِالسَّامَةِ
خُضْ عِمَارَ الْحَرْبِ لَكِنْ كُنْ وَدِيعاً كَالْحَمَامَةِ
غَيْرَ مَرْغُوبٍ لَدَيْهِمْ أَنْ تَبَادَرَ بِابْتِسَامَةِ
إِنْ تَكُونُوا خَيْرَ شَعْبِي إِدْفَعُوا عَنَّا الْغَرَامَةَ
اسْمَعْ الطَّيْرَ يُغَنِّي عَاشَ حُرّاً فِي فَخَامَةِ
يَا لَحَزَنِي لِمَصِيرِي مَاتَ زَيْدٌ وَالْأَسَامَةِ
يَا شَقَائِي مِنْ رَمُوزٍ تَدَّعِي عِنْدِي الصُّرَامَةِ
مِثْلُهُ مِنْ خَلْقِ رَبِّي دَسَ رَأْساً كَالنَّعَامَةِ
ذَاكَ غَرُّ لَيْسَ إِلَّا لَيْسَ أَهْلاً لِلْقَوَامَةِ
فِي زَمَانِ السَّلْمِ قُلْتُمْ ادرِسُوا فَنَّ الْمَقَامَةِ
اتْرَكُوا التَّطْبِيعَ جَنْباً ضَاقَ صَدْرِي بِالزَّعَامَةِ
سُلَّ سَيْفاً مِنْ غِمَادٍ وَاسْتَغْرَ وَجْهَ الْوَسَامَةِ
إِنْ قَبِلْتُمْ أَنْ تُدَاسُوا أَظْهَرُوا بَعْضَ النَّدَامَةِ
أَجْمَعُوا أَمْراً مَفِيداً غَيْرَ الْقَاءِ الْمَلَامَةِ
لَا تَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ دَمَّرَ الشَّعْبُ اللَّامَامَةَ
إِنْ أَصْنَاماً تَهَاوَتْ مِنْ يَبَاهِي بِالْقِمَامَةِ
كُنْ سِيَاسِيّاً وَلَكِنْ لَا تَبْغِ أَرْضَ الْيَمَامَةِ
إِبْنُ لِي قَصِرَ الْعُلَى أَبْتَغِي دَرْبَ السَّلَامَةِ
أَيُّهَا الْمَسْلُوبُ أَرْضاً لَا تَفَاوِضَ بِالْكَرَامَةِ
قَاتِلُ الدُّرِّ وَحَجَّوْ.. حَزَّكَ أَسَافِي الدَّمَامَةِ
فَوْقَ أَرْضِي عَاثَ وَحْشٌ سَامَ شَعْبِي فِي لَامَةِ
فِي زَمَانِ الْحَرْبِ غَالُوا أَحْكَمُوا لَبَسَ الْكِمَامَةِ
شُغِلَ قَوْمٌ بِالْأَمَانِي أَتَقْنُوا وَضْعَ الْعِمَامَةِ
ذَاكَ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ سَحَبُ إِثْمٍ بِالْجِجَامَةِ
اسْتَطَابُوا شَرْبَ رَاحٍ أَشْرَبُوا حَتَّى الْمَدَامَةِ
يَا جَمَاهِيْرُ اسْتَعْدِي مِنْ هُنَا حَتَّى الْمَنَامَةِ
ذَاكَ شَعْبٌ مُسْتَقِيمٌ مَاتَ مِنْ كُثْرِ النِّهَامَةِ
عَزَمَ شَعْبِي كَالْحَدِيدِ لَيْسَ حَالٌ فِي اسْتِدَامَةِ
عَيْشِ شَعْبِي كَالْعَبِيدِ طَبَّقُوا فَنَّ الشَّهَامَةِ
عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرِي فِي وَفَاةِ الْاسْتِقَامَةِ
عِشْ شَرِيفاً مَتَ شَهِيداً كُنْ إِمَاماً وَدَعَامَةِ
عَمَّ صَبَاحاً يَا صَدِيقِي نَلْتَقِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
حَسْبُنَا جَنَاتٌ عَدْنٌ حِينَهَا تَحْلُو الْإِقَامَةِ

*الشاعر أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لايصال الرسالة بأقصر الطرق.



عرب السمنية. قضاء عكا. ٢٣٢ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير سنيد. قضاء غزة. ٨٤٧ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جرجان. قضاء غز. ١٠٩٠ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

صالحه. قضاء صفد. ١٢٤١ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سبلان. قضاء صفد. ٨١ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سعسع. قضاء صفد. ١٣١١ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الراس الاحمر. قضاء صفد. ٧١٩ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

فارة. قضاء صفد. ٣٧١ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

غباطية. قضاء صفد. ٧٠ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ديشوم. قضاء صفد. ٦٨٤ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

علما. قضاء صفد. ١١٠٢ نسمة. هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

تشرين الثاني ١٩٤٨

ابو سوين/النجمات/ الترابين. قضاء بئر السبع. ١٢٢٥ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الكسار/النجمات/ الترابين/. قضاء بئر السبع. ١٨٣١ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو صهيبيان/النجمات/ الترابين. قضع بئر السبع. ٤١٧٣ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو عثيرة/ النجمات/ الترابين/. قضاء بئر السبع. ١٣٩٠ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

هريبا. قضاء غزة. ٢٥٩٨ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

سروح. قضاء عكا. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

النبي روبين. قضاء عكا. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المنصورة. قضاء عكا. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

إقرت. قضاء عكا. ٥٦٨ نسمة. هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كفر برعم. قضاء صفد. ٨٢٤ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

حمامة. قضاء غزة. ٥٨١٢ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

بربرة. قضاء غزة. ٧٩٦,٢ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المجدل. قضاء غزة. ٤٩٦,١١ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

نعليا. قضاء غزة. ٥٢٠,١ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الخصاص. قضاء غزة. ١٧٤ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجورة. قضاء غزة. ٢٨٠٧ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجثة. قضاء غزة. ١٤٢٧ نسمة. هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

عراق سويدان. قضاء غزة. ٧٦٦ نسمة. هجرت في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ماذا حدث للمقدسات في القرى المهجرة بعد تدميرها؟

بقلم: جميل عرفات*



مسجد قرية الزيب تحول الى متنزه (تصوير متبولة نصار)

القرية بترميم مسجد القرية في شباط من عام ٢٠٠٠. وبعد أسبوعين من ترميمه قام أفراد من مستوطنة "ياخين" القائمة على أراضي القرية بتدمير المسجد. مسجد قرية أم الفرج المهجرة في قضاء عكا، أستعمل كحظيرة للأبقار ثم هدم في العام ١٩٩٧.

النبي روبين هو أحد الأماكن المقدسة لدى المسلمين، وكان له موسم إحتفالات دينية قبل عام ١٩٤٨، وكان بالإمكان مشاهدة مأذنته من شارع تل أبيب-أسدود. لاحقاً، تم تفجير المأذنة وقاموا بتحويل القبر الى مكان عبادة لليهود مع إضافة كتابات عبرية على القبر والجدران. قرية عين غزال المدمرة (قضاء حيفا)، هي إحدى قرى المثلث الصغير في الكرمل (إجزم وعين غزال) فيها مقام الشيخ شحادة. قام مجهولون بكسر النوافذ وتدمير شاهد القبر وكتبوا عليه: هذا قبر الحاخام "غدعون بن عزرا". كما تم انتهاك حرمة مقام الشيخ سمعان الموجود في قرية كفر سابا في حزيران من عام ٢٠٠٤، وحول المقام الى قبر يهودي، وكتب عليه قبر "شمعون بن يعقوب". أما مساجد وادي حنين، اليازور، صفد، العباسية، الطيرة، فقد تحولت الى كنس يهودية، وكتب على بعضها عبارات عنصرية مثل "الموت للعرب". وقد تحولت بعض الأماكن المقدسة إلى أغراض أخرى. فقد تحول مساجد قرى عسقلان، وقيسارية ويافا الى مطاعم، فيما حول جامع بيسيسو في بئر السبع الى دكان ومطعم، وحول مسجد عين حوض ومسجد علاء الدين في يافا الى حانات، ومسجد قرية الزيب الى منتجع سياحي.

هذه أمثلة فقط لما حدث في بعض القرى المهجرة، إضافة الى تدمير المقابر وتشويهها، كما حدث لمقبرة بلد الشيخ، خصوصاً قبر الشهيد عز الدين القسام وما يلاقيه من أهانة من الكتابات العنصرية أو تكسير الشواهد أو رمي بعض القاذورات عليه. ومن المحير أن نلاحظ استمرار مثل هذه الممارسات والانتهاكات في حين أن أي تدنيس لكنيس يهودي أو مقبرة يهودية في أوروبا أو العالم يولد إتهامات فورية في اللاسامية.

إن على إسرائيل ملقاة مسؤولية تطبيق قانون حماية الأماكن المقدسة لعام ١٩٦٧ بحيث يضم الأماكن المقدسة التي تخص كل السكان في إسرائيل، وليس فقط الأماكن اليهودية. كما عليها السماح للمجتمعات العربية الفلسطينية ومنها المهجرة بترميم وحماية وصيانة مقدساتها. انني أناشد جميع الشرفاء في العالم أن يتخذوا الخطوات العملية للحيلولة دون الاستمرار في مثل هذه الانتهاكات.

*جميل عرفات هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في قرية المشهد بالقرب من الناصرة، وله العديد من الإصدارات والدراسات المهمة حول القرى الفلسطينية المهجرة، والتهجير الفلسطيني في الجليل.

كنائس البروة وسحمانا دمرت تدميراً كاملاً ولم يبق منها سوى بعض الجدران والأسس. كان عدد السكان في قرية البصة في عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠٠ نسمة تقريباً، وكانت قرية مزدهرة ومن أرقى القرى العربية في شمال فلسطين، واحتوت على عدة مدارس وقد قدمت في سنة ١٩٤٧ تخطيطاً لبناء كلية فيها. في العام ١٩٤٨ تم تهجير القرية ودمرت تدميراً كاملاً ولم يبق منها سوى هياكل لثلاث كنائس وآثار مقام مقدس للمسلمين، وجامع مهم يستعمل كحظيرة للأبقار. أما المناطق الصناعية هناك فقد أقيمت مكان المقابر المسيحية والإسلامية، ولم تسمح السلطات بأي ترميم لتلك المقدسات. إضافة الى الكتابات العنصرية الموجودة على بعض الجدران هناك.

تحولت مساجد وادي حنين، اليازور، صفد، العباسية والطيرة الى كنس يهودية، وكتب على بعضها عبارات عنصرية مثل "الموت للعرب". كما تحولت بعض الأماكن المقدسة إلى أغراض أخرى. فتحولت مساجد قرى عسقلان، وقيسارية ويافا الى مطاعم، فيما حول جامع بيسيسو في بئر السبع الى دكان ومطعم، وحول مسجد عين حوض ومسجد علاء الدين في يافا الى حانات، ومسجد قرية الزيب الى منتجع سياحي.

قرية حطين هي قرية عربية فلسطينية مهدمة في قضاء طبريا. تم بناء المسجد هناك بطلب من صلاح الدين الايوبي إحياء لذكرى معركة حطين. وحاول مهجرو القرية وبعض المؤسسات الأخرى ترميم المسجد وحمايته من دخول الأبقار والحيوانات إليه. وبعد أن تم العمل بذلك قامت السلطات بإغلاق المسجد بسياج فولاذي لمنع المهجرين من دخوله وترميمه. مثل هذا حدث لجامع الغابسية وعمقا وإجزم وأندور.

صرفند هي قرية عربية فلسطينية مدمرة بالقرب من حيفا لم يبق منها سوى المسجد، وكانت مساحته ٣٥٠ متر مربع، وكان يعتبر من أفضل المساجد هندسة وتخطيطاً، وظهرت فيه بعض علامات الإنهيار، قام مهجرو القرية ومؤسسات أخرى بترميم المسجد وإصلاحه، وبعد خمسة أشهر من العمل الدؤوب افتتحوا المسجد للصلاة. وأستمر ذلك مدة ستة أسابيع الى أن قامت السلطات في منتصف الخامس والعشرين من شهر تموز عام ٢٠٠٠ بجرف المسجد وهدمه وتسويته بالأرض. وادي الحارثية هي قرية مهجرة أخرى. قام مهجرو

إن الحريات الدينية هي أهم مركبات الحقوق المدنية وذلك بسبب ارتباط هذه الحريات والحقوق بالتراث والثقافة الجماعية. لقد أكد ميثاق حقوق الانسان على حرية الفكر والوجدان والدين وحرية الرأي والتعبير. وقد أعلن المجتمع الدولي عام ١٩٨١ القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس المعتقد وأن ممارسة ذلك يشكل إهانة للكرامة الإنسانية. في ذات الوقت، تؤكد جميع التقارير في داخل اسرائيل على وجود نمط منظم لإنتهاك هذه الحقوق من خلال حرمان المواطنين العرب الفلسطينيين (المسيحيين والمسلمين) من الدخول إلى عدة مواقع مقدسة مثل المساجد والكنائس لسبب او لآخر. وقد أستعملت هذه المقدسات في كثير من القرى المهجرة كحظائر للأغنام والأبقار أو كمخازن أو حانات أو متاجر. ولم تقم الدولة بأية خطوة لمنع ذلك. كما عمدت لمنع الترميمات وأعمال الصيانة التي حاولت جمعيات محلية تنظيمها. وهو ما أدى الى هدم الكثير من الأماكن المقدسة مثل كنيسة سحمانا، كنيسة المنصورة، كنيسة البروة وغيرها كثير. وكذلك الأمر بالنسبة للجامع مثل جامع مسكة، جامع الطيرة، جامع سعسع، دير القاسي وغيره.

لقد أطلق على جميع الأماكن والأراضي المقدسة في فلسطين اسم ممتلكات "وقف"، وكانت تعود جميعها بشكل مباشر إلى الهيئة العربية العليا في القدس. كان هذا متبعاً في العهد العثماني واستمر في عهد الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨. وقد تجاوزت مساحة أراضي الوقف الاسلامي في فلسطين ٦ ٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية عدا المحلات التجارية ومحلات السكن. وفي عام ١٩٤٨، صودرت جميع أعلام الوقف الاسلامي بما فيها المساجد والمقامات والزوايا ووضعت تحت الوصاية أولاً ثم نقلت ملكيتها للدولة لاحقاً. أما ممتلكات الوقف المسيحي فقد بقيت تحت سلطة الطائفة ذات الصلة واستمرت الإدارة كما كانت عليه قبل عام ١٩٤٨. كان سبب ذلك الحساسية الدينية وسلطة العالم المسيحي والفاتيكان. وقد تعرضت الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القرى المهجرة التي يزيد عددها على ٥٠٠ قرية ومدينة للمصادرة. إضافة الى ذلك، فقد صادرت الدولة ٧٠٪ من أراضي العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، وحولت ملكية الأراضي المصادرة الى المستوطنات اليهودية التي قامت على أراضي تلك القرى. أما ماذا حدث للمقدسات في تلك القرى فإنني سأقدم نماذج فقط تعبر عن التوجه العام الذي اتبعته إسرائيل. لقد بلغ عدد أماكن العبادة في تلك القرى ٢٤٧ مسجداً و١٩ كنيسة. كان عدد السكان في قرية الخيرية عام ١٩٤٨ نحو ١٤٢٠ نسمة وهي إحدى القرى المهجرة، وكان فيها مسجد واحد ومدرستين. وتم تجريف مسجدها وتغطيته بالأبنية المحيطة به في مستوطنة "جفعتايم".

المؤسسات والفعاليات الفلسطينية حول العالم تستنكر تصريحات زياد العسلي

تقرير صحفي صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في ٦ آذار ٢٠٠٥

• اللجنة المحلية لتأهيل الأطفال المعاقين - مخيم الدهيشة - فلسطين
• لجنة زكاة وصداقات مخيم الدهيشة - فلسطين
• اللجنة الشعبية لمخيم العزة/ بيت جبرين - فلسطين
• اتحاد مراكز النشاط النسوي - مخيمات الضفة الغربية - فلسطين
• اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي - فلسطين
• لجنة الدفاع عن حق العودة - مخيم بلاطة - فلسطين
• مركز يافا الثقافي - بلاطة - فلسطين
• جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، شفاعرو - فلسطين
• اللجنة الشعبية - مخيم الدهيشة - فلسطين
• اللجان الشعبية للخدمات - مخيمات الضفة الغربية - فلسطين
• التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة - فلسطين
• نادي ثقافي بيت اول - الخليل - فلسطين
• بلدية بيت اول - الخليل - فلسطين
• حركة فتح بيت اول - الخليل - فلسطين
• نادي نسوي بيت اول - الخليل - فلسطين
• جمعية بيت جبرين - اذنا - الخليل - فلسطين
• مركز الرواد - مخيم عابدة - فلسطين
• اتحاد لجان المرأة الاجتماعي - بيت لحم - فلسطين
• مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة - بيت لحم - فلسطين
• مركز الشهدية امل - مخيم عابدة - فلسطين
• اللجنة الشعبية للخدمات - مخيم عابدة - فلسطين
• مركز لاجئ - مخيم عابدة
• مركز النشاط النسوي - مخيم الدهيشة - فلسطين
• جمعية الهدى الاسلامي - بيت لحم
• تجمع اهالي القرى والمدن المحتلة والمدمرة عام ١٩٤٨ - محافظة رام الله - فلسطين
• لجنة التنسيق للجان التأهيل المحلية بالضفة الغربية - فلسطين
• المكتب التنفيذي للجان الشعبية - قطاع غزة - فلسطين
• لجنة الدفاع عن حق العودة - محافظة رام الله - فلسطين
• اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة - محافظة نابلس - فلسطين
• جمعية يازور الخيرية - نابلس - فلسطين
• جمعية كفر سابا الخيرية - نابلس - فلسطين
• مركز العودة الفلسطيني - نابلس - فلسطين
• مركز حوار الثقافي - نابلس - فلسطين
• مركز الفنون الشعبية العربي، الجنة - لبنان
• جمعية النجدة - لبنان
• مؤسسة إنعاش - جمعية تطوير المخيمات - لبنان
• بيت أطفال الصمود - لبنان
• مؤسسة غسان كنفاني الثقافية - لبنان
• مركز المصادر والتدريب ك ج - لبنان
• المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني - لبنان
• هيئة تنسيق المنظمات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية - لبنان
• مؤسسة صامد - لبنان
• مؤسسة الرعاية الطبية - لبنان
• المؤسسة الاجتماعية للمعاقين - لبنان
• النادي النسائي العربي الفلسطيني - لبنان
• المؤسسة الوطنية للتأهيل المهني والخدمات الاجتماعية - لبنان
• المؤسسة الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتعليمية - لبنان
• المساعدات الشعبية للإغاثة والتطوير - لبنان
• جامعة المرأة العربية الفلسطينية - لبنان

الشعبية والأهلية، داخل فلسطين وفي الشتات، قد أكدت مرارا وبوضوح لا مجال فيه للتأويل بأن حق العودة الفلسطيني، بشقيه الفردي والجماعي والذي يكون القانون الدولي احدى دعائمه الرئيسية، هو شرط أساسي لتحقيق السلام العادل والشامل.

ان التصريحات التي أدلى بها د. زياد العسلي، والتي تعكس إلى حد كبير حالة الاستسلام المتفشية في بعض الأوساط العربية-الأمريكية والتي يعتبر د. فؤاد عجمي احد ابرز رموزها، إنما هي امتداد للسياسة الأمريكية المعادية للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة.

ومما لا شك فيه ان مواقف د. العسلي سوف تؤدي إلى إضعاف الإجماع الفلسطيني في أمريكا الشمالية، بغض النظر عن اذا ما كان هذا هو هدفه بالفعل، ام كونه نتيجة طبيعية لتصريحاته المشار إليها أعلاه. ولكن التاريخ يعلمنا بأن الخطاب الذي يمثله العسلي على الصعيد الفلسطيني هو خطاب دخيل، يحمل في طياته عناصر خطيرة من شأنها إضعاف لحة ووحدنة المجتمع. إننا نؤكد على أن د. العسلي لا يمثل طموحات شعبنا الفلسطيني في الوطن او في الشتات، كما انه لا يمثل القاعدة الشعبية العربية في الولايات المتحدة، بعكس ما يدعيه. وبناء على ذلك فانه يقع خارج اطار الاجماع الشعبي الفلسطيني والعربي في الوطن والمهجر، عدا ان تصريحاته اللامستولة تقع خارج اطار الشرعية الدولي.

لقد فشلت، وعلى مدار سنوات الصراع، كل محاولات الأطراف المعادية لحق العودة بالالتفاف على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي برهن على مدى ٥٧ عاما انه مصمم على ان يمارس حقه في العودة إلى دياره، بدعم ومناصرة ذوي الضمائر الحرة.

أسماء المنظمات:

• بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - فلسطين
• الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة بافرعها (في المانيا، فرنسا، الدنمرك، هولندا، بولندا، السويد، النرويج، بريطانيا، ايطاليا).
• الائتلاف الفلسطيني لحق العودة (لجنة حق العودة/الدنمرك، لجنة حق العودة/السويد، لجنة حق العودة/هولندا، جمعية الثقافة العربية/بولندا، الجالية الفلسطينية/فرنسا، لجنة حق العودة/المانيا، ائتلاف العودة/بريطانيا)
• مجموعة عائدون- سوريا
• مجموعة عائدون- لبنان
• اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة - الأردن
• منظمة الشبيبة الفتاوية - محافظة بيت لحم - فلسطين
• لجنة أهالي مبعدي كنيسة المهد - فلسطين

وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة والسيادة وتقرير المصير.

ان د. العسلي، ومن خلال اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين، قد ذهب الى ما هو أبعد من وثيقة جنيف وتفاهات نسبية - بيلين وغيرهما من المحاولات التي تنتهك الحقوق الطبيعية والأساسية للشعب الفلسطيني والتي يشكل القانون الدولي حاضنا أساسيا لها. فهذا هو يزوج مشروع المحافظين الأمريكيين الجدد المعروف ب"الشرق الأوسط الجديد" على أساس فهم أجوف للديمقراطية. ويهدف المحافظون الجدد إلى إعادة صياغة الخارطة السياسية للمنطقة، ضاربين بعرض الحائط حقوق ومصالح شعوبها. وفي هذا السياق لا يسع المرء الا ان يتوقف عند المحاولات الخثيثة التي يقوم بها د. العسلي وآخرون لنشر ثقافة الهزيمة وتعزيز الشعور بالإحباط في أوساط الجالية العربية والفلسطينية.

ومما لا شك فيه ان الهدف الرئيسي من وراء هذه المحاولات هو شطب حق العودة الفلسطيني. ففي تصريح له قبل ايام لمجلة الأمام "فورورد" الصهيونية أعلن د. العسلي "أنا، (اي الشعب الفلسطيني) علينا ان نفصل بين "الحق" وبين "العودة" اذ لم يبق هناك اي شيء لكي يعود المرء اليه. إنها الان إسرائيل". وكما كان متوقعا، رحبت الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة بتصريحات العسلي هذه، والتي زادت من شعبيته لدى هذه الأوساط، متناسية ان رئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين قد يستطيع بان يتخلى عن حقه في العودة الى بيت عائلته في القدس، ولكنه قطعاً لا يملك الحق بالتنازل عن او إلحاق أي أذى بحقوق ستة ملايين لاجئ فلسطيني. والجدير بالذكر ان د. العسلي في موقفه هذا يتناغم وبشكل كامل مع مواقف وأهداف الإدارة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية والمبنية على مجموعة من الافتراضات الخاطئة، من ضمنها الاعتقاد بان اللاجئين الفلسطينيين سيقبلون أملاءات الغير بعد عقود طويلة من التضحيات.

وينسى (أو بالأحرى يتناسى) د. العسلي ان الشعب الفلسطيني عامة، واللاجئين والمهجرين خاصة، وحدهم يملكون الحق بان يقرروا مصيرهم بأنفسهم، و ذلك من خلال مشاركتهم الفاعلة في المنظمات الشعبية والأهلية الفلسطينية ودورهم المحوري في صياغة الإجماع الوطني الفلسطيني، هذا الإجماع الذي يعكس تراكما نوعيا والمبني على كم هائل من التجارب النضالية. ومما لا شك فيه ان هذه المؤسسات واللجان

نشرت صحيفة "ذي فورورد" تقريراً قبل عدة اسابيع (www.forward.com/articles/٢٧٤٦) حول مؤسس ورئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من أجل فلسطين، د. زياد العسلي، تضمن اقتباسات لتصريحات كان د. العسلي قد طالب الفلسطينيين من خلالها بالتنازل عن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها باعتباره "غير قابل للتحقيق". كما تهكم العسلي على الجيل الشاب من النشطاء الفلسطينيين والمؤيدين لهم في الولايات المتحدة الأمريكية، "أنا أفهم الجامعيين الشباب [المؤيدون للقضية الفلسطينية] الذين يصرخون في ساحات الجامعات. إنني أعلم ما الذي يتحدثون عنه، وأعلم أيضا أنهم لا يعلمون ما الذي يتحدثون عنه".

لقد أثارت تصريحات العسلي هذه حفيظة قطاعات واسعة من المنظمات والمؤسسات الفلسطينية الجماهيرية والشعبية التي أسسها اللاجئون ويقومون عليها في كل من فلسطين، لبنان، سورية، الأردن، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفعها إلى إصدار بيان خاص يستنكرون فيه ادعاءات العسلي.

وفيما يلي نورد نص البيان

بيان للرأي العام

حول تصريحات د. زياد العسلي بشأن حق العودة

إننا في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وبإجماع كل أعضاء في فلسطين التاريخية، ولبنان وسوريا والأردن، وأوروبا، وأمريكا الشمالية بمن فيهم تحالف حق العودة إلى فلسطين في أمريكا الشمالية، بالإضافة إلى المؤتمر العالمي لحق العودة، نضمّ صوتنا للجالية العربية في أمريكا الشمالية، و نعلن بان التصريحات والمزاعم التي ادلى بها الدكتور زياد العسلي، رئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين، بما تضمنته من إلغاء لحق العودة الفلسطيني وإهانات للشعب العربي والفلسطيني، إنما هي تصريحات مرفوضة ومشجوبة حيث أنها تقع خارج الإجماع القومي والوطني لشعبنا العربي والفلسطيني.

ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق غير قابل للتصرف او الإلغاء، وقد حرصت الشرعية الدولية على التأكيد عليه سنويا منذ العام ١٩٤٨. اذ لا يملك اي فرد او مجموعة او حكومة، اي حق او تفويض للتخلي عن هذا الحق الفردي والجماعي.

في الواقع، ان الاصوات التي يمثلها د. العسلي انما هي جزء من محاولات مدروسة ومنظمة هدفها إضفاء صفة الاعتدال على أصحابها، وذلك من خلال اسقاط حقوق الشعب العربي والفلسطيني المشروعة

بيان صادر عن جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل

يوم استقلالهم! يوم نكبتنا!

العربية المناصرة لحق العودة، كما يتخلل المهرجان فقرات فنية وطنية وملزمة.

إننا نهييب بأبناء شعبنا وبالقوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المشاركة الفعالة في هذه المسيرة، دعماً لحق العودة للمهجرين واللاجئين.

نعم لعودة اللاجئين والمهجرين.

حق العودة لا يتقادم.

حق العودة غير قابل للتصرف.

لا سلام حقيقي بدون عودة كل اللاجئين إلى ديارهم.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل
أيار ٢٠٠٥

زيارات للقرى المهجرة صباح يوم الخميس ١٢ أيار ٢٠٠٥.

ثانيا: بتاريخ ١٢ ايار ٢٠٠٥، تنظم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل مسيرة العودة الثامنة على أراضي قريتي هوشة والكساير المهجرتين، حيث تنطلق المسيرة، بعد التجمع على أراضي قرية هوشة، في تمام الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر. وقد تم التنسيق لهذه المسيرة مع أهالي هوشة والكساير وتنظيمات وحركات سياسية واجتماعية وجمعيات عربية وقوى يهودية مناصرة لحق العودة. وسوف تختتم المسيرة بمهرجان خطابي تلقى فيه كلمات للجنة المتابعة العليا، ولجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل، ولاهالي قريتي هوشة والكساير والمنظمات اليهودية

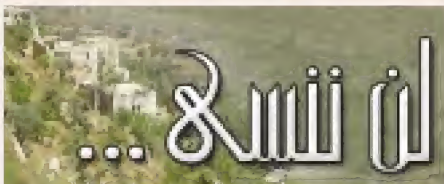
تطال المدن والقرى والمخيمات.

إننا، في يوم إستقلال إسرائيل، نحيا الذكرى السابعة والخمسين للنكبة الفلسطينية. نحن المهجرون، نعاين الامرين، لأننا على مرمى حجر من قرانا ومدننا المنكوبة وننظر بحسرة لصمت مأذن المساجد وأجراس الكنائس الذي أسكت يوم هجرنا، لتتحول الى خرائب لأبقار المستوطنين وخمارات ومراكز للدعارة وتعاطي المخدرات، ومقابر أجدادنا تدنس وهي تستصرخ الضمير الانساني منذ ٥٧ عاما. وإيماناً منا بانتماثنا الفلسطيني وتجديداً للقسم والعهد اللذين قطعناهما على أنفسنا بالعودة ورفض البدائل، من تعويض وتبديل وتوطين، فإننا نتوجه الى أبناء شعبنا وهيئاته الاجتماعية والسياسية للمشاركة في الفعاليات التي تنظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين كما يلي:

أولا: تنظم اللجان الشعبية والجمعيات المحلية للمهجرين

يا أبناء شعبنا الأعزاء.. تحية العودة!

عام آخر يمر على نكبة شعبنا العربي الفلسطيني، حيث قامت المنظمات العسكرية الصهيونية، ومن بعدها اسرائيل، بطرد حوالي مليون فلسطيني من وطنه الى خارج الوطن من خلال اعتماد المجازر والتهجير القسري المبرمج، ليصبح معظم شعبنا، بين ليلة وضحاها يفترش الأرض ويلتحف السماء في مخيمات اللجوء، كما وقامت بهدم أكثر من ٥٣٠ قرية ومدينة عربية عن بكرة أبيها وصارت أملاكنا واراضينا بموجب عشرات القوانين الظالمة، معتبرة شعبنا غائبا عن أرضه ووطنه وهو حي يرزق، وهم يستبيحون مقدساتنا وما زالوا مستمرين في مخططاتهم الإجرامية بحق شعبنا الذي يواجه سياسة الحصار والتجويع والتصفيات الجسدية عبر مسلسل المجازر الرهيبة التي ما زالت



الخلصة. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كرنب. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الزويرا. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كانون الاول ١٩٤٨

أبو ستة/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ١٣٣٥ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو الحسين/غوالي/الترابين/قضاء بئر السبع. ١٧٠٥ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو شالهبوب/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٥٢١ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو ختلة/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٣٩٩ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو بركة/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٢٠٣ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو عمرة/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٨٦٦ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

الزراي/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٤٧٩٣ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

العمور/غوالي/الترابين. قضاء بئر السبع. ٧٤٥ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

وحيدات/الترابين/الترابين. قضاء بئر السبع. ٩٥٢ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو معيلق/حسانات/الترابين. قضاء بئر السبع. ٩٩١ نسمة.
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو مدين/حناجرة. قضاء بئر السبع. ٢,٨٨٧ نسمة.
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

الظواهره/حناجرة. قضاء بئر السبع. ٩٣٨ نسمة.
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

السميري/حناجرة. قضاء بئر السبع. ١٥٢٨ نسمة.
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

النصيرات/حناجرة. قضاء بئر السبع. ٢٢٤٦ نسمة.
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عسلوج. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عوجة الحفير. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٩

كفر عنان. قضاء عكا. ٤١٨ نسمة.
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

الفراية. قضاء صفد. ٧٧٧ نسمة.
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

آذار ١٩٤٩

عراق المنشية. قضاء غزة. ٢٣٣٢ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

الفالوجة. قضاء غزة. ٤١٧,٥ نسمة.
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

عرب غمر. قضاء السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ٥ آذار ١٩٤٩.

أم الرشراش. قضاء بئر السبع. ٤٦ نسمة.
هجرت في ١٠ آذار ١٩٤٩.

المصدر: سلمان أبو ستة. سجل النكبة ١٩٤٨. سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. لندن: مركز العودة الفلسطيني. ١٩٩٨

قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣)

بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

١. تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢. تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهام التالية:

أ. القيام بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهام التي أوكلت الى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دأ-٢) الصادر في ١٤ أيار ١٩٤٨.

ب. تنفيذ المهام والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهام والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة او مجلس الأمن.

ج. القيام -بناءً على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكفلها حالياً قرارات مجلس الأمن الى وسيط الأمم المتحدة الى فلسطين، او الى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناءً على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهام المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكفلها الى وسيط الأمم المتحدة الى فلسطين.

٣. تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وأمريكا،

إقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستشكل منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤. تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥. تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، والى البحث عن اتفاق عن طريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية لجميع المسائل العالقة بينها.

٦. تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة السلطات والحكومات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل العالقة بينها.

٧. تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها مدينة الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين. وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحتها المفصلة بشأن نظام دولي

دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨. تقرر أنه نظراً الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي أبعدتها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة باقي مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن إتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لتقديم الى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، إقتراحاً منفصلاً بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكلا الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩. تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية ويطريق الجو، وذلك الى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأية محاولة لعرقله الوصول الى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠. تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المرافق والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١. تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

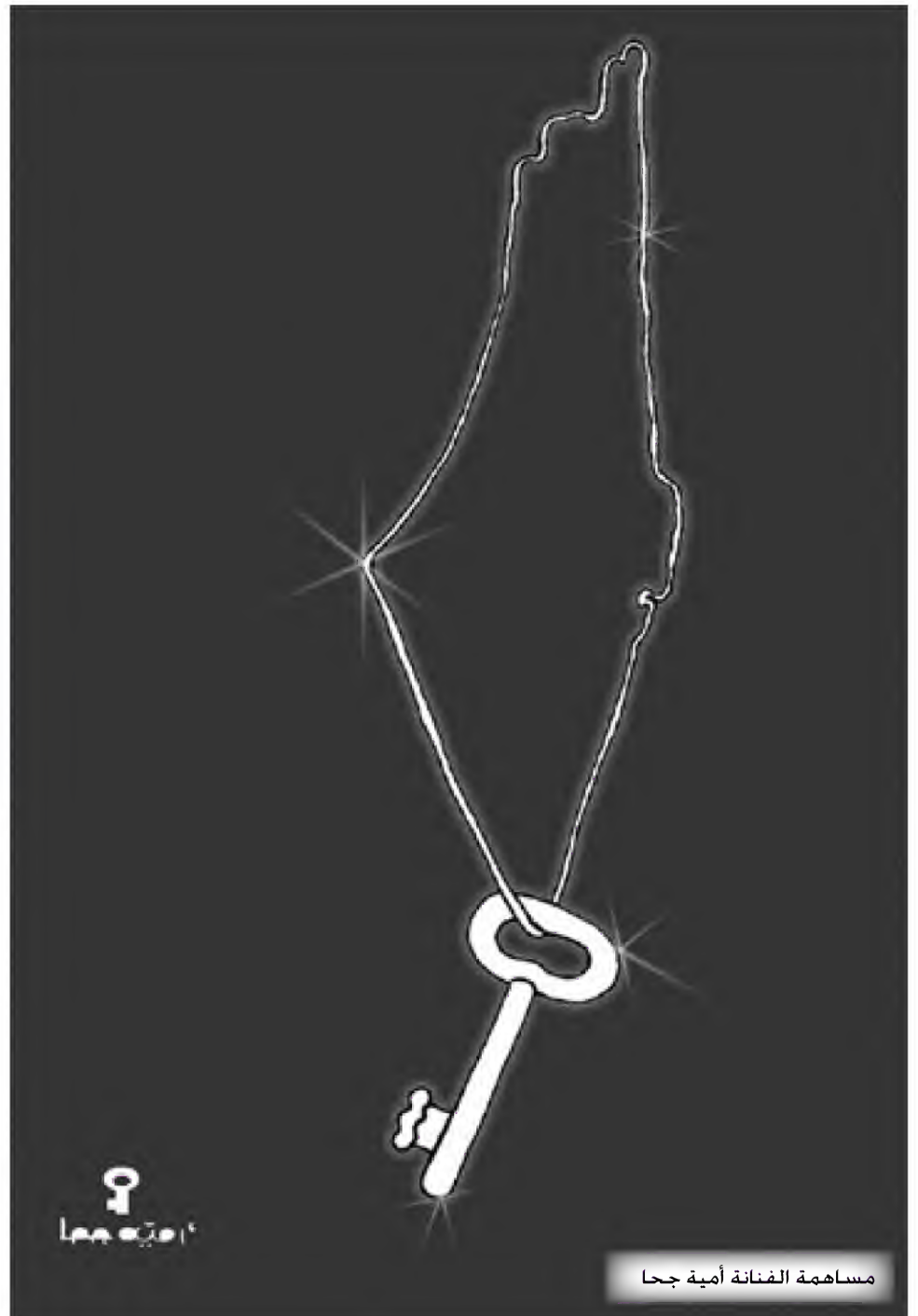
وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال والوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢. تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى بأنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لأمين سلامة اللجنة، ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣. تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الأمن والى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤. تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً، الى التعاون مع لجنة التوفيق، والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥. ترجو من الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة ولتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.



بيان صادر عن لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بديل عن العودة

قال تعالى: ”أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله“ صدق الله العظيم

الوطنية لأنه مستعد دوما لتقديم التنازلات التي يرفضها شعبنا كما رفض مقايضة العودة بالدولة أو القدس فالحقوق ثابتة غير منقوصة ويبقى حق العودة في رأس هذه الحقوق .
نقف أمام الذكرى الاليمة لاقتلاع شعبنا من أرضه مدركين أن شعبنا وهو مستعدٌ خلال الأسابيع المقبلة لاستحقاق الانتخابات البلدية والتشريعية ليدرك أن الموقف من قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم يشكل معياراً أساسياً في التصويت والانتخاب وأن الفرصة مواتية لأن يدفع المتخاذلون والمتآمرون على حق العودة ثمن مواقفهم الانهزامية بإقصائهم عن أية مواقع مقررّة في هيئات السلطة الفلسطينية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية.
إننا في لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة ومعنا جماهير شعبنا في الوطن والشتات نؤكد على ما يلي:

١. نبذ كل الدعوات والمشاريع المشبوهة وأبرزها خطة الهدف، وجنيف، ”تحالف السلام“ والتي تتنازل عن حق العودة للديار تنفيذاً للقرار ١٩٤ ورفض أية حلول أو تسويات سياسية تنتقص من هذا الحق.
٢. التصدي الحازم لعمليات تسريب الأراضي الفلسطينية للمؤسسات الصهيونية سواء ارتبط ذلك بأملاك شعبنا عام ١٩٤٨ أو ما يجري في القدس وآخرها صفقة البطريك إيرنيوس للصهاينة.
٣. تفعيل دور م.ت.ف. ومؤسساتها وخاصة دائرة شؤون اللاجئين، وتطهير المنظمة من الخارجين على برنامجها الوطني وبشكل خاص أولئك المتنازلين عن حق العودة وما زالوا يمثلون مواقع قيادية في المنظمة.
٤. تعزيز الوحدة الوطنية وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني على قاعدة برنامج الاجماع الوطني والحقوق الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة للديار والاستقلال في دولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس خالية من الاستيطان والمستوطنين.

النصر لشعبنا والعودة للاجئين
المجد للشهداء والحرية للأسرى البواسل
لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة
فلسطين ١٤ أيار ٢٠٠٥

إعلان

٥٧ عاما على النكبة

لنحيي معا ذكرى نكبة فلسطين في ١٥ أيار

تطلق الصافرات في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا في جميع أنحاء الوطن
لوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى النكبة

كما ويلقي كلمة الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة،
سيادة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس.
يقام المهرجانان المركزيان في كل من:

ميدان المنارة في مدينة رام الله في تمام الساعة الواحدة ظهرا
ميدان فلسطين، شارع عمر المختار في مدينة غزة، الساعة الثانية عشرة ظهرا

لجنة إحياء ذكرى النكبة ٥٧ – فلسطين

(أرشيف الاونروا)

بيت لحم، فلسطين
ص.ب. ٧٢٨

تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦

بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها
تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

تحرير

محمد جرادات نهاد بقاعي

حق العودة

تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.